المدخل

إلى دراسة

الكتب الستة

تأليف
الدكتور ماهر مروان مَهْرات

دار اللباب

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدِّمة

إنَّ الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيِّئات أعمالنا، من يهد الله فلا مُضِلَّ له، ومن يُضْلِلْ فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١]. أما بعد:

فقد تكفّل الله تعالى بحفظ ما أنزله على نبيه محمد ﷺ من الوحيين الكتابِ والسنةِ، فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وكان من حفظ الله تعالى للسنة النبوية أن اصطفى لها طائفةً من العلماء الأمناء، حفظوا السنة، ودافعوا عنها، وتنوعت تصانيفهم فيها، فمنهم الجامع لأحاديثها، ومنهم الشارح لها المبين لما أشكل منها، ومنهم المتكلم على أسانيدها، والمميز لصحيحها من سقيمها.

وكان من بين هذه التصانيف: (الكتب الستة) وهي: «صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»، و«سنن أبي داود»، و«جامع الترمذي»، و«سنن النسائي»، و«سنن ابن ماجه».

وقد تشرفتُ بتدريس مادة الحديث الشريف في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، وهذه المادة يَدْرُس فيها الطالب ترجمة موجزة عن الكتب الستة ومؤلفيها، بالإضافة إلى عدد وافر من الأحاديث، شاملة للعلم، والعقائد، والأحكام الفقهية، والفضائل، وغير ذلك، مع حفظ طائفة منها.

ومن خلال تدريسي لهذه المادة وجدتُ حاجة طلبة العلم إلى كتاب مختصر جامع لأشهر مباحث دراسة الكتب الستة وتراجم مؤلفيها، ولم أعثر على كتاب مستقل يجمعها، وإنما هي منثورة بين كتب أهل العلم، فعزمتُ مستعيناً بالله على جمع وجيز مختصر لما تناثر من دراسة للكتب الستة وترجمة مؤلفيها وسميتُه:

«المدخل إلى دراسة الكتب الستة»

سائلاً الله تعالى أن ينفع به طلبة العلم، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، إنه سبحانه سميع قريب مجيب، وصلى الله وسلّم على نبيّنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:

١ ـ تعلّق هذا الموضوع بتراجم أبرز أئمة الحديث، ودراسة كتبهم.

٢ ـ لم أقف على كتاب أفرد مباحث هذا الموضوع في كتاب مستقل.

٣ ـ حاجة طلبة العلم إلى جمع مباحث هذا الموضوع.

خطة البحث:

قسمتُ هذا البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وستة أبواب، وخاتمة، وفهارس.

فأما المقدمة فتشتمل على ما يلي: بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهج البحث.

وأما التمهيد: فيشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالكتب الستة.

المبحث الثاني: أهمية الكتب الستة.

المبحث الثالث: درجة أحاديث الكتب الستة.

المبحث الرابع: أشهر المؤلفات التي اعتنت بالكتب الستة ـ عموماً ـ.

الباب الأول: ترجمة الإمام البخاري ودراسة صحيحه. وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة الإمام البخاري.

الفصل الثاني: دراسة صحيح الإمام البخاري.

الباب الثاني: ترجمة الإمام مسلم ودراسة صحيحه. وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة الإمام مسلم.

الفصل الثاني: دراسة صحيح الإمام مسلم.

الباب الثالث: ترجمة الإمام أبي داود ودراسة سننه. وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة الإمام أبي داود.

الفصل الثاني: دراسة سنن الإمام أبي داود.

الباب الرابع: ترجمة الإمام الترمذي ودراسة جامعه. وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة الإمام الترمذي.

الفصل الثاني: دراسة جامع الإمام الترمذي.

الباب الخامس: ترجمة الإمام النسائي ودراسة سننه. وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة الإمام النسائي.

الفصل الثاني: دراسة سنن الإمام النسائي.

الباب السادس: ترجمة الإمام ابن ماجه ودراسة سننه. وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة الإمام ابن ماجه.

الفصل الثاني: دراسة سنن الإمام ابن ماجه.

الخاتمة: أذكر فيها أهم النتائج التي توصلت إليها في البحث، ثم أذيلُ البحث بالفهارس العلمية المساعدة.

منهج البحث:

١ ـ أترجم لكل واحد من أصحاب الكتب الستة بترجمة موجزة، تشتمل على: كنيته، واسمه، ونسبه، ونسبته، وولادته، ونشأته، ورحلاته، وأشهر شيوخه، وأشهر تلاميذه، ومكانته العلمية، وثناء العلماء عليه، ومنزلته في الجرح والتعديل، وعقيدته، وأشهر مؤلفاته، ووفاته.

٢ ـ أعرّف بالكتب الستة من خلال: اسم الكتاب، وسبب تأليفه إن وُجد، وموضوعه، وعدد كتبه وأبوابه وأحاديثه، وأشهر رواته، وقيمته العلمية، ومنزلته بين الكتب الستة، وشرط مؤلفه فيه، ومنهجه، وأعلى أسانيد المؤلف في الكتاب، وعناية العلماء به. بالإضافة إلى مواضيع تخص كل كتاب.

٣ ـ أوثق النقول الواردة في البحث من مصادرها الأصيلة.

٤ ـ أشير إلى بعض الأمثلة على منهج المؤلف في الكتاب، وذلك بوضع أرقام الأحاديث في الحاشية.

٥ ـ الالتزام بعلامات الترقيم.

٦ ـ وضعت خاتمة ذكرت فيها أهم نتائج البحث.

٧ ـ تذييل البحث بالفهارس اللازمة.

***

التمهيد

وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول: التعريف بالكتب الستة.

المبحث الثاني: أهمية الكتب الستة.

المبحث الثالث: درجة أحاديث الكتب الستة.

المبحث الرابع: أشهر المؤلفات التي اعتنت بالكتب الستة.

***

المبحث الأول
التعريف بالكتب الستة

الكتب الستة: لقب أُطلق على ستة مؤلفات في علم الحديث، لكونها أصح وأجمعَ الكتب المؤلفة في هذا الفن، وهذه الكتب هي: «صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»، و«سنن أبي داود»، و«جامع الترمذي»، و«سنن النسائي»، و«سنن ابن ماجه».

وقد كانت خمسةَ كتب ـ الستة إلا سنن ابن ماجه ـ وأولُ مَن عدَّ «سنن ابن ماجه» سادس الستة الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي ت (٥٠٧هـ) في كتابه «أطراف الكتب الستة»، وفي رسالته: «شروط الأئمة الستة»، ثم الحافظ عبدالغني بن عبد الواحد المقدسي ت (٦٠٠هـ) في كتابه «الإكمال في أسماء الرجال» «ثم تبعه على ذلك الحافظ المزي ت (٧٤٢هـ) في «تحفة الأشراف»، وفي «تهذيب الكمال»، ثم الحافظ الذهبي، ثم الحافظ ابن حجر، ومن جاء بعدهم.

ومن أهل العلم من جعل موطأ الإمام مالك سادس الكتب الستة، كما صنع رزين بن معاوية العبدري السرقسطي ت (٥٣٥هـ) في كتابه «التجريد في الجمع بين الصحاح»، وتبعه أبو السعادات المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير ت (٦٠٦هـ) في «جامع الأصول».

ومنهم من جعل «سنن الدارمي» سادس الكتب الستة، كالحافظ علاء الدين مغلطاي بن قليج ت (٧٦٢هـ)، والحافظ صلاح الدين العلائي ت (٧٦١هـ)[1].

***

(١) انظر: «النكت» على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٤٨٦)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ١١٥)، و«الوسيط في علوم الحديث» لأبي شهبة (ص٦٦٥).

المبحث الثاني
أهمية الكتب الستة

الكتب الستة هي كتب أصول الإسلام، وعليها مدار الدين، وقد اعتنى بها مؤلفوها اعتناءً شديداً، فانتخبوا أحاديثها، وأبدعوا في ترتيبها، ولم يخرِّجوا من الأحاديث إلا ما عليه العمل.

وقد لخَّص لنا الحافظ المزي أهمية هذه الكتب الستة، وما تحويه من مزايا، فقال: «وأما السنة، فإنَّ الله تعالى وفق لها حفاظاً عارفين، وجهابذة عالمين، وصيارفة ناقدين، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فتنوعوا في تصنيفها، وتفننوا في تدوينها على أنحاء كثيرة وضروب عديدة، حرصاً على حفظها، وخوفاً من إضاعتها، وكان من أحسنها تصنيفاً، وأجودها تأليفاً، وأكثرها صواباً، وأقلها خطأً، وأعمها نفعاً، وأعودها فائدةً، وأعظمها بركةً، وأيسرها مؤونةً، وأحسنها قبولاً عند الموافق والمخالف، وأجلها موقعاً عند الخاصة والعامة: صحيح أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ثم صحيح أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، ثم بعدهما كتاب السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ثم كتاب الجامع لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، ثم كتاب السنن لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ثم كتاب السنن لأبي عبد الله محمد بن يزيد المعروف بابن ماجه القزويني وإن لم يبلغ درجتهم.

ولكل واحد من هذه الكتب الستة مزية يعرفها أهل هذا الشأن، فاشتهرت هذه الكتب بين الأنام، وانتشرت في بلاد الإسلام، وعظم الانتفاع بها، وحَرَصَ طلاب العلم على تحصيلها، وُصنِّفت فيها تصانيف، وعُلِّقت عليها تعاليق، بعضها في معرفة ما اشتملت عليه من المتون، وبعضها في معرفة ما احتوت عليه من الأسانيد، وبعضها في مجموع ذلك»[1].

***

(١) «تهذيب الكمال» (١/ ١٤٧).

المبحث الثالث

درجة أحاديث الكتب الستة

أما صحيحا البخاري ومسلم: فقد تلقت الأمة ما جاء فيهما من الأحاديث بالقبول، وأجمعوا على صحة كل ما فيهما إلا ألفاظاً يسيرة جداً أخرجها البخاري ومسلم ليبينوا عِلَّتها، إما تصريحاً أو تلميحاً، كما نبه على ذلك العلماء المحققون الدارسون لهذين الكتابين.

وأما السنن الأربعة: فإنَّ أصحابها لم يشترطوا صحة الأحاديث التي فيها، فهي تشتمل على الحديث الصحيح، والحسن، والضعيف، بل وفي بعضها المنكر والموضوع، بعضها نبَّه عليها صاحب الكتاب نفسُه، وبعضها بيَّنها غيرُه من العلماء.

ولم يحرص أصحاب السنن الأربعة على بيان جميع الأحاديث الضعيفة التي في كتبهم، لأنهم أوردوا الأحاديث بالأسانيد، فيسهل معرفة الصحيح من الضعيف على أهل العلم بمراجعة رجال السند، ومعرفة حالهم.

ولذلك فإنَّ إطلاق الصحة على السنن الأربعة لا يصح، ومن أطلق الصحة عليها فهو من باب التغليب[1].

***

(١) انظر: «نزهة النظر» لابن حجر (ص٦٠)، و«منهج النقد في علوم الحديث» للدكتور نور الدين عتر (ص٢٧٨)، و«تحرير علوم الحديث» للجديع (٢/ ٨٤٧).

المبحث الرابع
أشهر المؤلفات التي اعتنت بالكتب الستة

لقيت الكتب الستة عنايةً خاصةً واهتماماً كبيراً من العلماء، فمنهم الجامع لمتونها، ومنهم من ألَّف في أطرافها، ومنهم من اعتنى برجالها.

ومن أشهر هذه المؤلفات:

أولاً: أشهر المؤلفات في الجمع بين الكتب الستة[1]:

١ ـ «**التجريد للصحاح والسنن**» للحافظ أبي الحسن رزين بن معاوية السرقسطي ت (٥٣٥هـ). جمع فيه الصحيحين، وموطأ الإمام مالك، وجامع الترمذي، وسنن أبي داود، وسنن النسائي.

٢ ـ «**الجمع بين الكتب الستة**» لأبي محمد عبد الحق بن عبدالرحمن الإشبيلي ت (٥٨١هـ). جمع فيه الصحيحين، وموطأ الإمام مالك، وجامع الترمذي، وسنن أبي داود، وسنن النسائي.

٣ ـ «**جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ**» لمجد الدين المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري ت (٦٠٦هـ). جمع فيه الصحيحين، وموطأ الإمام مالك، وجامع الترمذي، وسنن أبي داود، وسنن النسائي.

---

(١) انظر: «تدوين السنة النبوية» للدكتور محمد مطر الزهراني (ص١٨٢)، «الوسيط في علوم الحديث» لأبي شهبة (ص٧٢)، و«منهاج المحدثين في القرن الأول الهجري وحتى عصرنا الحاضر» للشيخ علي عبد الباسط مزيد (ص٣٧٦).

٤ ـ «**أنـوار المصبـاح فـي الجمـع بيـن الكتب السـتة الصحـاح**» لأبـي عبد الله محمـد بـن عتيق بن علـي التجيبـي الغرناطـي ت (٦٤٦هـ). جمع فيـه الصحيحين، وموطـأ الإمـام مالـك، وجامـع الترمذي، وسـنن أبي داود، وسـنن النسـائي.

٥ ـ «**جامع المسانيد**» للحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر المعروف بابن كثير الدمشقي ت (٧٧٤هـ). جمع فيه أحاديث الكتب الستة، بالإضافة إلى مسند الإمام أحمد، ومسند البزار، ومسند أبي يعلى الموصلي، والمعجم الكبير للطبراني.

٦ ـ «**جمـع الفوائـد مـن جامـع الأصـول ومجمـع الزوائـد**» للشـيخ محمد بن سـليمان الرودانـي ت (١٠٩٤هـ). جمـع فيـه كتـاب «جامـع الأصول» لابـن الأثير مـع كتـاب «مجمـع الزوائـد» للهيثمي.

٧ ـ «**التاج الجامع للأصول من أحاديث الرسول ﷺ**» للشيخ منصور علي ناصف، من العلماء المعاصرين. جمع فيه أحاديث الكتب الستة.

٨ ـ «**تيسـير الوصـول إلـى أحاديث جامع الأصـول**» للعلامة عبـد الرحمن ابن علـي المشـهور بابـن الدَّيْبَـع، الشـيباني الزبيـدي ت (٩٤٤هـ). اختصـر فيـه جامـع الأصـول لابـن الأثير.

ثانياً: أشهر المؤلفات في أطراف الكتب الستة[1]:

كتب الأطراف: وهي التي يقتصر فيها على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته، مع الجمع لأسانيده، إما على سبيل الاستيعاب، أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة.

***

(١) انظر: «تدوين السنة النبوية» للدكتور محمد مطر الزهراني (ص٢٢٥)، و«علم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية» للشيخ محمد محمود بكار (ص٣٧)، و«منهاج المحدثين في القرن الأول الهجري وحتى عصرنا الحاضر» للشيخ علي عبد الباسط مزيد (ص٤٣١).

ومن أشهر المؤلفات في أطراف الكتب الستة:

١ ـ **«أطراف الكتب الخمسة»** لأبي العباس أحمد بن ثابت بن محمد الطَرْقي الحافظ. جمع أطراف الصحيحين والسنن ما عدا ابن ماجه.

٢ ـ **«أطراف الكتب الستة»** للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني ت (٥٠٧هـ). جمع أطراف الكتب الستة.

٣ ـ **«الإشراف على معرفة الأطراف»** لأبي القاسم علي بن حسن بن هبة الله الحافظ المعروف بابن عساكر الدمشقي ت (٥٧١هـ). جمع أطراف السنن الأربعة.

٤ ـ **«تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»** للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي ت (٧٤٢هـ). جمع أطراف الكتب الستة.

٥ ـ **«الكشاف في معرفة الأطراف»** للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن الحسن الحسيني الدمشقي ت (٦٧٥هـ). جمع أطراف الكتب الستة.

٦ ـ **«الإشراف على الأطراف»** للحافظ سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن الملقن ت (٨٠٤هـ). جمع أطراف الكتب الستة.

٧ ـ **«ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث»** للشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي الحنفي الدمشقي ت (١١٤٣هـ). وهو في أطراف الكتب الستة، وموطأ الإمام مالك من رواية يحيى بن يحيى الليثي، وهو مختصر جداً.

***

ثالثاً: أشهر المؤلفات في رجال الكتب الستة[1]:

١ ـ **«شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي في مصنفاتهم من الصحابة والتابعين إلى شيوخهم»** تأليف أبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي البرقاني ت (٤٢٥هـ).

٢ ـ **«المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النّبل»** لأبي القاسم علي ابن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر ت (٥٧١هـ).

٣ ـ **«الكمال في معرفة أسماء الرجال»** لأبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجماعيلي ت (٦٠٠هـ).

٤ ـ **«الكمال في معرفة أسماء الرجال»** لأبي عبد الله محمد بن محمود بن الحسن ابن هبة الله المعروف بابن النجار البغدادي ت (٦٤٣هـ).

٥ ـ **«تهذيب الكمال في أسماء الرجال»** للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف ابن عبدالرحمن المزي ت (٧٤٢هـ). هذّب فيه كتاب «الكمال في معرفة أسماء الرجال» لأبي محمد عبدالغني بن عبد الواحد المقدسي، واستدرك عليه.

٦ ـ **«نهاية السول في رواة الستة الأصول»** لبرهان الدين سبط ابن العجمي ت (٨٤١هـ).

***

---

(١) انظر: «علم الرجال» للدكتور محمد مطر الزهراني (ص٢٣٥)، و«عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل» للدكتور صالح الرفاعي (ص٤٦).

ومن أشهر الكتب التي اعتنت بكتاب «تهذيب الكمال» للمزي[1]:

١ ـ «**تذهيب التهذيب**» للإمام أبي عبد الله الذهبي ت (٧٤٨هـ). اختصر فيه كتاب «تهذيب الكمال» للمزي، وقد حافظ فيه على ترتيب الأصل، وأضاف إليه ما رآه حَرِيّاً بالإضافة، وعلق على كثير من تراجم الأصل من حيث الرواية وضبط الأسماء والوفيات وبعض أقوال العلماء في المترجمين.

٢ ـ «**الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**» للإمام أبي عبد الله الذهبي ت (٧٤٨هـ). قال الذهبي في مقدمته: «هذا مختصر نافع في رجال الكتب الستة ـ الصحيحين والسنن الأربعة ـ مقتضب من «تهذيب الكمال» لشيخنا الحافظ أبي الحجاج المزي، واقتصرت فيه على ذكر من له رواية في الكتب ـ الستة ـ دون باقي تلك التواليف التي في «التهذيب»، ودون من ذُكِرَ للتمييز أو كُرِّر للتنبيه».

٣ ـ «**إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**» للحافظ علاء الدين مغلطاي بن قليج ت (٧٦٢هـ). استدرك فيه على المزي بعض ما فاته، وخاصة فيما يتعلق بالمزيد من الجرح والتعديل، وضبط كثير من الأسماء والأنساب، وزيادة بعض التراجم.

٤ ـ «**التذكرة في رجال العشرة**» لشمس الدين أبي المحاسن محمد بن علي ابن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقي ت (٧٦٥هـ). اختصر فيه «تهذيب الكمال» لشيخه المزي، وحذف منه من ليس في الكتب الستة، وأضاف إليهم رجال أربعة كتب هي: موطأ الإمام مالك بن أنس، ومسند الإمام محمد بن إدريس الشافعي، ومسند الإمام أحمد بن حنبل، ومسند أبي حنيفة للحارثي.

٥ ـ «**التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل**» لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي ت (٧٧٤هـ). جمع

---

(١) انظر: «علم الرجال» للدكتور محمد مطر الزهراني (ص٢٤٦).

فيه بين «تهذيب الكمال» للمزي، و«ميزان الاعتدال» للذهبي مع زيادات وتحرير عليهما في الجرح والتعديل.

٦ ـ «**إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**» لسراج الدين أبي علي عمر بن علي بن أحمد الأنصاري المعروف بابن الملقن ت (٨٠٤هـ). اختصر فيه «تهذيب الكمال» للمزي مع التذييل عليه برجال ستة كتب هي: مسند الإمام أحمد، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، وسنن الدارقطني، والمستدرك للحاكم، والسنن الكبرى للبيهقي.

٧ ـ «**تهذيب التهذيب**» للحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي الشهير بابن حجر ت (٨٥٢هـ). اقتصر فيه على ما يفيد الجرح والتعديل خاصة، وحذف منه الأحاديث التي يخرجها المزي من مروياته العالية من الموافقات والأبدال وغير ذلك من أنواع العلو، واقتصر من شيوخ الرجل ومن الرواة عنه على الأشهر والأحفظ والمعروف، وحذف كثيراً من الخلاف في وفاة الرجل إلا لمصلحة تقتضي عدم الاختصار، واستدرك عليه وزاد.

٨ ـ «**تقريب التهذيب**» للحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي الشهير بابن حجر ت (٨٥٢هـ). اختصر فيه كتابه: «تهذيب التهذيب» فحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وصف به، بألخص عبارة وأخلص إشارة.

٩ ـ «**خلاصة تذهيب تهذيب الكمال**» للحافظ صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري، ت (٩٢٣هـ)، اختصره من كتاب «تذهيب تهذيب الكمال» للذهبي، وزاد عليه زيادات مفيدة.

رابعاً: أشهر المؤلفات في شروط الكتب الستة:

١ ـ «**شروط الأئمة الستة**» للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي ت (٥٠٧هـ).

٢ ـ «**شروط الأئمة الخمسة**» ـ الستة عدا سنن ابن ماجه ـ للحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي ت (٥٨٤هـ).

* وممن كتب في دراسة الكتب الستة وتراجم مؤلفيها:

١ ـ «**الحطة في ذكر الصحاح الستة**» للعلامة أبي الطيب محمد صديق خان القِنَّوجي ت (١٣٠٧هـ). ذكر فيه فروع علم الحديث وشرف هذا العلم وأحوال الأمهات الست وتراجم أصحابها.

٢ ـ «**كيف نستفيد من الكتب الحديثية الستة**» للعلامة عبد المحسن العباد البدر.

* * *

البَابُ الأوَّلُ

ترجمة الإمام البخاري ودراسة صحيحه

وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة الإمام البخاري.

الفصل الثاني: دراسة صحيح الإمام البخاري.

***

الفَصْلُ الأَوَّلُ

ترجمة الإمام البخاري

وفيه عشرة مباحث:

المبحث الأول: كنيته، واسمه، ونسبه، ونسبته.

المبحث الثاني: ولادته.

المبحث الثالث: نشأته، ورحلاته.

المبحث الرابع: أشهر شيوخه.

المبحث الخامس: أشهر تلاميذه.

المبحث السادس: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المبحث السابع: منزلته في الجرح والتعديل.

المبحث الثامن: عقيدته.

المبحث التاسع: أشهر مؤلفاته.

المبحث العاشر: وفاته.

* * *

الفَصْلُ الأوَّلُ

ترجمة الإمام البخاري

*** المبحث الأول: كنيته، واسمه، ونسبه، ونسبته**[1]:

هو الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بَرْدِزْبَه[2] الجُعفي مولاهم، البخاري.

فأبو جدِّه «المغيرة»: كان مجوسياً أسلم على يد اليمان الجعفي والي بُخارى، فنُسب إليه.

والبُخاري: بضم الباء الموحدة، نسبة إلى البلد المعروف بما وراء النهر، يقال لها: بُخارى، خرج منها جماعة من العلماء في كل فن[3]. وتقع حالياً في غرب جمهورية أوزبكستان.

* * *

---

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥٢/ ٥٠)، و«وفيات الأعيان» لابن خِلِّكان (٤/ ١٨٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٣٠) ت (٥٠٥٩)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٣٩٢)، و«التدوين في أخبار قزوين» (٢/ ٤٩)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (١٤/ ٥٢٦).

(٢) قال النووي في «تهذيب الأسماء» (١/ ٦٧): بردزبه: بباء موحدة مفتوحة، ثم راء ساكنة، ثم دال مهملة مكسورة، ثم زاي ساكنة، ثم باء موحدة، ثم هاء. هكذا قيده الأمير أبو نصر ابن ماكولا. وقال: هو بالبخارية، ومعناه بالعربية: الزراع.

(٣) انظر: «الأنساب» للسمعاني (٢/ ١٠٧) ت (٣٩٣).

*** المبحث الثاني: ولادته:**

ولد الإمام البخاري ببُخارى، يوم الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة (١٩٤هـ). وقد ذهب بصره في صغره فرأت والدته في المنام إبراهيمَ الخليل عليه السلام فقال لها: «يا هذه، قد ردَّ الله على ابنك بصره لكثرة بكائك»، أو: «دعائك»(١).

***

*** المبحث الثالث: نشأته، ورحلاته:**

نشأ الإمام البخاري يتيماً، فقد مات أبوه وهو صغير، فنشأ في حجر أمه. وكان أبوه إسماعيل قد طلب العلم.

قال البخاري: «سمع أبي من مالك بن أنس، ورأى حماد بن زيد، وصافح ابن المبارك بكلتا يديه»(٢).

وقد طلب الإمام البخاري العلم وهو صبي، وحفظ القرآن الكريم وشيئاً من الحديث ولم تتجاوز سنه عشر سنين. وكان يختلف إلى محدثي بلده ويردُّ على بعضهم خطأه، فلما بلغ ستة عشر سنة كان قد حفظ كتب ابن المبارك ووكيع، وعَرَفَ فقهَ أصحاب الرأي، ثم خرج مع أمه وأخيه أحمد إلى مكة، فلما حجَّ رجع أخوه بأمه، وتخلَّف هو في طلب الحديث، فأقام بمكة يطلب بها الحديث، ثم ارتحل بعد ذلك إلى سائر مشايخ الحديث في البلدان التي أمكنه الرحلة إليها كبغداد والبصرة والكوفة والمدينة ومصر والشام وغيرها، وكتب عن أكثر من ألف شيخ(٣).

قال محمد بن أبي حاتم: «قلت لأبي عبد الله: كيف كان بدء أمرك؟ قال: أُلهمتُ

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٣٩٣).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٣٩٢).

(٣) انظر: مصادر ترجمته السابقة.

حفظ الحديث وأنا في الكُتّاب. فقلت: كم كان سِنُّك؟ فقال: عشر سنين، أو أقل، ثم خرجتُ من الكُتَّاب بعد العشر، فجعلتُ أختلف إلى الداخلي وغيره، فقال يوماً فيما كان يقرأ للناس: سفيان، عن أبي الزبير، عن إبراهيم، فقلت له: إنَّ أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم. فانتهرني، فقلتُ له: ارجع إلى الأصل، فدخل فنظر فيه، ثم خرج، فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت: هو الزبير بن عدي، عن إبراهيم، فأخذ القلم مني، وأحكم كتابه، وقال: صدقتَ. فقيل للبخاري: ابن كم كنتَ حين رددتَ عليه؟ قال: ابن إحدى عشرة سنة، فلما طعنتُ في ست عشرة سنة، كنتُ قد حفظت كتب ابن المبارك ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء[١]، ثم خرجتُ مع أمي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حججتُ رجع أخي بها، وتخلفت في طلب الحديث»[٢].

***

*** المبحث الرابع: أشهر شيوخه[٣]:**

أخذ الإمام البخاري عن شيوخ كُثر، قد ذكرهم من ترجم للبخاري. فمنهم من صنفهم على حروف المعجم كالمزي في «تهذيب الكمال». وذكرهم الذهبي في «سير أعلام النبلاء» على البلدان، وذكرهم أيضاً على الطبقات، وتبعه الحافظ ابن حجر في ذكرهم على الطبقات[٤].

وكان ـ رحمه الله ـ يتحرى في شيوخه أن يجتمع فيهم صحة المعتقد، والإتقان في طلب الحديث.

---

(١) قال ابن حجر في «هدي الساري» (ص٥٠٢)، يعني: (أصحاب الرأي).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٣٩٣).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٢٤/ ٤٣١)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٣٩٤).

(٤) انظر: «هدي الساري» (ص٥٠٣).

قال الإمام البخاري: «كتبتُ عن ألف وثمانين رجلاً، ليس فيهم إلا صاحب حديث، كانوا يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»[١].

ومن أشهر شيوخه:

١ ـ مكي بن إبراهيم البلخي ت (٢١٥هـ).

٢ ـ أبو نعيم الفضل بن دُكين ت (٢١٩هـ).

٣ ـ مسدَّد بن مسرهَد البصري ت (٢٢٨هـ).

٤ ـ علي بن عبد الله بن المديني ت (٢٣٤هـ).

٥ ـ إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه ت (٢٣٨هـ).

٦ ـ أبو رجاء قتيبة بن سعيد البغلاني ت (٢٤٠هـ).

٧ ـ الإمام أحمد بن حنبل ت (٢٤١هـ).

٨ ـ أحمد بن صالح المصري ت (٢٤٨هـ).

٩ ـ محمد بن المثنى الملقب بـ (الزَّمِن) ت (٢٥٢هـ).

١٠ ـ محمد بن بشار العَبْدي البصري المعروف بـ (بُنْدار) ت (٢٥٢هـ).

* * *

*** المبحث الخامس: أشهر تلاميذه**[٢]:

يصعب حصر تلاميذ الإمام البخاري لكثرة عددهم، ولانتشارهم وتفرقهم في البلاد، وقد حُمِل العلم عن البخاري وهو لم يزل شاباً حديثَ السن. قال أبو بكر بن

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٣٩٥).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٢٤/ ٤٣٤)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٣٩٧).

الأعين: «سمعنا على محمد بن إسماعيل على باب محمد بن يوسف وهو أمرد»(١).

ويتضح مدى كثرة تلاميذ البخاري إذا نظرنا إلى قول محمد بن يوسف الفربري: «سمع كتاب الصحيح لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل، فما بقي أحد يرويه غيري»(٢).

ومن أشهر تلاميذ الإمام البخاري:

١ ـ الإمام مسلم بن الحجاج ت (٢٦١هـ).

٢ ـ أبو زرعة الرازي ت (٢٦٤هـ).

٣ ـ أبو حاتم الرازي ت (٢٧٧هـ).

٤ ـ الإمام الترمذي ت (٢٧٩هـ).

٥ ـ الإمام ابن أبي الدنيا ت (٢٨١هـ).

٦ ـ الإمام النسائي ت (٣٠٣هـ).

٧ ـ الإمام ابن خزيمة ت (٣١١هـ). صاحب «الصحيح».

بالإضافة إلى رواة صحيح البخاري، وسيأتي ذكرهم.

* * *

*** المبحث السادس: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه:**

اشتهر الإمام البخاري في عصره بالحفظ والعلم والذكاء، وقد وقعت له حوادث كثيرة تدل على حفظه، من أشهرها امتحانه يوم دخل بغداد، وهي قصة مشهورة(٣).

---

(١) انظر: «تغليق التعليق» لابن حجر (٥/ ٣٩٠).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٣٩٨).

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٠٨).

قال الإمام البخاري: «أحفظ مئة ألف حديث صحيح، وأحفظ مئتي ألف حديث غير صحيح»[١].

وقال أيضاً: «أخذ إسحاق بن راهويه كتاب التاريخ الذي صنفتُ، فأدخله على عبدالله بن طاهر، فقال: أيها الأمير، ألا أريك سحراً؟ قال: فنظر فيه عبدالله، فتعجب منه، وقال: لستُ أفهم تصنيفه»[٢].

وقال له بعضهم: «قال فلان عنك: لا تحسن أن تصلي، فقال: لو قيل شيء من هذا ما كنتُ أقوم من ذلك المجلس حتى أروي عشرة آلاف حديث في الصلاة خاصة»[٣].

وقد أثنى عليه أئمة الإسلام وحفَّاظ الحديث ثناءً عاطراً، واعترفوا بعلمه وفضله، وخاصة في الرجال وعلل الحديث، وهذا شيء يسير من ثناء هؤلاء الأئمة عليه:

قال الإمام البخاري: «ذاكرني أصحاب عمرو بن علي بحديث، فقلتُ: لا أعرفه، فَسُرُّوا بذلك، وصاروا إلى عمرو بن علي، فقالوا له: ذاكرنا محمد بن إسماعيل البخاري بحديث فلم يعرفه، فقال عمرو بن علي: حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث»[٤].

وقال إسحاق بن راهويه: «يا معشر أصحاب الحديث، اكتبوا عن هذا الشاب، فإنه لو كان في زمن الحسن البصري لاحتاج الناس إليه، لمعرفته بالحديث وفهمه»[٥].

---

(١) المصدر السابق (١٢/ ٤١٥).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٢٤/ ٤٤٠).

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤١٢).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٢٤/ ٤٥٤).

(٥) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ٦٩).

وقال الإمام أحمد: «ما أخرجتْ خراسان مثل محمد بن إسماعيل»[١].

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت محمود بن النضر أبا سهل الشافعي يقول: «دخلتُ البصرة والشام والحجاز والكوفة، ورأيتُ علماءها، فكلما جرى ذكر محمد ابن إسماعيل فضلوه على أنفسهم»[٢].

وقال محمد بن أبي حاتم أيضاً: سمعت إبراهيم بن خالد المروزي يقول: رأيت أبا عمار الحسين بن حُريث يثني على أبي عبد الله البخاري، ويقول: «لا أعلم أني رأيتُ مثله، كأنه لم يُخلق إلا للحديث»[٣].

وجاء مسلم بن الحجاج إلى الإمام البخاري، فقبَّل بين عينيه، وقال: «دعني أُقَبِّل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، ويا طبيب الحديث في علله»[٤].

وقال أبو عيسى الترمذي: «لم أرَ بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل»[٥].

❋ ❋ ❋

❋ المبحث السابع: منزلته في الجرح والتعديل:

يعتبر الإمام البخاري من أئمة الجرح والتعديل المعتدلين[٦].

وكان رحمه الله ورعاً في منطقه وكلامه؛ فقال: «أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبتُ أحداً».

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٢١).

(٢) انظر: «تاريخ بغداد» (٣/ ٣٤٠).

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٢٢).

(٤) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ٧٠).

(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٣٢).

(٦) انظر: «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» ت (٢٧٠)، والموقظة (ص٨٣) كلاهما للذهبي.

قال الذهبي معلقاً على كلامه هذا: «قلتُ: صدق رحمه الله، ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس، وإنصافه فيمن يضعفه، فإنه أكثر ما يقول: منكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر، ونحو هذا، وقلّ أن يقول: فلان كذاب، أو: كان يضع الحديث، حتى إنه قال: إذا قلتُ فلان في حديثه نظر، فهو متهم واهٍ. وهذا معنى قوله: لا يحاسبني الله أني اغتبتُ أحداً. وهذا هو والله غاية الورع»[1].

***

*** المبحث الثامن: عقيدته:**

الإمام البخاري رحمه الله كان على عقيدة أهل السنة والجماعة، ويدل على ذلك:

١ ـ عقد كتاباً في صحيحه أسماه: «كتاب التوحيد»، أثبت فيه الصفات لله تعالى على اعتقاد السلف الصالح أهل السنة والجماعة.

٢ ـ ما قرره في كتابه «خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل»، والذي قرر فيه معتقد أهل السنة والجماعة، ونقل كثيراً من نصوص أئمة السلف في الصفات.

٣ ـ تتلمذه على أئمة السنة، وعلى رأسهم إمام أهل السنة أحمد بن حنبل، وكذا إسحاق بن راهويه، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وأبو عبيد القاسم بن سلّام، وغيرهم من أكابر أئمة السنة وبقية السلف.

قال الإمام البخاري: «كتبتُ عن ألف وثمانين رجلاً، ليس فيهم إلا صاحب

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٣٩).

حديث، كانوا يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»[١].

٤ ـ كل من ترجم له ذكر أنه من أهل السنة والجماعة[٢].

وقد امتُحن الإمام البخاري في عقيدته، حيث نُسب إليه أنه يقول: «لفظي بالقرآن مخلوق»، وحاربه لذلك بعض الأمراء والعلماء.

فلما ورد الإمام البخاري نيسابور اجتمع الناس عليه، وحسده بعض من كان في ذلك الوقت من مشايخ نيسابور لـمَّا رأوا إقبال الناس إليه، واجتماعهم عليه، فقال لأصحاب الحديث: إن محمد بن إسماعيل يقول: اللفظ بالقرآن مخلوق، فامتحِنوه في المجلس، فلما حضر الناس مجلس البخاري قام إليه رجل فقال: يا أبا عبدالله، ما تقول في اللفظ بالقرآن، مخلوق هو أم غير مخلوق؟ فأعرض عنه البخاري ولم يجبه. فقال الرجل: يا أبا عبدالله، فأعاد عليه القول، فأعرض عنه، ثم قال في الثالثة، فالتفت إليه البخاري، وقال: القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة والامتحان بدعة. فشغب الرجل، وشغب الناس، وتفرقوا عنه، وقعد البخاري في منزله[٣].

❋ ❋ ❋

❋ المبحث التاسع: أشهر مؤلفاته[٤]:

للإمام البخاري رحمه الله مؤلفات كثيرة، من أشهرها:

١ ـ «الجامع الصحيح» وهو أشهر مصنفاته، وسيأتي الكلام عنه.

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٣٩٥).

(٢) انظر: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (١/ ١٧٢).

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٥٣).

(٤) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص٥١٦)، و«منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها» لأبي بكر كافي (ص٥٣).

٢ ـ «الأدب المفرد» يُعنى بتهذيب الأخلاق وتقويم السلوك.

٣ ـ «التاريخ الكبير» وهو موسوعة كبرى في التراجم، رتب فيه أسماء رواة الحديث على حروف المعجم، وقد اقترب فيه البخاري من استيعاب أسماء من رُوي عنهم الحديث من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى زمنه.

٤ ـ «التاريخ الأوسط» بدأه بقصة الهجرة إلى الحبشة، وطرف من السيرة النبوية، وترجم لمن توفي من الصحابة في عهد النبي ﷺ، ثم المتوفين في عهد الخلفاء الراشدين، ثم تكلَّم على الرواة وأخبارهم ووفياتهم إلى زمنه، وقد طُبع خطأً باسم «التاريخ الصغير».

٥ ـ «التاريخ الصغير» وهو خاصّ بالصحابة، وهو أوَّل مصنّف في ذلك.

٦ ـ «الضعفاء الكبير» توسَّع فيه في ترجمة الضعفاء من الرواة.

٧ ـ «الضعفاء الصغير» ترجم فيه للضعفاء من الرواة بتراجم قصيرة.

٨ ـ «خلق أفعال العباد» بيَّن فيه أنَّ كلام الله صفة من صفاته وليس بمخلوق، وردَّ على المعتزلة والجهمية.

٩ ـ «رفع اليدين في الصلاة» ساق فيه كثيراً من الروايات والأحاديث التي تبين أن رفع اليدين في الصلاة سُنَّة ثابتة. وردَّ على من أنكر ذلك.

١٠ ـ «جزء القراءة خلف الإمام» أورد فيه الأدلة التي تُثبت وجوب قراءة القرآن للمأموم في الصلاة، وردَّ على المخالفين في هذه المسألة.

* * *

* المبحث العاشر: وفاته[١]:

بعد المحنة التي حصلت للإمام البخاري توجَّه بعدها إلى خَرْتَنْك[٢]، وهي قرية من قرى سمرقند، وكان له بها أقرباء فنزل عندهم، فأقام مدة من الزمن فمرض واشتد مرضه إلى أن مات فيها، وكان ذلك ليلة السبت ليلة عيد الفطر عند صلاة العشاء، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر سنة (٢٥٦هـ). وعاش اثنتين وستين سنة، فرحمه الله تعالى، وجزاه عن الإسلام وأهله خير الجزاء.

* * *

(١) انظر: «الباعث الحثيث» لابن كثير (ص٢٤٠).

(٢) بفتح أوله، وتسكين ثانيه، وفتح التاء المثناة من فوق، ونون ساكنة، وكاف: قرية بينها وبين سمرقند ثلاثة فراسخ. انظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٢/ ٣٥٦).

الفصل الثاني

دراسة صحيح الإمام البخاري

وفيه ثلاثة عشر مبحثاً:

المبحث الأول: اسم الكتاب.

المبحث الثاني: سبب تأليف الإمام البخاري لصحيحه.

المبحث الثالث: موضوع صحيح البخاري.

المبحث الرابع: عدد كتب، وأبواب، وأحاديث صحيح البخاري.

المبحث الخامس: أشهر رواة صحيح البخاري.

المبحث السادس: قيمة صحيح البخاري العلمية، ومنزلته بين الكتب الستة.

المبحث السابع: أدلة تفضيل صحيح البخاري على صحيح مسلم.

المبحث الثامن: شرط الإمام البخاري في صحيحه.

المبحث التاسع: مذهب الإمام البخاري في اشتراط اللُّقيا.

المبحث العاشر: منهج الإمام البخاري في صحيحه.

المبحث الحادي عشر: المعلّقات في صحيح البخاري.

المبحث الثاني عشر: الإسناد العالي في صحيح البخاري.

المبحث الثالث عشر: عناية العلماء بصحيح البخاري.

***

الفصل الثاني

دراسة صحيح الإمام البخاري

* المبحث الأول: اسم الكتاب(١):

اشتهر الكتاب قديمًا وحديثًا في أكثر الفنون، وعلى ألسنة جُلِّ العلماء، باسم «صحيح البخاري»، وربما ذُكِر باسم «الجامع الصحيح»(٢).

وأمَّا اسمُه الذي سمَّاه به مؤلِّفه، فقد اختُلِف فيه على قولَين مُتقاربين:

الأول: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»(٣).

الثاني: «الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»(٤).

* * *

* المبحث الثاني: سبب تأليف الإمام البخاري لصحيحه:

ذكر الحافظ ابن حجر أسباباً ثلاثةً دعت الإمام البخاري إلى تأليف صحيحه(٥):

---

(١) انظر: «تدوين السنة» للدكتور محمد مطر الزهراني (ص١١٥).

(٢) انظر: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (١٣/ ١١٣)، و«إكمال الإكمال» لابن نقطة (٤/ ٦٢٢)، و«أسد الغابة» لابن الأثير (١/ ١٥).

(٣) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ٧٣).

(٤) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص١٠).

(٥) المصدر السابق (ص٨).

أحدها: أنه وجد الكتب التي أُلِّفت قبله جامعةً بين الصحيح والضعيف، فحرَّك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب في صحته أمين.

الثاني: ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه حيث قال: «لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سنة رسول الله ﷺ»، فوقع ذلك في قلب الإمام البخاري، فأخذ في جمع الصحيح.

الثالث: قال البخاري: «رأيتُ النبيَّ ﷺ وكأنِّي بين يديه، وبيدي مِروحةٌ أذبُّ عنه، فسألتُ بعض المعبِّرين فقال لي: أنت تَذُبُّ عنه الكذب».

***

*** المبحث الثالث: موضوع «صحيح البخاري»:**

موضوع صحيح الإمام البخاري هو الأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ، فهي التي وجَّه عنايته إليها وجعل كتابه مشتملاً عليها، ويدل لذلك تسميته لكتابه بـ«الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه».

وهو يشتمل أيضاً على ما في تراجم أبوابه من التعليقات والاستنباطات، وذكرِ أقوال السلف، وغير ذلك مما ليس داخلاً في موضوع كتابه.

قال الحافظ ابن حجر في مقدمة «فتح الباري»[1] بعد الإشارة إلى موضوع الكتاب: «ثم رأى أن لا يخليه من الفوائد الفقهية، والنكت الحُكْمية، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة، فرَّقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام، فانتزع منها الدلالات البديعة، وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة».

***

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص١٠).

*** المبحث الرابع: عدد كتب، وأبواب، وأحاديث «صحيح البخاري»[(١)]:**

ذهب ابن الصلاح[(٢)] والنووي[(٣)] إلى أنَّ عدد أحاديث «صحيح البخاري» بالمكرر: سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون حديثاً. وبحذف المكرر: أربعة آلاف حديث.

والذي حرره ابن حجر: أنّ عدد أحاديثه بالمكرر سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعون حديثاً. سوى المعلقات، والمتابعات، والموقوفات. وبغير المكرر: ألفان وستُّ مئةٍ وحديثان[(٤)].

قال ابن حجر: «وبين هذا العدد الذي حررتُه والعدد الذي ذكره ابن الصلاح وغيره تفاوت كثير، وما عرفتُ من أين أتى الوهم في ذلك؟

ثم تأولتُه على أنه يحتمل أن يكون العادُّ الأول الذي قلَّدوه في ذلك كان إذا رأى الحديث مطوَّلاً في موضع ومختصراً في موضع آخر يَظن أن المختصر غير المطوَّل، إما لبُعد العهد به، أو لقلة المعرفة بالصناعة، ففي الكتاب من هذا النمط شيء كثير، وحينئذ يتبين السبب في تفاوت ما بين العددين، والله الموفق»[(٥)].

وأما عدد كتبه وأبوابه: فقال الكرماني: «مئة وستون، وأبوابه ثلاثة آلاف وأربع مئة وخمسون باباً، مع اختلاف قليل في نسخ الأصول»[(٦)].

***

---

(١) انظر: «الحطة في ذكر الصحاح الستة» (ص١٧٥).

(٢) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص٢٠).

(٣) انظر: «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» للسيوطي (١/ ١٠٩).

(٤) انظر: «هدي الساري» (ص٤٨٩).

(٥) المصدر السابق (ص٥٠١).

(٦) «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري» (١/ ١٢).

*** المبحث الخامس: أشهر رواة «صحيح البخاري»[(١)]:**

سمع «صحيحَ البخاري» عدد كثير من تلامذة الإمام البخاري.

قال الفربري: «سمع كتاب الصحيح لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل»[(٢)].

ومِن أشهر رواة «صحيح البخاري»:

١ ـ إبراهيم بن معقل النسفي ت (٢٩٥هـ).

ويرجع الفضل إلى الإمام الخطابي (٣٨٨هـ) في الاحتفاظ ببعض معالم رواية إبراهيم بن معقل النسفي، ونقل بعض النصوص منها، وذلك من خلال كتابيه: «أعلام الحديث» الذي شرح فيه الصحيح واعتمد فيه على رِواية النسفي، وكتابه الآخر «غريب الحديث».

٢ ـ حماد بن شاكر النسفي ت (٣١١هـ).

٣ ـ محمد بن يوسف بن مطر الفَرَبْرِي ت (٣٢٠هـ).

٤ ـ أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قريبة البَزْدَوي ت (٣٢٩هـ).

٥ ـ أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملي ت (٣٣٠هـ).

٦ ـ وتعتبر رواية الفربري أهم الروايات وأشهرها، ومن أشهر رواة صحيح البخاري عن الفربري:

أ ـ راوية أبي علي ابن السكن: سعيد بن عثمان بن سعيد المصري ت (٣٠٣هـ).

---

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص٥١٦)، و«روايات ونسخ الجامع الصحيح» للدكتور محمد بن عبد الكريم بن عبيد (ص١٩)، و«روايات الجامع الصحيح» ونسخه للدكتور جمعة فتحي عبد الحليم (ص٢١٣).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٣٩٨).

ب - رِواية أبي زيد المَرْوَزيّ: محمد بن أحمد بن عبد الله ت (٣٧١هـ).

ت - رِواية أبي أحمد الجُرْجانيّ: محمد بن محمد بن يوسف ت (٣٧٣هـ).

ث - رِواية أبي علي الكُشّانيّ: إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب ت (٣٩١هـ).

ج - رِواية أبي إسحاق المُسْتَمْلِيّ: إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم البلخي ت (٣٧٦هـ).

ح - رِواية السَّرْخَسي: عبد الله بن أحمد بن حَمُّويه ت (٣٧١هـ).

خ - رِواية أبي الهيثم الكُشْمِيهَني: محمد بن مكي بن زُراع ت (٣٨٩هـ).

ويُعدُّ الحافظ ابن حجر أكثر العلماء اطّلاعاً على أشهر روايات «صحيح البخاري»، ويظهر ذلك من خلال ما أودعه في كتابه «فتح الباري» من ذكر لهذه الروايات وذكر الاختلاف بينها.

* * *

*** المبحث السادس: قيمة «صحيح البخاري» العلمية، ومنزلته بين الكتب الستة:**

قال الإمام البخاري: «صنفتُ الجامع من ستِّ مئة ألف حديث، في ستَّ عشرةَ سنة، وجعلتُه حجةً فيما بيني وبين الله»(١).

وقال أيضاً: «ما وضعتُ في كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلتُ قبل ذلك وصليتُ ركعتين»(٢).

وقال أبو جعفر العقيلي: «لما ألّف البخاري كتاب الصحيح عرضه على

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٠٢).

(٢) انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٢٢).

أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة، إلا في أربعة أحاديث.

قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة»[(١)].

ويعتبر «صحيح البخاري» أصح الكتب المصنفة في الحديث النبوي، وفي مقدمتها.

قال النووي: «اتفق العلماء رحمهم الله على أنَّ أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما، وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صح أن مسلماً كان ممن يستفيد من البخاري، ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث.

وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الاتقان والحذق والغوص على أسرار الحديث.

وقال أبو علي الحسين بن علي النيسابوري الحافظ شيخ الحاكم أبي عبد الله بن البيع: كتاب مسلم أصح، ووافقه بعض شيوخ المغرب، والصحيح الأول»[(٢)].

وقال الذهبي: «وأما جامعه الصحيح فأجلُّ كتب الإسلام، وأفضلها بعد كتاب الله تعالى»[(٣)].

وقال الزركشي: «تفضيل كتاب البخاري على مسلم هو الصحيح المشهور، وممن اختاره النسائي، فقال: ما في هذه الكتب أجود من كتاب البخاري»[(٤)].

---

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص٩).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (١/ ١٤).

(٣) «تاريخ الإسلام» (٦/ ١٤٠).

(٤) انظر: «النكت على مقدمة ابن الصلاح» للزركشي (١/ ١٦٦).

وقال العراقي في ألفيته:

أَوَّلُ مَـنْ صَنَّـفَ فـي الصَّحِيْـحِ ... مُحَمَّـدٌ وَخُـصَّ بِالتَّرْجِيْـحِ

وَمُسْلِمٌ بَعْدُ، وَبَعْضُ الغَرْبِ مَعْ ... أَبِـي عَلِـيٍّ فَضَّلُـوا ذَا لَـوْ نَفَـعْ

***

*** المبحث السابع: أدلة تفضيل «صحيح البخاري» على «صحيح مسلم»:**

١ ـ أنَّ الإمام البخاري إمام في علم العلل ومعرفة صحيح الحديث وسقيمه، ومسلم أخذ هذا العلم عنه، ولم يبلغ مبلغ البخاري فيه.

قال الزركشي وهو يعرض أوجه تفضيل «صحيح البخاري» على «صحيح مسلم»: «اتفاق العلماء على أن البخاري أجلّ من مسلم، وأعلم بصناعة الحديث»(١).

٢ ـ شرط الإمام البخاري في قبول الرواية أجود من شرط الإمام مسلم.

فالإمام البخاري اشترط في قبول الرواية ثبوت السماع مع المعاصرة واللُّقي، واكتفى مسلم بالمعاصرة فقط.

قال الزركشي وهو يعرض أوجه تفضيل «صحيح البخاري» على «صحيح مسلم»: «اشتراطه في الراوي مع إمكان اللقاء ثبوتَ السماع، ومسلم يكتفي بمجرد إمكان المعاصرة»(٢).

قال النووي: «وهذا المذهب يرجح كتاب البخاري»(٣).

٣ ـ الرواة المتكلَّم فيهم في «صحيح البخاري» أقل بكثير من الرواة المتكلم عليهم في «صحيح مسلم».

---

(١) «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (١/ ١٦٧).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٦٦).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (١/ ١٤).

قال ابن حجر: «الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربع مئة وخمسة وثلاثون رجلاً، المتكلم فيهم بالضعف نحو من ثمانين رجلاً. والذين انفرد مسلم بإخراج حديثهم دون البخاري ست مئة وعشرون رجلاً، المتكلم فيهم بالضعف منهم مئة وستون رجلاً»[1].

٤ ـ الأحاديث التي انتُقدت على «صحيح البخاري» أقل من الأحاديث التي انتُقدت على «صحيح مسلم».

قال ابن حجر: «فإن الأحاديث التي انتُقدت عليهما بلغت مئتي حديث وعشرة أحاديث، كما سيأتي ذكر ذلك مفصلاً في فصل مفرد، اختص البخاري منها بأقل من ثمانين، وباقي ذلك يختص بمسلم، ولا شك أن ما قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر، والله أعلم»[2].

٥ ـ ترجم البخاري لأحاديث صحيحه بتراجم تدل على سعة فقهه، وقد قيل: فقه البخاري في تراجمه، ولم يترجم مسلم لأحاديثه.

قال الزركشي وهو يعرض أوجه تفضيل «صحيح البخاري» على «صحيح مسلم»: «استنباطه المعاني الصحيحة والفقه الدقيق مسبوكاً في التراجم، وأما مسلم فلم يصنع ذلك»[3].

ووضع بعض الشراح لـ «صحيح مسلم» كالقاضي عياض والنووي تراجماً للأحاديث، وليست هي بنفاسة تراجم البخاري في صحيحه.

---

(١) «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (١/ ٢٨٦).

(٢) «هدي الساري» (ص١٤).

(٣) «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (١/ ١٦٧).

قال ابن حجر: «ونقلُ كلام الأئمة في تفضيل كتاب البخاري يكثر، ويكفي من ذلك اتفاقهم على أنه كان أعلم بالفن من مسلم، وأن مسلماً كان يتعلم منه، ويشهد له بالتقدم والتفرد بمعرفة ذلك في عصره.

فهذا من حيث الجملة، وأما من حيث التفصيل فيترجح كتاب البخاري على كتاب مسلم، فإن الإسناد الصحيح مداره على اتصاله وعدالة الرواة كما بيناه غير مرة، وكتاب البخاري أعدل رواة وأشد اتصالاً من كتاب مسلم»(١).

وهذا الترجيح والتفضيل من حيث الجملة، لا أنَّ كل حديث في صحيح الإمام البخاري هو أفضل وأرجح من كل حديث في صحيح الإمام مسلم.

* * *

*** المبحث الثامن: شرط الإمام البخاري في صحيحه(٢):**

الواقع أن الإمام البخاري لم يصرح بشرطه في كتابه، ولكن أهل العلم عرفوا شرطه من خلال دراستهم لصحيحه.

قال ابن طاهر(٣): «اعلم أن البخاري ومسلم ومن ذكرنا بعدهم ـ أهل السنن ـ لم ينقل عن أحد منهم أنه قال: شرطتُ أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم، فيُعلم بذلك شرط كل رجل منهم».

وشرطه في صحيحه هو شروط الحديث الصحيح من اتصال السند، وعدالة الرواة وضبطهم، وعدم الشذوذ والعلة.

---

(١) «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (١/ ٢٨٦).

(٢) انظر: «تدوين السنة» للدكتور مطر الزهراني (ص١٦٠).

(٣) «شروط الأئمة الستة» (ص١٧).

قال ابن طاهر: «فاعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يخرِّجا الحديث المتفق على ثقة نَقَلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع»(١).

وقال الحازمي: «مذهب من يخرِّج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه وفيمن روى عنهم، وهم ثقات أيضاً، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمه إخراجه، وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخراجه إلا في الشواهد والمتابعات، وهذا باب فيه غموض، وطريقه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم. ولنوضح ذلك بمثال، وهو أن تعلم أنَّ أصحاب الزهري مثلاً على طبقات خمس، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوت، فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة، وهو غاية مقصد البخاري...»(٢).

***

*** المبحث التاسع: مذهب الإمام البخاري في اشتراط اللُّقيا(٣):**

للإمام البخاري شرط زائد ليكون سند الحديث صحيحاً، وهو: أن يثبُتَ لقاء الراوي من شيخه ولو مرة واحدة، فلم يكتف بمجرد المعاصرة وإمكانية اللقاء، بل لا بد عنده من ثبوت الاجتماع مع السلامة من التدليس. وهذا كذلك مذهب شيخه ابن المديني(٤).

---

(١) «شروط الأئمة الستة» (ص١٧).

(٢) «شروط الأئمة الخمسة» (ص٥٦).

(٣) انظر: «موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع» (ص١٠٧).

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٥٧٣).

قال ابن رجب: «وما قاله ابن المديني والبخاري هو مقتضى كلام أحمد، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وغيرهم من أعيان الحفاظ، بل كلامهم يدل على اشتراط ثبوت السماع»[١].

* * *

* المبحث العاشر: منهج الإمام البخاري في صحيحه[٢]:

١ - رتَّبه على الكتب والأبواب.

٢ - التزم فيه الصحة، وأنه لا يورد فيه إلا حديثاً صحيحاً.

قال البخاري: «ما أدخلتُ في هذا الكتاب إلا ما صحّ»[٣].

٣ - يسوق الحديث بإسناده، وأحياناً يعلّقه.

٤ - يكرر الأحاديث ويقطِّعها، وذلك[٤]:

- لفائدة إسنادية أو متنية.

- أو لكون الحديث عن صحابي فيعيده عن صحابي آخر.

- أو لكون الإسناد رواه بالعنعنة فيعيده مصرّحاً بالسماع.

٥ - ضمَّن كتابه كثيراً من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية.

٦ - جعل للأبواب عناوين تدل على فقهه. وتراجم البخاري في صحيحه على نوعين[٥]:

أ - ظاهرة: وهي أن تكون دالة بالمطابقة لما يورد في مضمونها.

---

(١) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٥٩٠).

(٢) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص١٥).

(٣) انظر: «منهاج المحدثين» للمزيد (ص٢٦٧).

(٤) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص١٧).

(٥) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص١٥)، و«الوسيط» لأبي شهبة (ص٢٥٣).

ب ـ خفية: وهي التي لا تدرَك مطابقتُها لمضمون الباب إلا بالنظر الفاحص والتفكير الدقيق، وأكثر ما يفعل البخاري ذلك إذا لم يجد حديثاً على شرطه في الباب ظاهرَ المعنى في المقصد الذي ترجم به ويستنبط الفقه منه، وقد يفعل ذلك لغرض شحذ الأذهان في إظهار مضمره واستخراج خبيئه. ولذلك قيل: «فقه البخاري في تراجمه».

٧ ـ كثيراً ما يترجم للمسائل الخلافية بصيغة السؤال ويختار القول الراجح، من خلال ما يورده من أحاديث في الترجمة[١].

* * *

* **المبحث الحادي عشر: المعلّقات في صحيح البخاري[٢]:**

المراد بالمعلّق: ما حُذف من مبتدأ إسناده راو واحدٌ فأكثر على التوالي[٣].

والإمام البخاري تارة يجزم به كـ (قال)، وتارة لا يجزم به كـ (يُذكر).

والمعلق من المرفوعات على قسمين:

أحدهما: ما يوجد في موضع آخر من صحيحه موصولاً.

وثانيهما: ما لا يوجد فيه إلا معلقاً.

فالأول يورده معلّقاً حيث يضيق مخرج الحديث، إذ من قاعدته أنه لا يكرر إلا لفائدة، فمتى ضاق المخرج واشتمل المتن على أحكام، فاحتاج إلى تكريره فإنه يتصرف في الإسناد بالاختصار خشية التطويل.

---

(١) انظر على سبيل المثال: كتاب الوضوء، باب: هل يمضمض من اللبن. ثم ساق حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ شرب لبناً فمضمض.

(٢) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص١٩).

(٣) انظر: «تيسير مصطلح الحديث» للطحان (ص٨٤).

والثاني وهو ما لا يوجد فيه إلا معلّقاً، فإنه على صورتين: إما أن يورده بصيغة الجزم، وإما أن يورده بصيغة التمريض.

فالصورة الأولى يستفاد منها الصحة إلى من علّق عنه، لكن يبقى النظر فيمن أبرز من رجال ذلك الحديث.

والصورة الثانية: وهي صيغة التمريض، لا تستفاد منها الصحة إلى من علّق عنه، لكن فيه ما هو صحيح، وفيه ما ليس بصحيح.

وقد أفرد الحافظ ابن حجر المعلّقات التي في «صحيح البخاري» في مصنف مستقل سماه: «تغليق التعليق»، ووصلها من طرق أخرى مع الكلام على أسانيدها.

* * *

*** المبحث الثاني عشر: الإسناد العالي في صحيح البخاري:**

أعلى ما عند الإمام البخاري في صحيحه من الأسانيد هو الثلاثي، وقد بلغت (٢٢) حديثاً. جُلُّها عن المكي بن إبراهيم، عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع. وقد أفردها بعض أهل العلم بالتأليف[١].

وأنزلُ ما عنده من الإسناد هو التُّساعي، وهو حديث زينب بنت جحش رضي الله عنها: أنَّ رسول الله ﷺ دخل عليها يوماً فزعاً يقول: «لا إله إلا الله، ويل للعرب من شر قد اقترب، فُتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذه، وحلق بإصبعيه الإبهام والتي تليها...»[٢].

قال ابن حجر: «ويقال إنه أطول سندٍ في البخاري، فإنه تُساعي»[٣].

---

(١) انظر: «الحطة في ذكر الصحاح الستة» (ص١٧٦).

(٢) حديث رقم (٧١٣٥).

(٣) «فتح الباري» (١٣/ ١٠٧).

*** المبحث الثالث عشر: عناية العلماء بـ «صحيح البخاري»:**

نال صحيح الإمام البخاري عناية فائقة من أهل العلم، سواء في طبعات الكتاب، أو رجاله، أو مختصراته، أو شروحه. ومن هذه العناية:

أولاً: أشهر طبعات صحيح البخاري[1]:

١ ـ الطبعة المسماة بالسلطانية المطبوعة ببولاق، وهي نادرة، وغالية الثمن، والموجود منها أصول، وهي التي قام بتصويرها واعتنى بها الشيخ محمد زهير الناصر، وصوَّرتها دارُ طوق النجاة في أربعة مجلدات كبار.

٢ ـ الطبعة الهندية القديمة بحاشية السهارنفوري، وهي نسخة قيِّمة جداً، ونادرة، لم تعد موجودة إلا عند قلة من الناس. وقد طبعت هذه النسخة حديثاً طباعة رائقة بتحقيق وعناية الدكتور تقي الدين الندوي في دار البشائر في خمسة عشر مجلداً.

٣ ـ طبعة دار التأصيل: في عشرة مجلدات. وقد تميزت بميّزات عدة، منها: احتواؤها على مقدمة علمية متخصصة، عُرض من خلالها التعريف بأهم روايات البخاري وأشهرها، وحصر الملاحظات التي وجدت على الطبعة السلطانية ومعالجتها، وربط أحاديث البخاري بـ «تحفة الأشراف» للمزي، وغيرها من الميّزات.

٤ ـ طبعة الرسالة العالمية بتحقيق شعيب أرناؤوط وعادل مرشد وآخرون، في خمسة مجلدات.

---

(١) انظر: «من أفضل طبعات الكتب الستة» للدكتور خالد الردادي (ص٣).

ثانياً: أشهر كتب رجال صحيح البخاري[١]:

الكتب التي اعتنت برجال البخاري في صحيحه على سبيل الانفراد كثيرة، من أشهرها:

١ ـ «أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح» لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ت (٣٦٥هـ).

٢ ـ «أسامي مشايخ الإمام البخاري» لأبي عبد الله ابن منده ت (٣٩٥هـ).

٣ ـ «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد» لأبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذي ت (٣٩٨هـ).

٤ ـ «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد به كل واحد منهما» لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري ت (٤٠٥هـ).

٥ ـ «التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح» لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي ت (٤٧٤هـ).

ثالثاً: أشهر المستخرجات على صحيح البخاري[٢]:

المستخرج: هو أن يأتي المصنِّف إلى كتاب من كتب الحديث، فيخرِّج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه، أو من فوقه[٣].

ومن أشهر المستخرجات على «صحيح البخاري»:

---

(١) انظر: «تدوين السنة» للدكتور محمد مطر الزهراني (ص١٢٣)، و«بحوث في تاريخ السنة المشرفة» للشيخ أكرم العمري (ص١٢٤)، و«منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها» لأبي بكر كافي (ص٦١).

(٢) انظر: «الحديث والمحدثون» لمحمد أبو زهو (ص٤٠٤).

(٣) انظر: «تيسير مصطلح الحديث» للطحان (ص٥١).

١ ـ مستخرج أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي الجرجاني ت (٣٧١هـ).

٢ ـ مستخرج الغطريفي ت (٣٧٧هـ).

٣ ـ مستخرج أبي عبد الله محمد بن العباس المعروف بابن أبي ذهل الهروي ت (٣٧٨هـ).

٤ ـ مستخرج أبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب البرقاني ت (٤٢٥هـ).

٥ ـ مستخرج أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني ت (٤٣٠هـ).

٦ ـ مستخرج الحافظ أبي بكر بن مردويه الأصبهاني الكبير ت (٤١٦هـ).

رابعاً: أشهر مختصرات صحيح البخاري:

١ ـ «التجريد الصحيح لأحاديث الجامع الصحيح» لأحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجي، المشهور بالزبيدي ت (٨٩٣هـ).

٢ ـ «مختصر صحيح البخاري» للشيخ الألباني.

٣ ـ «مختصر صحيح البخاري» للشيخ سعد الشثري.

خامساً: أشهر شروح صحيح البخاري[١]:

ذكر فؤاد سزكين في كتابه «تاريخ التراث العربي»[٢] ستةً وخمسين شرحاً للجامع الصحيح، بعضها مطبوع، وبعضها مخطوط، ومن أشهر شروح صحيح البخاري:

١ ـ «أعلام الحديث» لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي ت (٣٨٦هـ).

---

(١) انظر: «تدوين السنة» للدكتور محمد مطر الزهراني (ص١٢٢)، و«بحوث في تاريخ السنة المشرفة» للشيخ أكرم العمري (ص٢٤٦).

(٢) (١/ ٢٢٩).

٢ ـ «شرح صحيح البخاري» لابن بطال المالكي ت (٤٤٩هـ).

٣ ـ «شرح الإمام النووي» ت (٦٧٦هـ). شرح قطعة منه، وهي بدء الوحي، وكتاب الإيمان.

٤ ـ «الكواكب الدراري» لمحمد بن يوسف الكرماني ت (٧٨٨هـ).

٥ ـ «فتح الباري» لابن رجب الحنبلي ت (٧٩٥هـ). لم يكتمل هذا الشرح، حيث وصل فيه مؤلفه إلى كتاب الجنائز.

٦ ـ «فتح الباري» لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢هـ). وهو من أعظم الشروح لـ «صحيح البخاري»، جعل له مقدمة وافية في عشرة فصول أسماها «هدي الساري» للكلام على الصحيح وشرطه وتراجمه، وتقطيع الأحاديث فيه، وسياق من طعن في رجال الصحيح، والجواب عنهم، ونحو ذلك.

٧ ـ «عمدة القاري» لبدر الدين العيني الحنفي ت (٨٥٥هـ).

٨ ـ «إرشاد الساري» لشهاب الدين القسطلاني ت (٩٢٣هـ).

* * *

الباب الثاني

ترجمة الإمام مسلم ودراسة صحيحه

وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة الإمام مسلم.

الفصل الثاني: دراسة صحيح الإمام مسلم.

***

الفَصْلُ الأَوَّلُ

ترجمة الإمام مسلم

وفيه عشرة مباحث:

المبحث الأول: كنيته، واسمه، ونسبه، ونسبته.

المبحث الثاني: ولادته.

المبحث الثالث: نشأته، ورحلاته.

المبحث الرابع: أشهر شيوخه.

المبحث الخامس: أشهر تلاميذه.

المبحث السادس: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المبحث السابع: منزلته في الجرح والتعديل.

المبحث الثامن: عقيدته.

المبحث التاسع: أشهر مؤلفاته.

المبحث العاشر: وفاته.

***

الفَصْلُ الأَوَّلُ

ترجمة الإمام مسلم

*** المبحث الأول: كنيته، واسمه، ونسبه، ونسبته[1]:**

هو الإمام الحافظ أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد القُشَيْري النيسابوري.

والقُشَيْري: بضم القاف وفتح الشين المعجمة وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى بني قشير، إحدى القبائل العربية المعروفة[2].

والنيسابوري: نسبة إلى مدينة نيسابور، وتقع الآن في إيران، وتسمى «نَيْشابور».

وقد فتحها المسلمون في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه سنة (٣١هـ) على يد عبدالله بن عامر بن كريز القرشي[3].

***

---

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥٨/ ٨٥)، و«وفيات الأعيان» لابن خِلِّكان (٥/ ١٩٤)، و«تهذيب الكمال» (٢٧/ ٤٤٩) ت (٥٩٢٣)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٥٥٧)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (١٤/ ٥٥١).

(٢) انظر: «الأنساب للسمعاني» (١٠/ ٤٢٣) ت (٣٢٤٧).

(٣) انظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٥/ ٣٣٢).

* المبحث الثاني: ولادته:

قـال ابن خلـكان[١]: «ولم أر أحداً مـن الحفاظ يضبط مولـده ولا تقدير عمره، وأجمعـوا أنـه ولـد بعـد المئتيـن». واختُلف في زمـن ولادة الإمـام مسـلم: فقيل: سـنة (٢٠١هـ). وقيـل: سـنة (٢٠٢هـ). وقيـل سـنة (٢٠٤هـ). وقيل: سـنة (٢٠٦هـ). والقـول الأخيـر هـو الأصـوب، قال بـه الحاكـم وابن الصـلاح والنـووي وغيرهم، فـإنّ لهم عنايـة خاصة بالإمـام مسـلم ومصنفاته[٢].

* * *

* المبحث الثالث: نشأته، ورحلاته:

نشـأ الإمام مسـلم نشـأة علمية، فقـد كانت مدينة نيسـابور من المراكـز العلمية المهمـة، لاسـيما في علـم الحديث، فأقبل علـى طلب الحديـث في صغره.

قال الذهبي[٣]: «وأول سماعه سنة ثماني عشرة ومئتين»[٤].

أي: كان عمره إذ ذاك (١٢) سنة.

وقد تلقى الإمامُ مسلم العلمَ عن شيوخ بلده، ثم ارتحل وطوَّف في البلدان.

قال النووي: «أحد أعلام أئمة هذا الشأن، وكبار المبرزين فيه، وأهل الحفظ والإتقان، والرحّالين في طلبه إلى أئمة الأقطار والبلدان»[٥].

---

(١) «وفيات الأعيان» (٥/ ١٩٤).

(٢) انظر: «المدخل إلى صحيح الإمام مسلم بن الحجاج» للنورستاني (ص١٧).

(٣) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ١٢٥).

(٤) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ١٢٥).

(٥) «شرح صحيح مسلم» (١/ ١٠).

* **المبحث الرابع: أشهر شيوخه[1]:**

رحلات الإمام مسلم إلى بلاد مختلفة مكّنته من لقاء كثير من الأئمة والمحدِّثين، والأخذ منهم، والرواية عنهم.

قال الذهبي: «وسمع من: أحمد بن حنبل، وشيبان بن فروخ،... وخلق كثير من العراقيين، والحجازيين، والشاميين، والمصريين، والخراسانيين»[2].

وقد سردهم الذهبي في «السير»[3] على حروف المعجم ثم قال: وعِدَّتهم: مئتان وعشرون رجلاً، أخرج عنهم في الصحيح. وله شيوخ سوى هؤلاء لم يخرج عنهم في صحيحه.

ومن أشهر شيوخه:

١ ـ أبو خيثمة زهير بن حرب بن شداد النسائي ت (٢٣٤هـ).

٢ ـ محمد بن عبد الله بن نمير ت (٢٣٤هـ).

٣ ـ أبو بكر بن أبي شيبة ت (٢٣٥هـ).

٤ ـ أبو رجاء قتيبة بن سعيد البغلاني ت (٢٤٠هـ).

٥ ـ الإمام أحمد بن حنبل ت (٢٤١هـ).

٦ ـ علي بن حُجر بن إياس المروزي ت (٢٤٤هـ).

٧ ـ أبو كُريب محمد بن العلاء بن كريب الهمداني ت (٢٤٨هـ).

٨ ـ محمد بن المثنى الملقب بـ (الزَّمِن) ت (٢٥٢هـ).

٩ ـ محمد بن بشار البصري ت (٢٥٢هـ).

١٠ ـ الإمام البخاري ت (٢٥٦هـ).

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٢٧/ ٤٤٩)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٥٥٨).

(٢) «تاريخ الإسلام» (٢٠/ ١٨٣).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٦١).

* المبحث الخامس: أشهر تلاميذه:

تتلمذ على الإمام مسلم عدد كبير، وقد سرد الحافظان المزي والذهبي أسماء خمسة وثلاثين منهم(١)، من أشهرهم:

١ ـ الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي ت (٢٧٢هـ) صاحب كتاب «أخبار مكة».

٢ ـ الإمام الترمذي ت (٢٧٩هـ). وقد روى عنه حديثاً واحداً في جامعه(٢).

٣ ـ الإمام أبو بكر ابن خزيمة ت (٣١١هـ). صاحب «الصحيح».

٤ ـ الإمام أبو عوانة الإسفراييني ت (٣١٦هـ). صاحب «المستخرج».

٥ ـ الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم ت (٣٢٧هـ) صاحب كتاب «الجرح والتعديل».

* * *

* المبحث السادس: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه:

الإمام مسلم أحد أركان علم الحديث، وقد أطبق أهل العلم على مكانته العلمية، ومنزلته الرفيعة، وإليك بعض أقوال أهل العلم في الثناء عليه:

قال إسحاق بن منصور الكوسج: «لن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين»(٣).

وقال أحمد بن سلمة: «رأيتُ أبا زرعة وأبا حاتم يقدّمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما»(٤).

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٥٠٤)، و«سير اعلام النبلاء» (١٢/ ٥٦٢).

(٢) وهو حديث: «أحصوا هلال شعبان لرمضان» كتاب الصوم، باب: ما جاء في إحصاء هلال شعبان لرمضان ح (٦٨٧).

(٣) انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢٠/ ١٨٤).

(٤) المصدر السابق.

وقال محمد بن عبد الوهاب الفرّاء: «كان مسلم من علماء الناس وأوعية العلم، ما علمتُه إلا خيراً»(١).

وقال محمد بن بشار: «حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببُخارى»(٢).

وقال القاضي عياض: «أحد أئمة المسلمين، وحفَّاظ المحدثين، ومتقني المصنِّفين، أثنى عليه غير واحد من الأئمة المتقدمين، وأجمعوا على إمامته، وتقديمه، وصحة حديثه، وتمييزه ومعرفته، وثقته، وقبول كتابه»(٣).

وقال ابن عساكر: «صاحب الصحيح، الإمام المبرّز، والمصنِّف المميِّز، رحل وجمع، وصنف فأوسع»(٤).

* * *

* المبحث السابع: منزلته في الجرح والتعديل:

يُعَدّ الإمام مسلم من أئمة الجرح والتعديل، وقد تقدم في ثناء العلماء عليه ما يدل على ذلك.

ومما يدلّ على ذلك أيضاً تتلمذه على يد أئمة الجرح والتعديل، كالإمام أحمد بن حنبل، والإمام البخاري، وغيرهما، إلا أنَّ كلامه في الرجال قليل(٥).

---

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (١٠/ ١٢٧).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٢٢٦).

(٣) «إكمال المعلم» (١/ ٧٦).

(٤) «تاريخ دمشق» (٥٨/ ٨٥).

(٥) انظر: كتاب «الكنى والأسماء» للإمام مسلم، حيث تكلم فيه على بعض الرجال.

وقد ذكره الذهبي[١] في الطبقة الخامسة ممن يعتمد قوله في الجرح والتعديل.

❋ ❋ ❋

❋ **المبحث الثامن: عقيدته:**

الإمام مسلم من أئمة أهل السنة والجماعة، ومما يدل على ذلك:

١ ـ قال رحمه الله في مقدمة صحيحه: «واعلم وفقك الله تعالى أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين، أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقليه، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع»[٢].

٢ ـ افتتح صحيحه بكتاب الإيمان، وضَمَّنَه أحاديث في تقرير عقيدة أهل السنة والجماعة في عدد من المسائل، والرد على أهل البدع من القدرية والمرجئة والخوارج والجهمية وغيرهم.

٣ ـ تتلمذه على كبار أئمة أهل السنة والجماعة، كالإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، والإمام البخاري، وأبي زرعة، وغيرهم.

٤ ـ كل من ذكره وترجم له قد أثنوا عليه، وذكروه بأحسن الذكر، ولم يَنقل أحدٌ منهم أنه كان مخالفاً لطريقة السلف.

٥ ـ وقد ذكره الحافظ الذهبي ضمن مجموعة من الأئمة الذين لا يتأولون، ويؤمنون بالصفات وبالعلو[٣].

❋ ❋ ❋

---

(١) انظر: ذكر من يعتمد قوله في «الجرح والتعديل» ت (٢٨٩).

(٢) «صحيح الإمام مسلم» (١/ ٨).

(٣) انظر: «العلو» (ص١٩٤).

* المبحث التاسع: أشهر مؤلفاته[1]:

للإمام مسلم مؤلفات عدة - تدل على مكانته الراسخة في العلم، ومن أشهر هذه المؤلفات:

١ - «الجامع الصحيح» وسيأتي الكلام عليه.

٢ - «الكنى والأسماء» يبحث في أسماء المحدثين وكناهم ونسبتهم.

٣ - «التمييز» وضّح فيه الإمام مسلم منهج المحدثين في نقد الأحاديث وتمييزها.

٤ - «الطبقات» اقتصر فيه على طبقات الصحابة والتابعين.

٥ - «المنفردات والوحدان» بدأه بذكر الصحابة الذين لم يروِ عنهم إلا واحد، ثم التابعين ومن بعدهم.

٦ - «رجال عروة بن الزبير» يجمع الرجال الذين رووا عن عروة بن الزبير، وروى عنهم.

٧ - «الإخوة والأخوات».

٨ - «أسماء الرجال».

٩ - «الأفراد».

١٠ - «أوهام المحدثين».

* * *

(١) انظر: «المدخل إلى صحيح الإمام مسلم بن الحجاج» للنورستاني (ص٣٧).

*** المبحث العاشر: وفاته:**

توفي الإمام مسلم رحمه الله بنيسابور، يوم الأحد (٢٥) من شهر رجب سنة (٢٦١هـ). وكان عمره آنذاك (٥٥) سنة.

وقيل في سبب وفاته ما ذكر الحاكم حيث قال: «سمعتُ أبا عبد الله محمد بن يعقوب يقول: سمعتُ أحمد بن سلمة يقول: عُقد لأبي الحسين مسلم بن الحجاج مجلسٌ للمذاكرة، فذُكر له حديثٌ لم يعرفه، فانصرف إلى منزله، وأوقد السراج، وقال لمن في الدار: لا يدخل أحد منكم هذا البيت، فقيل له: أُهديت لنا سلةٌ فيها تمر، فقال: قدِّموها إليَّ، فقدَّموها إليه، فكان يطلب الحديث ويأخذ تمرة تمرة فيمضغها، فأصبح وقد فَنِيَ التمرُ ووجد الحديث.

قال الحاكم: زادني الثقة من أصحابنا أنه منها مات»[1].

رحم الله الإمام مسلم، وجزاه خيراً على ما قدَّمه للإسلام والمسلمين.

***

(١) انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٢٧/ ٥٠٦).

الفصل الثاني

دراسة صحيح الإمام مسلم

وفيه أربعة عشر مبحثاً:

المبحث الأول: اسم الكتاب.

المبحث الثاني: سبب تأليف الإمام مسلم لصحيحه.

المبحث الثالث: موضوع صحيح مسلم.

المبحث الرابع: عدد أحاديث صحيح مسلم.

المبحث الخامس: أشهر رواة صحيح مسلم.

المبحث السادس: قيمة صحيح مسلم العلمية، ومنزلته بين الكتب الستة.

المبحث السابع: أدلة تفضيل صحيح مسلم على صحيح البخاري.

المبحث الثامن: شرط الإمام مسلم في صحيحه.

المبحث التاسع: مذهب الإمام مسلم في الإسناد المعنعن.

المبحث العاشر: منهج الإمام مسلم في صحيحه.

المبحث الحادي عشر: النقد الموجّه إلى صحيح مسلم، مع الردّ عليه.

المبحث الثاني عشر: موقف المحدثين من عنعنات المدلسين في الصحيحين.

المبحث الثالث عشر: الإسناد العالي في صحيح مسلم.

المبحث الرابع عشر: عناية العلماء بصحيح مسلم.

* * *

الفصل الثاني

دراسة صحيح الإمام مسلم

*** المبحث الأول: اسم الكتاب[1]:**

لكتاب الإمام مسلم عدة مسمّيات:

١ ـ «المسند الصحيح» سمَّاه به صاحبه، حيث قال: «صنفتُ هذا المسند الصحيح من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة»[2].

٢ ـ «المسند» جاء ذلك في بعض الروايات عن الإمام مسلم، حيث قال: «ما وضعتُ شيئاً في هذا المسند إلا بحجة، وما أسقطت منه شيئاً إلا بحجة»[3].

٣ ـ «المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ» سمَّاه بذلك القاضي عياض[4].

٤ ـ «الصحيح» وهو المشهور، سماه به جمع غفير من العلماء[5].

---

(١) انظر: «تدوين السنة» للدكتور محمد مطر الزهراني (ص١٢٥)، و«المدخل إلى صحيح الإمام مسلم بن الحجاج» للنورستاني (ص٤٤).

(٢) انظر: «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (١٥/ ١٢١)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٥٦٥).

(٣) انظر: «صيانة صحيح مسلم» لابن الصلاح (ص٦٨).

(٤) انظر: «مشارق الأنوار» للقاضي عياض (١/ ١٠).

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١/ ١٠)، و«وفيات الأعيان» لابن خلكان (٥/ ١٩٤)، وغيرهما.

٥ ـ «الجامع» سمَّاه به جمع من العلماء(١).

٦ ـ «المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ» سمَّاه بذلك ابن خير الإشبيلي(٢).

* * *

*** المبحث الثاني: سبب تأليف الإمام مسلم لصحيحه:**

نصَّ الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة صحيحه على أن سبب تأليفه له هو تلبية طلب تلميذه أحمد بن سلمة، حيث سأله أن يوقفه على جملة من الأحاديث الصحيحة في سنن الدين وأحكامه، فاستحسن ذلك الإمام مسلم(٣).

وقد صنف كتابه في بلده، بحضور أصوله، وفي حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرز في الألفاظ، ويتحرى في السياق(٤).

وقد بقي في تأليفه وتهذيبه خمس عشرة سنة(٥).

* * *

*** المبحث الثالث: موضوع صحيح مسلم:**

موضوع صحيح الإمام مسلم هو الأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ.

* * *

---

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (١٠/ ١٢٧).

(٢) انظر: «فهرسة ابن خير الإشبيلي» (ص٨٥).

(٣) انظر: «صحيح مسلم» (١/ ٣)، و«تاريخ بغداد» (٥/ ٣٠٢).

(٤) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص١٤).

(٥) انظر: «سير اعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٥٦٦).

*** المبحث الرابع: عدد أحاديث صحيح مسلم:**

ذكر النووي أن عدد أحاديث صحيح الإمام مسلم نحو أربعة آلاف حديث دون المكرر(١).

وعدَّها فؤاد عبد الباقي وبلغت ـ بدون المكرر ـ (٣٠٣٣) حديثاً.

ونُقل عن أحمد بن سلمة تلميذ الإمام مسلم أنها تبلغ بالمكرر اثني عشر ألف حديث.

قال الذهبي مفسِّراً قول أحمد بن سلمة: «يعني بالمكرر، بحيث إنه إذا قال: حدثنا قتيبة، وأخبرنا ابن رمح، يعدَّان حديثين، اتفق لفظهما أو اختلف في كلمة»(٢).

وأما أبواب صحيح الإمام مسلم: فتراجم الأبواب الموجودة في صحيح الإمام مسلم ليست من الإمام مسلم. قال ابن الصلاح: «ثم إن مسلماً ـ رحمه الله وإيانا ـ رتّب كتابه على الأبواب، فهو مبوَّب في الحقيقة، ولكنه لم يذكر فيه تراجم الأبواب، لئلا يزداد بها حجم الكتاب أو لغير ذلك»(٣).

وقد وضع تراجمَ الأبواب بعضُ شرَّاح صحيح الإمام مسلم، إلا أنّ الذي اشتَهر من بينها ما وضعه الإمام النووي، حيث قال: «وقد ترجم جماعةٌ أبوابَه بتراجم بعضها جيد، وبعضها ليس بجيد، إما لقصور في عبارة الترجمة، وإما لركاكة لفظها، وإما لغير ذلك، وأنا ـ إن شاء الله ـ أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها، والله أعلم»(٤).

---

(١) انظر: «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» للسيوطي (١/ ١٠٩).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٥٦٦).

(٣) «صيانة صحيح مسلم» (ص١٠٣).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (١/ ٢١).

*** المبحث الخامس: أشهر رواة صحيح الإمام مسلم:**

قال ابن الصلاح(١): «هذا الكتاب مع شهرته التامة صارت روايته بإسناد متصل بمسلم مقصورة على أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان، غير أنه يُروى في بلاد المغرب مع ذلك عن أبي محمد أحمد بن علي القلانسي عن مسلم»(٢).

وعلى هذا فأشهر رواه «صحيح مسلم» اثنان:

١ ـ أبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان ت (٣٣٨هـ).

والنسخ المطبوعة كلها من روايته، إلا أنَّه لم يسمع الصحيح كاملاً من الإمام مسلم، بل إن له فوتاً لم يسمعه، يُقال فيه: أخبرنا إبراهيم عن مسلم. وذلك الفوت في كتاب الحج، وفي أول الوصايا، وفي أحاديث الإمارة والخلافة(٣).

٢ ـ أبو محمد أحمد بن علي بن الحسن بن المغيرة القلانسي ـ وتُسمَّى رواية المغاربة ـ إلا أنها ناقصة من آخر الكتاب، تبدأ من حديث الإفك الطويل. وقد قدَّر العلماء النقص بثلاثة أجزاء(٤).

***

*** المبحث السادس: قيمة «صحيح مسلم» العلمية، ومنزلته بين الكتب الستة:**

صحيح الإمام مسلم أحد أهم دواوين السنة النبوية، وقد مكث في تأليف هذا الكتاب خمس عشرة سنة، وعرضه على جهابذة المحدثين، قال الإمام

---

(١) «صيانة صحيح مسلم» (ص١٠٦).

(٢) «صيانة صحيح مسلم» (ص١٠٦).

(٣) انظر: «صيانة صحيح مسلم» لابن الصلاح (ص١١٤).

(٤) المصدر السابق (ص١١١).

مسلم: «عرضتُ كتابي هذا المسند على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركتُه، وكل ما قال: إنه صحيح وليس له علة، أخرجتُه»[١].

وقد أثنى عليه غير واحد أهل العلم:

قال النووي: «ومن حقَّق نظره في «صحيح مسلم» - رحمه الله - واطلع على ما أورده في أسانيده وترتيبه، وحسن سياقته وبديع طريقته، من نفائس التحقيق، وجواهر التدقيق، وأنواع الورع والاحتياط، والتحري في الرواية، وتلخيص الطرق واختصارها، وضبط متفرقها وانتشارها، وكثرة اطلاعه، واتساع روايته، وغير ذلك مما فيه من المحاسن والأعجوبات، واللطائف الظاهرات والخفيات، علم أنه امام لا يلحقه مَن بعد عصره، وقلَّ من يساويه بل يدانيه من أهل وقته ودهره، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم»[٢].

وقال الذهبي: «كتاب نفيس كامل في معناه، فلما رآه الحفاظ أعجبوا به»[٣].

وقال ابن حجر: «حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله، بحيث إنَّ بعض الناس كان يفضله على صحيح محمد بن إسماعيل، وذلك لما اختَص به من جمع الطرق، وجودة السياق، والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع ولا رواية بمعنى، وقد نسج على منواله خلق من النيسابوريين فلم يبلغوا شأوَه، وحفظت منهم أكثر من عشرين إماماً ممن صنف المستخرج على مسلم، فسبحان المعطي الوهَّاب»[٤].

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٦٨).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (١/ ١١).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٦٨).

(٤) «تهذيب التهذيب» (١٠/ ١٢٧).

ويُعدُّ صحيح الإمام مسلم عند جمهور العلماء في المرتبة الثانية بعد صحيح الإمام البخاري، وقد فضَّله بعض المغاربة على صحيح الإمام البخاري.

قال الحافظ أبو علي النيسابوري[١]: «ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم». قال الذهبي: «لعل أبا علي ما وصل إليه صحيح البخاري»[٢].

***

*** المبحث السابع: أدلة تفضيل صحيح مسلم على صحيح البخاري[٣]:**

١ ـ ليس في صحيح الإمام مسلم بعد خطبته إلا الحديث السرد.

٢ ـ أن الإمام البخاري كان يرى جواز الرواية بالمعنى، وجواز تقطيع الحديث من غير تنصيص على اختصاره، بخلاف الإمام مسلم.

٣ ـ أنّ الإمام مسلم اقتصر في صحيحه على الأحاديث المسندة إلى رسول الله ﷺ، دون أقوال الصحابة وغيرهم، بخلاف الإمام البخاري في صحيحه فإنه يذكر الموقوفات والمقطوعات.

٤ ـ أن الإمام مسلم يجمع طرق الحديث في مكان واحد، بخلاف البخاري فإنه يفرقها في أماكن متعددة، أما مسلم فلا يفعل ذلك إلا نادراً[٤].

٥ ـ أن الإمام مسلم إذا أسند الحديث إلى جماعة من شيوخه فإنه يعيِّن من له

---

(١) انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٢/ ١٢٦).

(٢) انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٢/ ١٢٦).

(٣) انظر: «النكت على مقدمة ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٢٨٢).

(٤) كما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما في قصة مجيء وفد عبد قيس فإنه ذكره في كتاب «الإيمان» ح (١٧) وكرره في كتاب «الأشربة» ح (١٩٩٣) وما بعده

اللفظ منهم غالباً(١). أما الإمام البخاري، فعِيبَ عليه الجمع بين عدَّة رواة قد اتفقوا في المعنى، وليس ما أورده لفظ كل واحد منهم، وسكوته عن بيان ذلك.

٦ ـ اقتصر الإمام مسلم على المرفوع دون الموقوف، وعلى المتصل دون المعلق، فليس فيه إلا أربعة عشر حديثاً معلقاً على أعلى عدد ذُكر، وإلا فهي لثنا عشر، ستةٌ منها وصلها في صحيحه، وأما الموقوفات فهي قليلة جداً عنده لا تقارن بما عند البخاري.

* * *

* المبحث الثامن: شرط الإمام مسلم في صحيحه:

لم يصرح الإمام مسلم بشرط في كتابه، ولكن أهل العلم عرفوا شرطه من خلال دراستهم لصحيحه.

قال ابن طاهر(٢): «اعلم أن البخاري ومسلماً ومَن ذكرنا بعدهم ـ أهل السنن ـ لم ينقل عن أحد منهم أنه قال: شرطتُ أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم، فيُعلم بذلك شرط كل رجل منهم»(٣).

وشرطه في صحيحه هو شروط الحديث الصحيح؛ من اتصال السند، وعدالة الرواة وضبطهم، وعدم الشذوذ والعلة.

قال ابن طاهر: «فاعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نَقَلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلافٍ بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع... إلا أن مسلماً أخرج أحاديث أقوام ترك

---

(١) انظر على سبيل المثال: الأحاديث (٥١) و(٢٤٧) و(٢٧١).

(٢) «شروط الأئمة الستة» (ص١٧).

(٣) «شروط الأئمة الستة» (ص١٧).

البخاري حديثهم لشبهة وقعت في نفسه، أخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة؛ مثل: حماد بن سلمة، وسهيل بن أبي صالح، وداود بن أبي هند، وأبي الزبير المكي، والعلاء بن عبد الرحمن وغيرهم»(١).

وقال الحازمي: «مذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه وفيمن روى عنهم، وهم ثقات أيضاً، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمه إخراجه، وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخراجه إلا في الشواهد والمتابعات، وهذا باب فيه غموض، وطريقه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم. ولنوضح ذلك بمثال، وهو أنْ تعلم أن أصحاب الزهري مثلاً على طبقات خمس، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوت، فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة، وهو غاية مقصد البخاري، والطبقة الثانية شاركت الأولى في العدالة، غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهري، حتى كان فيهم من يُزامله في السفر ويُلازمه في الحضر، والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، وهم شرط مسلم...»(٢).

وقال ابن الصلاح(٣): «شرط مسلم في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة، من أوله إلى منتهاه، سالماً من الشذوذ ومن العلة، وهذا هو حد الحديث الصحيح في نفس الأمر»(٤).

***

(١) المصدر السابق.

(٢) «شروط الأئمة الخمسة» (ص٥٦).

(٣) «صيانة صحيح مسلم» (ص٧٢).

(٤) «صيانة صحيح مسلم» (ص٧٢).

* **المبحث التاسع: مذهب الإمام مسلم في الإسناد المعنعَن:**

ذهب الإمام مسلم إلى أن الإسناد المعنعَن السالمَ صاحبُه من التدليس له حكم الاتصال إذا تعاصر المعنعِن والمعنعَن عنه، وإن لم يثبت اجتماعهما، أي: إذا أمكن اللقاء فحسب، وشنَّع في خطبة الصحيح على من اشترط اللُّقي بين الراوي ومن روى عنه، فقال: «وهذا القول - يرحمك الله - في الطعن في الأسانيد قول مخترع مستحدث، غير مسبوق صاحبه إليه، ولا مساعد له من أهل العلم عليه، وذلك أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً أنّ كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً، وجائز ممكن له لقاؤه والسماع منه لكونهما جميعاً كانا في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام، فالرواية ثابتة، والحجة بها لازمة، إلا أن يكون هناك دلالة بيّنة أن هذا الراوي لم يلقَ من روى عنه، أو لم يسمع منه شيئاً»[1].

في حين ذهب الإمام البخاري وشيخه ابن المديني وغيرهما إلى اشتراط ثبوت اللقاء ولو مرة واحدة.

قال الذهبي: «افتَتح الكتاب بالحط على من اشترط اللُّقي لمن روى عنه بصيغة عن، وادعى الإجماع في أن المعاصرة كافية، ولا يُتوقف في ذلك على العلم بالتقائهما، ووبَّخ من اشترط ذلك. وإنما يقول ذلك أبو عبد الله البخاري، وشيخه علي بن المديني، وهو الأصوب الأقوى»[2].

وقال ابن رجب: «وما قاله ابن المديني والبخاري هو مقتضى كلام أحمد،

---

(١) «صحيح مسلم» (١/ ٢٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٧٣).

وأبي زرعة، وأبي حاتم، وغيرهم من أعيان الحفاظ، بل كلامهم يدل على اشتراط ثبوت السماع»[(١)].

وما نقله الإمام مسلم من اتفاق أهل العلم على عدم اشتراط اللقاء غير صحيح، لوجود أئمة من الحفاظ المتقدمين يخالفونه في هذه المسالة.

قال ابن رجب: «فإذا كان هذا هو قول هؤلاء الأئمة الأعلام، وهم أعلم أهل زمانهم بالحديث وعلله وصحيحه وسقيمه، مع موافقة البخاري وغيره، فكيف يصح لمسلم ـ رحمه الله ـ دعوى الإجماع على خلاف قولهم، بل اتفاق هؤلاء الأئمة على قولهم هذا يقتضي حكاية إجماع الحفاظ المعتد بهم على هذا القول، وأن القول بخلاف قولهم لا يعرف عن أحد من نظرائهم، ولا عمن قبلهم ممن هو في درجتهم وحفظهم»[(٢)].

❊ ❊ ❊

❊ المبحث العاشر: النقد الموجَّه إلى صحيح مسلم، مع الردِّ عليه:

انتُقد على الإمام مسلم في صحيحه عدة أمور، منها:

أولاً: روايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء:

قال ابن الصلاح: «عاب عائبون مسلماً بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء أو المتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية الذين ليسوا من شرط الصحيح»[(٣)].

وقد أجاب ابن الصلاح عن هذا الانتقاد بأربعة أجوبة:

أ ـ أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده.

---

(١) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٥٩٠).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٥٩٦).

(٣) انظر: «صيانة صحيح مسلم» لابن الصلاح (ص٩٦).

ب ـ أن يكون ذلك واقعاً في الشواهد والمتابعات لا في الأصول.

ت ـ أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طرأ بعد أخذه عنه.

ث ـ أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده، وهو عنده برواية الثقات نازل، فيذكر العالي ولا يطول بإضافة النازل إليه، مكتفياً بمعرفة أهل الشأن بذلك.

ثانياً: أنّ في صحيحه عدة أحاديث مروية بالوِجادة، وهي منقطعة[١]:

وقد أجاب عن هذا الانتقاد الرَّشيد العطَّار بأن الإمام مسلم قد روى هذه الأحاديث من طرقٍ أخرى موصولة[٢].

وأجاب السيوطي بجواب آخر فقال: «وجواب آخر وهو: أن الوجادة المنقطعة أن يجد في كتاب شيخه لا في كتابه عن شيخه، فتأمل»[٣].

وقال الشيخ ربيع بن هادي المدخلي: «يمكن إرجاع انتقادات الدارقطني وتتبعاتِه للإمام مسلم إلى الأقسام الآتية:

١ ـ انتقادات موجهة إلى أسانيد معيَّنة، فيُبدي لها عللاً؛ من إرسال، أو انقطاع، أو ضعفِ راوٍ، أو عدمِ سماعه، أو مخالفتهِ للثقات في أمرٍ مّا. ويتبين في ضوء الدراسة والبحث أنه غير مصيب فيما أبداه من علة.

وهذا النوع من الانتقادات لا يكون له تأثير في متون تلك الأسانيد، لعدم ثبوت العلل التي أبداها. ويبلغ عدد هذا القسم أربعين حديثاً.

---

(١) وهي ثلاثة أحاديث ح (١٤٢٢) و(٢٤٣٩) و(٢٤٤٣)، كلها من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، يقول فيها: وجدت في كتابي عن أبي أسامة....

(٢) «غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة» (ص٢٧٢).

(٣) «تدريب الراوي» (١/ ٤٨٩).

٢ ـ انتقاد موجه إلى الأسانيد، فيُبدي لها عللاً؛ من انقطاع، أو عدم سماع... ويكون مصيباً فيما أبداه من علة، لكن تأثيره قاصرٌ على ذلك الإسناد المعين، والمتن يكون صحيحاً من طريق أو طرق أخرى، وله من المتابعات والشواهد ما يزيده قوة. ويبلغ عدد هذا القسم خمسة وأربعين حديثاً.

٣ ـ انتقاد موجه إلى المتن، كأنْ يدَّعيَ في حديث مّا أنه لا يصح إلا موقوفاً ولم يثبت رفعه، أو يدَّعيَ أنه من قول أحد التابعين ولا يصح رفعه، أو يدعيَ أن جملة معيَّنة قد زيدت في متنٍ بسببِ وهم أحد الرواة، ويكون مصيباً في ذلك، ويكون لذلك الانتقاد أثره لثبوت دعواه، ولعدم المتابعات والشواهد لذلك المتن، وهذا النوع قليل جداً لا يجاوز ثمانية أحاديث.

٤ ـ انتقاد موجه إلى المتن، كأنْ يدَّعي في حديثٍ مّا أنه لا يصح إلا موقوفاً عن صحابي معيَّن، أو مرسلاً من قول فلان. وتبين في ضوء الدراسة أن دعواه لا تثبت، وهذا يكون بالبداهة لا أثر له في ذلك المتن الذي ادَّعى فيه تلك العلة. ولا يزيد هذا القسم عن حديثين»[(١)].

ومن أشهر الكتب التي انتقدت «صحيح مسلم»، وأشهر الكتب التي أجابت عن تلك الانتقادات[(٢)]:

١ ـ «علل صحيح مسلم» لأبي الفضل محمد بن أبي الحسين بن عمار الشهيد ت (٣٢٣هـ).

٢ ـ «الإلزامات والتتبع» للإمام الدارقطني ت (٣٨٥هـ).

---

(١) «بين الإمامين مسلم والدارقطني» (ص٤٣٨).

(٢) انظر: «المدخل إلى صحيح الإمام مسلم بن الحجاج» للنورستاني (ص٧٤).

٣ ـ «جواب أبي مسعود الدمشقي الدارقطني عن استدراكاته» لإبراهيم بن محمد الدمشقي ت (٤٠٠هـ).

٤ ـ «غُرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة» لرشيد الدين يحيى بن علي العطار ت (٦٦٢هـ).

٥ ـ «الأحاديث المخرّجة في الصحيحين التي تُكلم فيها بضعف أو انقطاع» للإمام العراقي ت (٨٠٦هـ).

٦ ـ «بين الإمامين مسلم والدارقطني» للدكتور ربيع بن هادي المدخلي.

***

*** المبحث الحادي عشر: موقف المحدثين من عنعنات المدلسين في الصحيحين:**

ذهب جمهور المحدثين إلى أنَّ عنعنات المدلِّسين في الصحيحين محمولة على الاتصال.

قال القطب الحلبي: «أكثر العلماء أنّ المعنعناتِ التي في الصحيحين مُنَزَّلَةٌ مَنْزِلَةَ السّماع».

قال السَّخاوي معلقاً على هذا القول: «يعني إما لمجيئها من وجه آخر بالتصريح، أو لكون المعنعِن لا يدلس إلا عن ثقة، أو عن بعض شيوخه، أو لوقوعها من جهة بعض النقاد المحققين سماع المعنعِن لها»[1].

***

(١) انظر: «فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٢٣٣).

* المبحث الثاني عشر: منهج الإمام مسلم في صحيحه[1]:

١ ـ بدأ كتابه بمقدمة بيَّن فيها سبب تأليفه الصحيحَ، ثم ذكر أنَّ مجموع ما أسند إلى رسول الله ﷺ ثلاثة أقسام بيَّنها، ثم ذكر باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذب، ثم باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ في أبواب، وختم مقدمته بباب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعَن.

وشرطُه في هذه المقدمة ليس هو شرطَه في صحيحه، قال ابن القيم في معرض رده على مخالف له: «وأما قولكم: إن مسلماً روى لسفيان بن حسين في صحيحه، فليس كما ذكرتم، وإنما روى له في مقدمة كتابه، ومسلم لم يشترط فيها ما شرطه في الكتاب من الصحة، فلها شأن ولسائر كتابه شأن آخر، ولا يشك أهل الحديث في ذلك»[2].

ومما يدل على صحة التفريق في الشرط بين الصحيح والمقدمة أن أصحاب كتب التراجم يرمزون للراوي عند مسلم في الصحيح بحرف (م) وله في المقدمة بـ (مق) كما في «تهذيب التهذيب» وغيره.

٢ ـ رتَّب كتابه على الكتب، لكنه لم يذكر تراجم الأبواب التفصيلية، بل اكتفى بأسماء الكتب فحسب.

٣ ـ اعتناؤه بالتمييز بين (حدثنا) و(أخبرنا)، وتقييد ذلك على مشايخه[3].

---

(١) انظر: «تدوين السنة» للدكتور محمد مطر الزهراني (ص١٢٦)، و«منهاج المحدثين» للشيخ علي مزيد، و«المدخل إلى صحيح الإمام مسلم» بن الحجاج للنورستاني (ص٨٥).

(٢) «الفروسية» (ص٢٤٢).

(٣) انظر على سبيل المثال: الأحاديث رقم (١٣٩٤) و(٢٥٢٧) و(٢٥٤٦).

وكأنَّ مذهبه الفرق بينهما، وأن (حدثنا) لِمَا سمعه من لفظ الشيخ خاصة، و(أخبرنا) لما قرئ على الشيخ.

٤ ـ اعتناؤه بضبط ألفاظ الأحاديث عند اختلاف الرواة(١).

٥ ـ تحريه فيما يرويه من الصحائف المشتملة على أحاديث تروى بإسناد واحد، كصحيفة همَّام بن منبِّه، عن أبي هريرة رضي الله عنه(٢). فإنه يقول فيها مثلاً: حدثنا محمد بن رافع قال: ثنا عبد الرزاق، قال: حدثنا معمر، عن همام بن منبه قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة، عن محمد رسول الله ﷺ، فذكر أحاديث منها...

قال ابن الصلاح: «فتكريره ـ رحمه الله وإيانا ـ في كل حديث منها لقوله: (هذا ما حدثنا أبو هريرة)، وقوله: (فذكر أحاديث منها كذا وكذا) يفعله المتحري الورع في الصحائف المشتملة على أحاديث بإسناد واحد إذا اكتفى عند سماعها بذكر الإسناد في أولها ولم يجدد ذكره عند كل حديث منها»(٣).

٦ ـ تحريه في بيان المهمل. كقوله: حدثنا عبد الله بن مسلمة، حدثنا سليمان، يعني ابن بلال. فلم يستجز ـ رحمه الله ـ أن يقول سليمان بن بلال لكونه لم يقع في روايته منسوباً(٤).

٧ ـ تحاشيه التكرار إلا إذا كان هناك حاجة ماسة إليه.

فذكر ـ رحمه الله ـ في مقدمة صحيحه أنَّ منهجه فيه عدم التكرار، قال: «إلا أن يأتي موضع لا يُستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنًى، أو إسناد يقع إلى جنب

---

(١) انظر على سبيل المثال: الأحاديث رقم (١٥) و(١٧) و(١٨).

(٢) انظر الحديث رقم (١٢٩).

(٣) «صيانة صحيح مسلم» (ص١٠٤).

(٤) انظر على سبيل المثال الأحاديث: رقم (٢٦٦) و(٤٤٥) و(٦٨١).

إسناد لعلة تكون هناك، لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام، فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة»[١].

٨ ـ تلخيصه لطرق الحديث. وذلك بجمعه للشيوخ بالعطف، وجمع الأسانيد بالتحويل.

٩ ـ اعتناؤه بترتيب إيراد الطرق، فإنه يورد الطريق الأصح، ويقدِّم الطرق التي فيها إجمال، ثم يُتبعها بالطرق المبيِّنة لها، ويقدم الطريق المنسوخة، ثم يأتي بعد ذلك بالطريق الناسخ وهكذا.

١٠ ـ قال المعلمي: «عادة مسلم أن يرتب روايات الحديث بحسب قوتها: يقدم الأصح فالأصح»[٢].

١١ ـ التزامه شرح العلل في بعض الأخبار التي يوردها في مواطنها.

قال ـ رحمه الله ـ في مقدمة صحيحه: «قد شرحنا من مذهب الحديث وأهله بعض ما يتوجه به من أراد سبيل القوم، ووفِّق لها، وسنزيد إن شاء الله تعالى شرحاً وإيضاحاً في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعلَّلة، إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح إن شاء الله تعالى»[٣].

قال القاضي عياض: «وكذلك أيضاً علل الحديث التي ذكر ووَعَد أنه يأتي بها، قد جاء بها في مواضعها من الأبواب، من اختلافهم في الأسانيد، والإرسال، والإسناد، والزيادة والنقص، وذكر تصاحيف المصحفين»[٤].

---

(١) «صحيح مسلم» (١/ ٤).

(٢) «الأنوار الكاشفة» (ص٢٩).

(٣) «صحيح مسلم» (١/ ٧).

(٤) «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (١/ ٨٧).

*** المبحث الثالث عشر: الإسناد العالي في صحيح الإمام مسلم:**

أعلى ما عند الإمام مسلم رحمه الله في صحيحه من الأسانيد هو الرباعي، وليس عنده ثلاثيات.

قال الذهبي: «ليس في صحيح مسلم من العوالي إلا ما قلّ، كالقعنبي عن أفلح ابن حميد[1]، ثم حديث حماد بن سلمة، وهمامٍ ومالكٍ والليث، وليس في الكتاب حديث عال لشعبة، ولا للثوري، ولا لإسرائيل، وهو كتاب نفيس كامل في معناه، فلما رآه الحفاظ أعجبوا به، ولم يسمعوه لنزوله، فعمدوا إلى أحاديث الكتاب، فساقوها من مروياتهم عالية بدرجة وبدرجتين، ونحو ذلك، حتى أتوا على الجميع هكذا، وسموه: المستخرج على صحيح مسلم»[2].

***

*** المبحث الرابع عشر: عناية العلماء بصحيح الإمام مسلم:**

كان للعلماء عناية فائقة بـ«صحيح مسلم»، ومن ذلك:

أولاً: أشهر طبعات صحيح مسلم[3]:

١ ـ الطبعة التركية (العامرة): وأهم ما يميز هذه الطبعة هو ندرة التصحيفات والأخطاء الإملائية فيها. وقد صوَّرَتْها دورٌ عدَّة. وقامت دار المنهاج ودار طوق النجاة بتصويرها تصويراً عالي الجودة، وقد اعتنى بها الشيخ محمد زهير الناصر في أربعة مجلدات كبار.

---

(١) انظر: الحديثين رقم (٣٢١)، (١١٨٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٦٨).

(٣) انظر: «من أفضل طبعات الكتب الستة» للدكتور خالد الردادي (ص٩).

٢ ـ طبعة دار التأصيل: في ثمانية مجلدات، محقق على خمس نسخ خطية، وقد تميزت بأمور ليست في باقي الطبعات.

٣ ـ الطبعة التي بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي: في خمس مجلدات، جعل الخامس للفهارس المتنوعة، وهي طبعة مشهورة، عوَّل عليها أهل العلم منذ طبعت، ولا زالت إلى الآن تصور وتنشر، وقد اعتمد الناشرون والمحققون ترقيمه لصحيح مسلم فلا يخالفونه، والطبعة على ما فيها من مميزات، عليها ملحوظات كثيرة.

٤ ـ طبعة دار السلام بالرياض: وأهم ما يميز هذه الطبعة أنها معتمدة على ثلاث طبعات مختلفة، الطبعة الهندية، والطبعة التركية، وطبعة محمد فؤاد عبد الباقي.

٥ ـ طبعة المكنز الإسلامي: وأهم ما يميز هذه الطبعة أنها معتمدة على طبعة محمد فؤاد عبد الباقي مع مراجعة جميع الأسانيد على تحفة الأشراف للمزي.

٦ ـ طبعة دار طيبة بالرياض: وأهم ما يميز هذه الطبعة أنها معتمدة على الطبعة التركية، كما أن فيها حواش قيمة جداً من كتب كثيرة ألفت على صحيح مسلم.

٧ ـ طبعة خليل مأمون شيحا في دار المعرفة مع شرح مسلم.

ثانياً: أشهر كتب رجال صحيح مسلم[1]:

١ ـ «رجال صحيح الإمام مسلم» لأبي بكر أحمد بن منجويه ت (٤٢٨هـ).

٢ ـ «المنهاج في رجال مسلم بن الحجاج» لعبد الله بن أحمد بن سعيد الإشبيلي ت (٥٢٢هـ).

٣ ـ «رجال مسلم بن الحجاج» لأبي العباس أحمد بن طاهر الأنصاري ت (٥٣٢هـ).

---

(١) انظر: «المدخل إلى صحيح الإمام مسلم بن الحجاج» للنورستاني (ص٧٤).

٤ ـ «تسمية رجال صحيح مسلم الذين انفرد بهم عن البخاري» للإمام الذهبي ت (٧٤٨هـ).

ثالثاً: أشهر المستخرجات على صحيح مسلم(١):

لصحيح الإمام مسلم مستخرجات كثيرة، من أشهرها:

١ ـ «المسند الصحيح المستخرج على صحيح مسلم» لأبي بكر محمد بن محمد بن رجاء النيسابوري ت (٢٨٦هـ).

٢ ـ «المستخرج على صحيح مسلم» لأبي الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري ت (٢٨٦هـ).

٣ ـ «المستخرج على صحيح مسلم» لأبي جعفر أحمد بن حمدان الحيري النيسابوري ت (٣١١هـ).

٤ ـ «مختصر المسند الصحيح المخرّج على صحيح الإمام مسلم بن الحجاج» لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني ت (٣١٦هـ).

٥ ـ «المستخرج على كتاب مسلم» لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ت (٤٣٠هـ).

رابعاً: أشهر مختصرات صحيح مسلم(٢):

لصحيح الإمام مسلم مختصرات كثيرة، من أشهرها:

---

(١) انظر: «تدوين السنة للدكتور محمد مطر الزهراني» (ص١٧٨)، و«تحرير علوم الحديث» للجديع (٢/ ٨٧٣)، و«المدخل إلى صحيح الإمام مسلم بن الحجاج» للنورستاني (ص٧١).

(٢) انظر: «المدخل إلى صحيح الإمام مسلم بن الحجاج» للنورستاني (ص/ ٧٣)، و«من أفضل طبعات الكتب الستة» للدكتور خالد الردادي (ص٣٣).

١ ـ «مختصر صحيح مسلم» لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل المرسي ت (٦٥٥هـ).

٢ ـ «مختصر صحيح مسلم» لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي ت (٦٥٦هـ). وقد شرح مختصره بشرح أسماه: «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم».

٣ ـ «الجامع المُعْلم بمقاصد جامع مسلم» لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ت (٦٥٦هـ).

٤ ـ «مختصر صحيح مسلم» للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ت (٦٧٩هـ).

٥ ـ «مختصر صحيح مسلم» للشيخ ناصر الدين الألباني.

٦ ـ «مختصر صحيح الإمام مسلم» للدكتور عبد العزيز بن عبد الله الهليل.

خامساً: أشهر شروح صحيح مسلم[1]:

١ ـ «المفهم لشرح غريب مسلم» لعبد الغافر بن إسماعيل الفارسي ت (٥٢٩هـ).

٢ ـ «المعلم بفوائد مسلم» لمحمد بن علي المازري ت (٥٣٦هـ).

٣ ـ «إكمال المعلم بفوائد مسلم» للقاضي عياض ت (٥٤٤هـ).

٤ ـ «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي ت (٦٥٦هـ).

---

(١) انظر: «تدوين السنة» للدكتور محمد مطر الزهراني (ص١٣١)، و«الإمام مسلم وصحيحه» للشيخ عبدالمحسن العباد (ص٤٠)، و«المدخل إلى صحيح الإمام مسلم بن الحجاج» للنورستاني (ص٧٨).

٥ ـ «المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج» للإمام النووي ت (٦٧٦هـ). وهو أشهر شروحه على الإطلاق.

٦ ـ «إكمال إكمال المعلم» لمحمد بن خليفة الأُبِّي ت (٨٢٧هـ).

٧ ـ «مكمِّل إكمال الإكمال» لمحمد بن يوسف السنوسي ت (٨٩٥هـ).

٨ ـ «الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج» للسيوطي ت (٩١١هـ).

٩ ـ «السراج الوهاج في كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج» للعلامة صديق حسن خان القنوجي ت (١٣٠٧هـ).

١٠ ـ «منة المنعم في شرح صحيح مسلم» للشيخ صفي الرحمن المباركفوري.

* * *

البَابُ الثَّالِثُ

ترجمة الإمام أبي داود، ودراسة سننه

وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة الإمام أبي داود.

الفصل الثاني: دراسة سنن الإمام أبي داود.

* * *

الفصل الأول

ترجمة الإمام أبي داود

وفيه عشرة مباحث:

المبحث الأول: كنيته، واسمه، ونسبه، ونسبته.

المبحث الثاني: ولادته.

المبحث الثالث: نشأته، ورحلاته.

المبحث الرابع: أشهر شيوخه.

المبحث الخامس: أشهر تلاميذه.

المبحث السادس: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المبحث السابع: منزلته في الجرح والتعديل.

المبحث الثامن: عقيدته.

المبحث التاسع: أشهر مؤلفاته.

المبحث العاشر: وفاته.

* * *

الفَصْلُ الأوَّلُ

ترجمة الإمام أبي داود

*** المبحث الأول: كنيته، واسمه، ونسبه، ونسبته[(١)]:**

هـو الإمـام الحافـظ أبـو داود، سـليمان بـن الأشـعث بن إسـحاق بن بشير الأَزْدِيُّ السِّجِسْـتاني.

والأَزْدِي: نسـبة إلـى قبيلة أَزْد، وهي مـن القبائل العربية الكبـرى، هاجرت من اليمـن على إثر انهيار سـد مأرب، وتفرقت فـي أنحاء الجزيـرة العربية[(٢)].

والسِّجِسْـتاني: بكسـر السـين المهملـة والجيـم، وسـكون السـين الأخـرى، بعدهـا تـاء منقوطـة بنقطتيـن مـن فـوق، هـذه النسـبة إلـى سجستان وهـي إحدى البـلاد المعروفـة بكابـل[(٣)]، وتقع حاليـاً في الجنـوب الغربي من أفغانسـتان، وتمتد إلـى داخل الحدود الإيرانية الشـرقية. وقد فتح المسـلمون سجسـتان فـي عهد أمير المؤمنيـن عمـر ابن الخطـاب رضـي الله عنه عـام (٢٣هـ).

* * *

---

(١) انظر ترجمتـه فـي: «تاريـخ دمشـق» لابـن عسـاكر (٢٢/ ١٩١)، و«وفيـات الأعيـان» لابـن خِلِّكان (٢/ ٤٠٤)، و«تهذيـب الكمـال» (١١/ ٤٥٥) ت (٢٤٩٢)، و«سـير أعـلام النبـلاء» للذهبي (١٣/ ٢٠٣)، و«البدايـة والنهايـة» لابـن كثيـر (١٤/ ٦١٦)، و«وبـذل المجهـود فـي ختـم سـنن أبي داود» للسـخاوي (ص٧٦).

(٢) انظر: «المدخل إلى سنن الإمام أبي داود» للنورستاني (ص١٦).

(٣) انظر: «الأنساب للسمعاني» (٧/ ٨٤) ت (٢٠٤٨).

* المبحث الثاني: ولادته:

ولد الإمام أبو داود في سجستان، سنة (٢٠٢هـ). قال تلميذه أبو عبيد الآجري[1]: «سمعته يقول: ولدتُ سنة اثنتين».

* * *

* المبحث الثالث: نشأته، ورحلاته:

نشأ الإمام أبو داود في أسرة محبة للعلم، فأبوه الأشعث بن إسحاق: كان من الرواة عن حماد بن زيد. وأخوه محمد: كان من رواة الحديث[2].

وقد حرص الإمام أبو داود على طلب العلم في سن مبكر من حياته، فقد رحل إلى بغداد سنة (٢٢٠هـ) وكان عمره آنذاك ثمانية عشر عاماً، لذا فإنه حظي بعلو الإسناد، فهو يفوق الإمام مسلماً في علو الإسناد، بل إنه يشارك البخاري في جماعة من شيوخه لم يشاركه في الرواية عنهم غيره.

ويعدُّ الإمام أبو داود من المكثرين من الرحلات، قال المزي: «وكان أبو داود أحد من رحل وطوّف، وجمع وصنف، وكتب عن العراقيين، والخراسانيين، والشاميين، والمصريين، والجزريين، والحجازيين، وغيرهم»[3].

وقال الذهبي: «ورحل، وجمع، وصنف، وبرع في هذا الشأن»[4].

واستقرّ به المطاف حتى استوطن بالبصرة، وتوفي فيها.

* * *

---

(١) «سؤالات أبي عبيد الآجري» أبا داود (٢/ ٢٩٤) ت (١٨٩٨).

(٢) انظر: «المدخل إلى سنن الإمام أبي داود» للنورستاني (ص٢٠).

(٣) «تهذيب الكمال» (١١/ ٣٥٦).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٠٤).

*** المبحث الرابع: أشهر شيوخه[١]:**

رحلات الحافظ أبي داود الواسعة إلى بلاد مختلفة مكَّنته من لقاء كثير من الأئمة والمحدِّثين، والأخذ منهم، والرواية عنهم.

قال ابن حجر: «وشيوخه في السنن وغيرها نحو من ثلاثِ مئة نفس لم يستوعبهم المؤلف»[٢]. يعني المزيَّ في «تهذيب الكمال»[٣]، حيث ذكر له (١٧٩) شيخاً.

وللحافظ أبي علي الجياني كتاب: «تسمية شيوخ أبي داود» وبلغ عددهم (٣٨٧) شيخاً.

ومن أشهر شيوخه:

١ ـ مسدَّد بن مسرهَد البصري ت (٢٢٨هـ).

٢ ـ يحيى بن معين ت (٢٣٣هـ).

٣ ـ علي بن عبد الله ابن المديني ت (٢٣٤هـ).

٤ ـ أبو بكر ابن أبي شيبة ت (٢٣٥هـ).

٥ ـ إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه ت (٢٣٨هـ).

٦ ـ قتيبة بن سعيد البغلاني ت (٢٤٠هـ).

٧ ـ الإمام أحمد بن حنبل ت (٢٤١هـ).

٨ ـ محمد بن العلاء بن كُريب الهمداني ت (٢٤٧هـ).

٩ ـ محمد بن بشار العَبْدي البصري المعروف بـ (بُنْدار) ت (٢٥٢هـ).

١٠ ـ محمد بن يحيى بن عبد الله الذُّهْلي النيسابوري ت (٢٥٨هـ).

---

(١) انظر: «المدخل إلى سنن الإمام أبي داود» للنورستاني (ص٤١).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٧٢).

(٣) (١١/ ٣٥٦).

* **المبحث الخامس: أشهر تلاميذه[(١)]:**

للإمام أبي داود تلاميذ كُثُر، من أشهرهم:

١ ـ الإمام الترمذي ت (٢٧٩هـ). وقد روى عنه في جامعه ثلاثة أحاديث[(٢)].

٢ ـ الإمام النسائي ت (٣٠٣هـ).

٣ ـ أبو بكر الخلال أحمد بن محمد بن هارون ت (٣١١هـ).

٤ ـ أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني ت (٣١٦هـ).

٥ ـ ابنه: أبو بكر عبد الله بن أبي داود ت (٣١٦هـ).

٦ ـ أبو بشر الدولابي محمد بن أحمد ت (٣٢٠هـ).

٧ ـ أبو علي أحمد بن عمرو اللؤلؤي ت (٣٣٣هـ).

* * *

* **المبحث السادس: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه:**

الإمام أبو داود من أئمة الحديث، وقد تبوأ المكانة العالية بين أهل العلم، واتفق أهل العلم على الثناء عليه في الحفظ والعلم والورع والدين، وإليك بعض أقوال أهل العلم في الثناء عليه:

قال محمد بن إسحاق الصاغاني، وإبراهيم بن إسحاق الحربي لما صنف أبو داود كتاب السنن: «أُلِينَ لأبي داود الحديثُ كما أُلِين لداود الحديدُ»[(٣)].

وقال أبو بكر الخلال: «أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الإمام

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (١١/ ٣٦٠)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٣/ ٢٠٥).

(٢) وهي ذات الأرقام: (٢٩٠١) و(٣٦٠٤) و(٣٧٨٩).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (١١/ ٣٦٥).

المقـدم فـي زمانـه، رجل لم يسـبقه إلـى معرفتـه بتخريج العلـوم وبصـره بمواضعه أحد فـي زمانه، رجـل ورع مقـدَّم»(١).

وقـال موسـى بن هـارون الحافـظ: «خُلق أبـو داود فـي الدنيا للحديـث، وفي الآخـرة للجنة»(٢).

وقال أحمد بن محمد بن ياسين: «كان أبو داود أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله ﷺ وعلمه وعلله وسنده، في أعلى درجة النسك والعفاف والصلاح والورع، من فرسان الحديث»(٣).

وقال ابن حبان: «وكان أبو داود أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وحفظاً ونسكاً وورعاً وإتقاناً، ممن جمع وصنف وذب عن السنن، وقمع من خالفها وانتحل ضدها»(٤).

وقـال شـيخ الإسـلام ابـن تيميـة: «البخـاري وأبـو داود أفقـه أهـل الصحيـح والسـنن المشـهورة»(٥).

وقـال الذهبـي: «كان أبو داود مع إمامتـه في الحديث وفنونه مـن كبار الفقهاء، فكتابـه يـدل علـى ذلك، وهو من نجبـاء أصحاب الإمـام أحمد، لازم مجلسـه مدة، وسـأله عن دقاق المسـائل في الفـروع والأصول»(٦).

***

---

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (١٠/ ٧٥).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (١١/ ٣٦٥).

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٣/ ٢١١).

(٤) «الثقات» (٨/ ٢٨٢).

(٥) «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٣٢١).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢١٥).

* المبحث السابع: منزلته في الجرح والتعديل:

يعدُّ الإمام أبو داود من الأئمة المعتدلين في الجرح والتعديل، وله كلام كثير في نقد الرجال، أكثره في سؤالات الآجري له، ومن تأمله وجده كلامَ ناقد متمكن.

وقد ذكره الذهبي في كتابه «ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل»[(١)] في الطبقة الخامسة.

وقال ابن منده: «الذين أخرجوا الصحيح وميزوا الثابت من المعلول والخطأ من الصواب أربعة: أبو عبد الله البخاري، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، وبعدهما أبو داود السجستاني، وأبو عبد الرحمن النسائي»[(٢)].

* * *

* المبحث الثامن: عقيدته:

عاش الإمام أبو داود في زمن كثرت فيه الفتن والنِّحَل، فقد عاصر فتنة خلق القرآن في زمني المأمون والمعتصم، وكان الرفض والاعتزال والإرجاء والقدر والجبر من النِّحَل الموجودة في ذلك الوقت، لكن الله تعالى سلَّم هذا الإمام وعصمه من هذه الفتن، ومما يدل على أنه على عقيدة السلف الصالح أهل السنة والجماعة ما يلي:

١ ـ أخذه عن مشايخ الأثر، أصحاب العقيدة الصحيحة، كالإمام أحمد بن حنبل وغيره.

٢ ـ مؤلفاته الدّالة على سلامة عقيدته: ككتاب: «الرد على أهل الأهواء والقدر».

---

(١) ت (٢٨٨).

(٢) انظر: «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» (ص١٤١).

وفي كتابه «السنن» عقد كتباً لتقرير مسائل عقيدة أهل السنة: كـ (كتاب المهدي)، و(كتاب السُّنَّة).

٣ ـ تزكية الأئمة له:

قال الذهبي: «وكان على مذهب السلف في اتباع السنة والتسليم لها، وترك الخوض في مضائق الكلام»[١]. ووصفه أيضاً بـ (شيخ السنة)[٢].

* * *

* **المبحث التاسع: أشهر مؤلفاته**[٣]:

للإمام أبي داود مؤلفات عديدة في الحديث والفقه والرجال والعقيدة والتفسير، منها ما هو مطبوع، ومنها ما زال مفقوداً. ومن أشهر مؤلفاته:

١ ـ «السنن» وسيأتي الكلام عليه.

٢ ـ «رسالة أبي داود إلى أهل مكة» وهي رسالة لطيفة في وصف سننه.

٣ ـ «المراسيل» وهو كتاب جمع فيه الأحاديث المرسلة في الأحكام، مرتبة على الأبواب الفقهية.

٤ ـ «مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني» وهي مسائل مرتبة على أبواب الفقه، يذكر فيها أبو داود السؤال الموجه للإمام أحمد وجوابه عليها.

٥ ـ «سؤالات أبي داود للإمام أحمد في الرجال».

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢١٥).

(٢) المصدر السابق (١٣/ ٢٠٣).

(٣) انظر: «بذل المجهود في ختم سنن أبي داود» للسخاوي (ص٩٠)، و«المدخل إلى سنن الإمام أبي داود» للنورستاني (ص٤٩).

٦ ـ «سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود في الجرح والتعديل».

٧ ـ «الزهد».

٨ ـ «الرواة من الإخوة والأخوات».

٩ ـ «الناسخ والمنسوخ».

١٠ ـ «الرد على أهل القدر».

* * *

*** المبحث التاسع: وفاته[١]:**

عاش الإمام أبو داود ثلاثاً وسبعين سنة أمضاها في العلم والعطاء ونصر السنة، وقد اتفق المترجمون أن وفاته كانت في البصرة يوم الجمعة (١٦) شوال سنة (٢٧٥هـ). فرحمه الله رحمة واسعة وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

* * *

(١) انظر: «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٢/ ٤٠٥)، و«المدخل إلى سنن الإمام أبي داود» للنورستاني (ص٢٤).

الفصل الثاني

دراسة سنن الإمام أبي داود

وفيه عشرة مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب.

المبحث الثاني: موضوع سنن أبي داود.

المبحث الثالث: عدد كتب، وأبواب، وأحاديث سنن أبي داود.

المبحث الرابع: أشهر رواة سنن أبي داود.

المبحث الخامس: قيمة سنن أبي داود العلمية، ومنزلته بين الكتب الستة.

المبحث السادس: شرط الإمام أبي داود في سننه.

المبحث السابع: آراء العلماء فيما سكت عنه أبو داود في سننه.

المبحث الثامن: منهج الإمام أبي داود في سننه.

المبحث التاسع: الإسناد العالي في سنن أبي داود.

المبحث العاشر: عناية العلماء بسنن أبي داود.

***

الفصل الثاني

دراسة سنن الإمام أبي داود

*** المبحث الأول: اسم الكتاب[(١)]:**

اسم الكتاب على ما سماه به مؤلفه في رسالته إلى أهل مكة: «السنن».

قال أبو داود: «فإنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن أهي أصح ما عرفتُ في الباب؟»[(٢)].

وهو مشهور بالإضافة إلى مؤلفه، فيقال: «سنن أبي داود».

والسنن في اصطلاح المحدثين: هي الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية، وليس فيها شيء من الموقوف.

***

*** المبحث الثاني: موضوع سنن أبي داود:**

أراد الإمام أبو داود - رحمه الله - لهذا الكتاب أن يكون جامعاً لأحاديث الأحكام، فقال في آخر رسالته إلى أهل مكة: «وإنما لم أصنِّف في كتاب «السنن» إلا الأحكام، ولم أصنف كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها»[(٣)].

وقال الخطابي: «وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم

---

(١) انظر: «تدوين السنة» للدكتور محمد مطر الزهراني (ص١٣٢).

(٢) «رسالة أبي داود إلى أهل مكة» (ص٢٢).

(٣) «معالم السنن» (١/ ٨).

وأمهات السنن وأحكام الفقه ما لا نعلم متقدماً سبقه إليه، ولا متأخراً لحقه فيه»[١].

***

*** المبحث الثالث: عدد كتب وأبواب وأحاديث سنن أبي داود[٢]:**

عدد كتب سنن أبي داود (٣٦) كتاباً، ابتداءً بكتاب الطهارة وانتهاء بكتاب الأدب، وهو أقل الكتب الستة كتباً.

وأما عدد الأبواب فهي (١٨٨٩) باباً، حسب إحصاء الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد.

وأما عدد الأحاديث: فقد ذكر الإمام أبو داود في رسالته إلى أهل مكة عدد الأحاديث فقال: «ولعل عدد الذي في كتابي من الأحاديث قَدْر أربعة آلاف وثمانِ مئة حديث، ونحو ستِّ مئة حديث من المراسيل»[٣]. وبلغ عددها في طبعة الشيخ محمد عوامة (٥٢٣٢) حديثاً.

وبلغ عددها في بقية الطبعات (٥٢٧٤) حديثاً.

ولعلّ هذا الاختلاف في عدد الأحاديث يعود إلى:

١ ـ اختلاف الروايات، فبعضها أنقص من بعض.

٢ ـ تكرار الأحاديث في أكثر من موضع.

٣ ـ ما ذكره أبو داود من العدد كان حين سؤال أهل مكة، ثم زاد هو أحاديث على كتابه بعد ذلك.

---

(١) «رسالة أبي داود إلى أهل مكة» (ص٣٤).

(٢) انظر: «المدخل إلى سنن الإمام أبي داود» للنورستاني (ص٨٤).

(٣) «رسالة أبي داود إلى أهل مكة» (ص٣٢).

* **المبحث الرابع: أشهر رواة سنن أبي داود**[1]:

روى كتاب السنن عن أبي داود جماعة كثيرون، من أشهرهم:

١ ـ أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي البصري ت (٣٣٣هـ).

وروايته أشهر وأصح الروايات، وهي المقدمة عند علماء المشرق، وسبب ذلك أن اللؤلؤي أطال ملازمة أبي داود، وكان هو الذي يقرأ السنن حينما يعرض أبو داود كتابه السنن على طلبة العلم إلى أن توفي أبو داود، وهي المرادة بـ(السنن لأبي داود) عند الإطلاق.

٢ ـ أبو بكر محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق بن داسة التمّار البصري ت (٣٤٦هـ). وروايته أكمل الروايات، وهي المشتهرة في بلاد المغرب، وسبب تقديمهم لها أنها أكثر أحاديثاً من رواية اللؤلؤي، وقد اعتمدها الخطابي في شرحه «معالم السنن». وهي تُقارِب رواية اللؤلؤي، والاختلاف بينهما غالباً بالتقديم والتأخير.

٣ ـ أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد الأعرابي ت (٣٤٠هـ).

زاد فيها أحاديث ليست من أحاديث أبي داود، وهي ناقصة عن الروايات الأخرى.

٤ ـ أبو الحسن علي بن الحسن بن العبد الأنصاري ت (٣٢٨هـ).

وروايته فيها زيادات في الكلام على الرواة والأسانيد. قال ابن حجر: «في

---

(١) انظر: «بذل المجهود في ختم سنن أبي داود» للسخاوي (ص٦٣)، و«المدخل إلى سنن الإمام أبي داود» للنورستاني (ص٧٦).

رواية أبي الحسن ابن العبد عنه من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد ما ليس في رواية اللؤلؤي، وإن كانت روايته أشهر»(١).

٥ ـ أبو عيسى إسحاق بن موسى الرملي ورّاق أبي داود ت (٣٢٠هـ). وروايته تقارب رواية ابن داسة، ولم يذكرها المزي في «تحفة الأشراف».

تنبيهات:

١ ـ يشير المزي في كتابه «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» إلى الاختلاف بين الروايات.

٢ ـ اعتمد العظيم آبادي في كتابه «عون المعبود شرح سنن أبي داود» على نسخ من رواية اللؤلؤي، ونسخة من رواية ابن داسة، ويذكر الفرق بينهما، وكذلك يذكر الفرق بين الروايات الأخرى نقلاً عن المزي في كتابه «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف».

٣ ـ اعتمد الشيخ محمد عوّامة في تحقيقه لـ «سنن أبي داود» على نسخ خطية من عدة روايات، مع بيان الفروق بينها.

* * *

*** المبحث الخامس: قيمة «سنن أبي داود» العلمية، ومنزلته بين الكتب الستة:**

يُعد «سنن أبي داود» من دواوين كتب السنة، وأحد أمهات الكتب الستة، وقد أثنى عليه كثير من أهل العلم، وإليك شيئاً من ثناء أهل العلم على هذا الكتاب:

قال ابن الأعرابي: «لو أن رجلاً لم يكن عنده من العلم إلَّا المصحف الذي فيه كتاب الله ثم هذا الكتاب لم يَحتجْ معهما إلى شيء من العلم البتة»(٢).

---

(١) «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (١/ ٤٤١).

(٢) انظر: «معالم السنن» للخطابي (١/ ٨).

وقال الخطابي: «وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم وأمهات السنن وأحكام الفقه ما لا نعلم متقدماً سبقه إليه ولا متأخراً لحقه فيه»(١).

وقال الحافظ زكريا الساجي: «كتاب الله أصل الإسلام، وكتاب أبي داود عهد الإسلام»(٢).

وقال محمد بن مخلد: «لما صنَّف كتاب السنن وقرأه على الناس صار كتابه لأصحاب الحديث كالمصحف يتبعونه ولا يخالفونه»(٣).

وقال ابن القيم: «لما كان كتاب السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني رحمه الله من الإسلام بالموضع الذي خصه الله به، بحيث صار حَكَماً بين أهل الإسلام، وفَصلاً في مورد نزاع الخِصام، فإليه يتحاكم المنصفون، وبحكمه يرضى المحققون، فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام، ورتبها أحسن ترتيب، ونظمها أحسن نظام، مع انتقائها أحسن انتقاء، واطِّراحه منها أحاديث المجروحين والضعفاء»(٤).

ويُعتبر «سنن أبي داود» ثالثَ الكتب الستة، بعد الصحيحين، ويفهم هذا من رموز ابن حجر في «تهذيب التهذيب» و«تقريب التهذيب»، والسيوطيِّ في «الجامع الصغير»، فإنَّ أصحاب هذه الكتب عند رمزهم لمن أخرج الحديث يجعلون «سنن أبي داود» بعد الصحيحين، وقبل «جامع الترمذي» و«سنن النسائي» و«سنن ابن ماجه».

---

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٣/ ٢١٥).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (١١/ ٣٦٥).

(٤) «تهذيب السنن بحاشية عون المعبود» (١/ ٢٣).

ومن أهل العلم من جعله في المرتبة الرابعة بعد «جامع الترمذي»، كما ذهب إلى ذلك حاجي خليفة(١)، وتبعه المباركفوري(٢).

***

*** المبحث السادس: شرط الإمام أبي داود في سننه(٣):**

تكلم الإمام أبو داود عن بعض شروطه في «السنن» في رسالته إلى أهل مكة، وهي باختصار:

١ ـ ما أورده في سننه من الأحاديث هي أصح ما عرفه في ذلك الباب.

قال رحمه الله: «فإنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن أهي أصح ما عرفتُ في الباب؟... فاعلموا أنه كذلك كلُّه»(٤).

٢ ـ رواية الأحاديث المشهورة المعروفة، وترك الأحاديث الغريبة.

قال رحمه الله: «والأحاديث التي وضعتُها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهي عند كل من كتب شيئاً من الحديث، إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس، والفخر بها أنها مشاهير، فإنه لا يُحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم، ولو احتج رجل بحديث غريب وجدتَ من يطعن فيه، ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريباً شاذاً، فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يردّه عليك أحد، وقال إبراهيم النخعي:

---

(١) انظر: «كشف الظنون» (١/ ٥٥٩).

(٢) انظر: «مقدمة تحفة الأحوذي» (ص٣٦٤).

(٣) انظر: «تدوين السنة» للدكتور محمد مطر الزهراني (ص١٣٣)، و«تحرير علوم الحديث» للجديع (٢/ ٨٥٧)، و«المدخل إلى سنن الإمام أبي داود» للنورستاني (ص١١٩).

(٤) «رسالة أبي داود إلى أهل مكة» (ص٢٢).

كانوا يكرهون الغريب من الحديث. وقال يزيد بن أبي حبيب: إذا سمعتَ الحديث فانْشُده كما تُنشد الضالة، فإن عُرِف وإلا فدعه»(١).

٣ ـ لم يلتزم بإخراج الصحيح فقط، بل أخرج الصحيح وغيره.

٤ ـ عدم الرواية عن المتروكين عنده.

قال رحمه الله: «وليس في كتاب السنن الذي صنفتُه عن رجل متروك الحديث شيء»(٢).

٥ ـ يبيّن الحديث المنكر، والشديد الضعف(٣).

قال رحمه الله: «وإذا كان فيه حديث منكر بيَّنتُ أنه منكر، وليس على نحوه في الباب غيره».

وقال أيضاً: «وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بيَّنتُه، ومنه ما لا يصح سنده»(٤).

٦ ـ إخراجه للحديث المرسل إذا لم يكن في الباب غيره.

قال رحمه الله: «فإذا لم يكن مسند غير المراسيل ولم يوجد المسند فالمرسل يحتج به، وليس هو مثل المتصل في القوة»(٥).

٧ ـ ما سكتَ عنه فهو صالح عنده.

قال رحمه الله: «وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض»(٦).

---

(١) المصدر السابق (ص٢٩).

(٢) المصدر السابق (ص٢٥).

(٣) انظر على سبيل المثال: الحديث رقم (٧٠٤).

(٤) «رسالة أبي داود إلى أهل مكة» (ص٢٥).

(٥) المصدر السابق (ص٢٥).

(٦) المصدر السابق (ص٢٧).

*** المبحث السابع: آراء العلماء فيما سكت عنه أبو داود في «سننه»[(١)]:**

اختلف العلماء في الأحاديث التي سكت عنها الإمام أبو داود في «سننه» على قولين:

١ ـ أنَّ ما سكت عنه الإمام أبو داود لا ينزل عن درجة الحسن عنده.

وإلى هذا القول ذهب جمع من أهل العلم، كابن الصلاح[(٢)]، والمنذري[(٣)]، وابن تيمية[(٤)]، وغيرهم. ومستندهم هو قول أبي داود نفسِه: «وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح».

٢ ـ أنَّ ما سكت عنه الإمام أبو داود فهو صالح للاحتجاج.

وقد رجَّح هذا القولَ جمع من أهل العلم، كالنووي، والذهبي[(٥)]، وابن حجر.

قال النووي: «والحق أنَّ ما وجدناه في «سننه» مما لم يبيِّنه، ولم ينص على صحته أو حُسنه أحد ممن يُعتمد، فهو حسن، وإن نص على ضعفه مَن يعتمد، أو رأى العارف في سنده ما يقتضي الضعف ولا جابر له، حُكم بضعفه، ولم يُلتفت إلى سكوت أبي داود»[(٦)].

قال ابن حجر معقباً على كلام النووي: «وهذا هو التحقيق».

---

(١) انظر: «تدوين السنة» للدكتور محمد مطر الزهراني (ص١٣٤)، و«المدخل إلى سنن الإمام أبي داود» للنورستاني (ص١٢٧).

(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٣٦).

(٣) «الترغيب والترهيب» (١/ ٨).

(٤) «اقتضاء الصراط المستقيم لمخافة أصحاب الجحيم» (١/ ٢٩٨).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢١٤).

(٦) انظر: «النكت على مقدمة ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٤٤٤).

ثم بيَّن الحافظ ابن حجر مراتب الأحاديث التي سكت عنها أبو داود في «سننه» فقال: «ومن هنا يتبيَّن أن جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي، بل هو على أقسام:

١ ـ منه ما هو في الصحيحين أو على شرط الصحة.

٢ ـ ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته.

٣ ـ ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد. وهذان القسمان كثير في كتابه جداً.

٤ ـ ومنه ما هو ضعيف، لكنه من رواية من لم يُجْمَع على تركه غالباً.

وكل هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها»(١).

***

*** المبحث الثامن: منهج الإمام أبي داود في «سننه»(٢):**

بيَّن الإمام أبو داود منهجه في كتابه «السنن» في رسالته لأهل مكة، ومن أهم منهجه فيه:

١ ـ رتب كتابه على الموضوعات الفقهية، فبدأ بالطهارة ثم الصلاة... الخ.

٢ ـ ترجم للأبواب بتراجم واضحة ومختصرة، تدل على سعة اطلاعه وفقهه.

٣ ـ حاول استيعاب أحاديث الأحكام.

وقد ذكر رحمه الله ذلك في رسالته إلى أهل مكة، وأنه حاول استيعاب جميع أحاديث الأحكام، فقال: «ولا أعرف أحداً جمع على الاستقصاء غيري»(٣).

---

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر: «تدوين السنة» للدكتور محمد مطر الزهراني (ص١٣٢)، و«مناهج المحدثين» للشيخ علي عبد الباسط مزيد (ص٣٧٦)، و«المدخل إلى سنن الإمام أبي داود» للنورستاني (ص١٠٥).

(٣) «رسالة أبي داود إلى أهل مكة» (ص٢٦).

٤ ـ يقتصر في الباب على ذكر حديث أو حديثين.

قال رحمه الله: «ولم أكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين، وإن كان في الباب أحاديث صحاح فإنه يكثر، وإنما أردت قرب منفعته»[(١)].

٥ ـ اختصاره الحديث الطويل، وانتزاع موضع الشاهد الفقهي منه.

قال رحمه الله: «وربما اختصرتُ الحديثَ الطويلَ، لأني لو كتبتُه بطوله لم يعلم بعض من سمعه ولا يفهم موضع الفقه منه فاختصرتُ لذلك»[(٢)].

٦ ـ يكرر الحديث من أجل زيادة تَرِدُ فيه، ولو كانت كلمة[(٣)].

٧ ـ تمييزه لصيغ التحديث[(٤)].

٨ ـ التعريف بالرواة والتمييز بينهم[(٥)].

٩ ـ أحياناً يذكر الحكم على الراوي، إما نقلاً أو بإبداء رأيه فيه[(٦)].

١٠ ـ تمييزه ألفاظ متون الأحاديث[(٧)].

١١ ـ يقدم الأحاديث الناسخة على المنسوخة[(٨)].

١٢ ـ أحياناً يذكر مذاهب الفقهاء الذين أخذوا بحديث الباب[(٩)].

---

(١) المصدر السابق (ص٢٣).

(٢) المصدر السابق (ص٢٤).

(٣) انظر: الأحاديث (١١١) و(١١٢) و(١١٣) و(١١٤).

(٤) انظر على سبيل المثال: الأحاديث رقم (٢٧) و(٢٠٧١) و(٣٥٦٩).

(٥) انظر على سبيل المثال: الأحاديث رقم (٣٠٨٢) و(٣٨٢٨) و(٤٨٨٤).

(٦) انظر على سبيل المثال: الأحاديث رقم (٣٤٤٠) و(٤٩٦٤) و(٤٩٩٣).

(٧) انظر على سبيل المثال: الأحاديث رقم (٢٠) و(٢٣) و(٢٢٠٦).

(٨) انظر على سبيل المثال: الأحاديث رقم (١٨٧) وما بعده. و(٨٦٧) وما بعده.

(٩) انظر على سبيل المثال: الأحاديث رقم (٢٨٠) و(٢٩٦) و(٣٠١).

١٣ ـ بيانه بعض الأحكام الفقهية، وهذا نادر[١].

١٤ ـ بيانه تفرد أهل الأمصار في رواية حديثٍ مّا[٢].

١٥ ـ بيانه غريب الكلمات[٣].

١٦ ـ بيانه لعلل بعض الحديث[٤].

***

*** المبحث التاسع: الإسناد العالي في «سنن أبي داود»[٥]:**

أعلى ما عند الإمام أبي داود في «سننه» من الأحاديث هو الرباعيات، وهي كثيرة بلغت (٢٦٧) حديثاً.

وقد ذكر بعض أهل العلم أنَّ أبا داود عنده ثلاثيٌّ واحد في «سننه»، وهو حديث أبي برزة في الحوض[٦]؛ قال أبو داود: حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا عبد السلام بن أبي حازم أبو طالوت، قال: شهدت أبا برزة دخل على عبيد الله بن زياد... الحديث.

وهذا غير صحيح؛ فإنَّ في هذا السند انقطاعاً بين أبي طالوت وأبي برزة، فأبو طالوت لم يشهد أبا برزة وهو يُحدِّث، وإنما شهده وهو يدخل على ابن زياد.

وأطول إسناد عنده وأنزله هو العُشاري[٧]، ففيه عشرة أشخاص بينه وبين رسول الله ﷺ.

---

(١) انظر على سبيل المثال: الأحاديث رقم (٣٤٢) و(٣٧٦٤) و(٣٧٩٠).

(٢) انظر على سبيل المثال: الأحاديث رقم (٩١) و(١٥٥) و(٣٣٣).

(٣) انظر على سبيل المثال: الأحاديث رقم (٩٥) و(٢٣٨) و(٦٩٠).

(٤) انظر على سبيل المثال: الأحاديث رقم (١٩) و(١٥٥٩) و(١٦٠٤).

(٥) انظر: «المدخل إلى سنن الإمام أبي داود السجستاني» للنورستاني (ص١٦٩).

(٦) رقم (٤٩٤٧).

(٧) وهو الحديث رقم (٣٢٩٢).

*** المبحث العاشر: عناية العلماء بـ «سنن أبي داود»[(١)]:**

كان لأهل العلم عناية واضحة بـ «سنن أبي داود»، ومن ذلك:

أولاً: أشهر طبعات «سنن أبي داود»[(٢)]:

١ ـ الطبعة الحجرية في الهند: وهي من أجود الطبعات، حيث اعتمد على (١١) نسخة من رواية اللؤلؤي، وواحدة من رواية ابن داسة، واستفاد من كلام المزي في الروايات الأخرى. وقد أُعيد نشر هذا الكتاب وصفَّ على الطباعة الحديثة، وجُعل في الأعلى متن «السنن» وفي الأسفل «عون المعبود»، نشره محمد بن عبد المحسن السلفي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة النبوية بضبط عبد الرحمن بن محمد عثمان في (١٤) جزءاً. إلا أنّ الطبعة الحجرية أدق وأضبط.

٢ ـ طبعة دار التأصيل: في ثمانية مجلدات، محقق على (١٨) نسخة خطية، منها سبع نسخ كاملة تمثل رواية اللؤلؤي وابن داسه، وهي على درجة عالية من الجودة والوثاقة.

٣ ـ طبعة الشيخ محمد عوامة: في خمسة مجلدات ومجلد سادس للفهارس المختلفة، وذكر أنه اعتمد على نسخة الحافظ ابن حجر بالإضافة إلى سبع نسخ أخرى.

٤ ـ طبعة مكتبة دار المعارف: في مجلد واحد، باعتناء الشيخ مشهور حسن آل سلمان، وقد اعتمد على الطبعة الحجرية الهندية، ووضع أحكام الشيخ الألباني على الأحاديث.

---

(١) انظر: «المدخل إلى سنن الإمام أبي داود السجستاني» للنورستاني (ص٩٤). فقد أفاد وأجاد.

(٢) انظر: «من أفضل طبعات الكتب الستة» للدكتور خالد الردادي (ص١٣).

٥ ـ طبعة دار الرسالة: بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، وتتميز بجودة ضبطها، وحسن تخريج ودراسة الأسانيد.

٦ ـ طبعة الشيخين عبيد الدعاس وعادل السيد: في خمس مجلدات، وذيَّلاه بشرح الإمام الخطابي.

٧ ـ طبعة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: في أربعة أجزاء في مجلدين، ولم يشر الشيخ إلى النسخ التي اعتمدها، وكأنه اعتمد على من سبقه.

٨ ـ طبعة دار السلام: في مجلد واحد، بإشراف الشيخ صالح آل الشيخ.

٩ ـ طبعة بيت الأفكار الدولية: في مجلد واحد، وقد اعتمدوا على طبعة الدعاس والسيد، وذكروا أحكام الشيخ الألباني على الأحاديث، بالإضافة إلى حواشي المنذري وابن القيم.

ثانياً: أشهر كتب رجال «سنن أبي داود»:

١ ـ «تسمية شيوخ أبي داود» للحافظ أبي علي حسين بن محمد الجياني ت (٤٩٨هـ).

٢ ـ «شيوخ أبي داود» لمحمد بن إسماعيل بن محمد بن خلفون الأزدي ت (٦٣٦هـ).

٣ ـ «المتروكون والمجهولون مروياتهم في سنن أبي داود السجستاني» رسالة علمية أعدها محمد صبران الأندونيسي في جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

ثالثاً: أشهر الكتب التي اعتنت بالحكم على أحاديث «سنن أبي داود»:

١ ـ «صحيح سنن أبي داود» للعلامة محمد ناصر الألباني.

وللشيخ الألباني كتابان بهذا الاسم:

أحدهما في ثلاث مجلدات، وهو مجرد الحكم على الحديث.

والثاني في ثمان مجلدات، وهو تخريج موسع للحديث وبيان طرقه وشواهده، ولم يتمَّه، فقد وصل فيه إلى الحديث (٢٧٣٤) من (كتاب الجنائز)، (باب الجلوس عند المصيبة).

٢ ـ «ضعيف سنن أبي داود» للعلامة محمد ناصر الألباني.

وللشيخ الألباني كتابان بهذا الاسم:

أحدهما في مجلد واحد، وهو مجرد الحكم على الحديث.

والثاني في مجلدين، وهو تخريج موسع للحديث، ولم يتمه، فقد وصل فيه إلى الحديث (٥٦١) من (كتاب الجنائز)، (باب في النَّوح).

٣ ـ «ما سكت عنه الإمام أبو داود مما في إسناده ضعف» رسالة ماجستير أعدها الدكتور محمد بن هادي المدخلي، في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

رابعاً: أشهر المستخرجات على «سنن أبي داود»(١):

١ ـ «السنن المستخرج على سنن أبي داود» للحافظ محمد بن عبد الملك بن أيمن القرطبي ت (٣٣٠هـ).

٢ ـ «المستخرج على السنن» للحافظ قاسم بن أصبغ القرطبي ت (٣٤٠هـ).

٣ ـ «مستخرج» الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن محمد بن منجويه ت (٤٢٨هـ).

خامساً: أشهر مختصرات «سنن أبي داود»:

ـ «مختصر سنن أبي داود» للحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ت (٦٥٦هـ). وهو من أفضل المختصرات.

---

(١) انظر: «تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود» للدكتور علي عجين (١/ ٨١).

ـ «إفادة المقصود باختصار وشرح سنن أبي داود» للدكتور مصطفى ديب البغا.

سادساً: أشهر زوائد «سنن أبي داود» على الكتب الستة:

١ ـ شرح الحافظ سراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي ت (٨٠٤هـ) زوائده على الصحيحين.

٢ ـ «زوائد سنن أبي داود على الصحيحين والكلام على علل بعض حديثه» للشيخ عبد العزيز بن مرزوق الطريفي.

٣ ـ «إنجاز الوعود بزوائد أبي داود على الكتب الخمسة» للشيخ سيد كسروي حسن.

وقد وصل عدد زوائد أبي داود على الكتب الخمسة حسب ترقيمه إلى (١٧٦٣) حديثاً.

سابعاً: أشهر شروح «سنن أبي داود»[(١)]:

١ ـ «معالم السنن» للإمام أبي سليمان حَمْدِ بن إبراهيم الخطابي ت (٣٨٨هـ).

٢ ـ «العد المودود في حواشي سنن أبي داود» للحافظ زكي الدِّين عبد العظيم ابن عبد القوي المنذري ت (٦٥٦هـ).

٣ ـ «الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني» للإمام النووي ت (٦٧٦هـ). وهو شرح جامع، لكنه لم يتمَّه.

٤ ـ «تهذيب السنن» لابن القيم ت (٧٥١هـ)، وهو شرح على مختصر المنذري.

٥ ـ «شرح سنن أبي داود» للحافظ العيني الحنفي ت (٨٥٥هـ). لكنه لم يكمله، وصل فيه إلى آخر أبواب الزكاة.

---

(١) انظر: «تدوين السنة» للدكتور محمد مطر الزهراني (ص١٣٦)، ومدرسة الحديث في مصر لمحمد رشاد خليفة (ص٣٤٤)، ومنهاج المحدثين للشيخ علي عبد الباسط مزيد (ص٣٤٧).

٦ ـ «مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود» للحافظ جلال الدين السيوطي ت (٩١١هـ).

٧ ـ «فتح الودود في شرح سنن أبي داود» للشيخ أبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي ت (١١٣٨هـ).

٨ ـ «غاية المقصود في حل سنن أبي داود» للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ت (١٣٢٩هـ). لكنه لم يتمه.

٩ ـ «عون المعبود على سنن أبي داود» للشيخ أبي عبد الرحمن شرف الحق محمد أشرف بن أمير العظيم آبادي ت بعد (١٣٢٩هـ). رجع فيه إلى عشر نسخ من رواية اللؤلؤي، ونسخة من رواية ابن داسة، وقد قابل بين هذه النسخ كلّها، وشرحُه من أحسن الشروح المطبوعة.

١٠ ـ «بذل المجهود في حل سنن أبي داود» للشيخ خليل أحمد السهارَنْفُوري الحنفي ت (١٣٤٦هـ). اعتنى فيه بمذهب الحنفية، وهو من أوسع شروح «سنن أبي داود».

***

البَابُ الرَّابِعُ

ترجمة الإمام الترمذي ودراسة جامعه

وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة الإمام الترمذي.

الفصل الثاني: دراسة جامع الإمام الترمذي.

* * *

الفصل الأول

ترجمة الإمام الترمذي

وفيه عشرة مباحث:

المبحث الأول: كنيته، واسمه، ونسبه، ونسبته.

المبحث الثاني: ولادته.

المبحث الثالث: نشأته، ورحلاته.

المبحث الرابع: أشهر شيوخه.

المبحث الخامس: أشهر تلاميذه.

المبحث السادس: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المبحث السابع: منزلته في الجرح والتعديل.

المبحث الثامن: عقيدته.

المبحث التاسع: أشهر مؤلفاته.

المبحث العاشر: وفاته.

***

الفَصْلُ الأَوَّلُ

ترجمة الإمام الترمذي

* **المبحث الأول: كنيته، واسمه، ونسبه، ونسبته[1]:**

هو الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحّاك السُّلَمي الترمذي الضرير.

والسُّلَمي: ـ بضم السين المهملة وفتح اللام ـ نسبة إلى سُليم، وهي قبيلة عربية مشهورة[2].

والترمذي: نسبة إلى «تِرْمِذ» ـ بكسر التاء والميم ـ مدينة مشهورة من مدن خراسان، تقع حالياً في جمهورية أوزبكستان، على الحدود مع أفغانستان، وتعرف اليوم بالاسم نفسه. وقد كانت البوذية سائدة في «ترمذ» حتى أشرق عليها نور الإسلام ففتحها موسى بن عبد الله بن خازم رحمه الله سنة (٧٠هـ)[3].

* * *

(١) انظر ترجمته في: «التقييد لمعرفة رواة السنن» لابن نقطة (ص٩٦)، و«وفيات الأعيان» لابن خِلِّكان (٤/ ٢٧٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٦/ ٢٥٠) ت (٥٥٣١)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٣/ ٢٧٠)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (١٤/ ٦٤٧)، و«مقدمة تحفة الأحوذي» للمباركفوري (ص٣٣٧).

(٢) انظر: «الأنساب» للسمعاني (٧/ ١٨٠) ت (٢١٢٩).

(٣) انظر: «المدخل إلى جامع الإمام الترمذي» للدكتور الطاهر الأزهر خذيري (ص١٩).

* المبحث الثاني: ولادته:

ولد الإمام الترمذي رحمه الله سنة (٢٠٩هـ)، ويُقال إنه وُلد أعمى.

وقيل: إنه أُصيب بذلك في كبره. وهو الصحيح[١].

قال الذهبي: «اختُلف فيه، فقيل: وُلد أعمى، والصحيح أنه أَضرَّ في كبره بعد رحلته وكتابته العلم»[٢].

وقال ابن كثير: «والذي يظهر من حاله أنه إنما طرأ عليه العمى بعد أن رحل وسمع وكتب، وذاكر وناظر وصنَّف»[٣].

* * *

* المبحث الثالث: نشأته ورحلاته:

بدأ الإمام الترمذي طلب العلم في سن مبكرة، فمِن أقدم شيوخه: أبو جعفر محمد بن جعفر السِّمناني (توفي قبل ٢٢٠هـ) فيكون عمر الترمذي آنذاك أقل من عشر سنين.

وبعد أن تلقى العلم عن أهل بلده ـ كما هي عادة المحدثين ـ رحل وطوَّف في البلاد، فرحل إلى الحجاز، وواسط، والبصرة، والكوفة، وبغداد، والرّي، وخراسان[٤].

قال المزي: «طاف البلاد، وسمع خلقاً كثيراً من الخراسانيين، والعراقيين، والحجازيين، وغيرهم»[٥].

---

(١) انظر: «مقدمة تحفة الأحوذي» للمباركفوري (ص٣٤٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٠).

(٣) «البداية والنهاية» لابن كثير (١٤/ ٦٤٧).

(٤) انظر: «التقييد لمعرفة رواة السنن لابن نقطة» (ص٩٦).

(٥) «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٢٥٠).

وقال الذهبي: «ارتحل فسمع بخراسان والعراق والحرمين، ولم يرحل إلى مصر والشام»[١].

***

*** المبحث الرابع: أشهر شيوخه:**

استطاع الإمام الترمذي من خلال رحلاته داخل بلده وخارجها أن يجتمع بعدد وافر من العلماء، وأن يأخذ عنهم العلم والرواية، ومن أشهر الشيوخ الذين تلقى الإمام الترمذي عنهم، وسمع الحديث منهم[٢]:

١ ـ محمود بن غيلان المروزي ت (٢٣٩هـ).

٢ ـ قتيبة بن سعيد الثقفي البغلاني ت (٢٤٠هـ).

٣ ـ أحمد بن منيع البغوي الحافظ ت (٢٤٤هـ).

٤ ـ علي بن حُجر المروزي ت (٢٤٤هـ).

٥ ـ محمد بن بشار البصري الملقب بـ(بندار) ت (٢٥٢هـ).

٦ ـ محمد بن المثنى البصري العنزي الملقب بـ(الزمِن) ت (٢٥٢هـ).

٧ ـ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي الحافظ ت (٢٥٥هـ).

٨ ـ محمد بن إسماعيل البخاري ت (٢٥٦هـ).

٩ ـ الإمام مسلم بين الحجاج ت (٢٦١هـ). وقد روى عنه حديثاً واحداً في جامعه[٣].

١٠ ـ عبيد الله بن عبد الكريم، أبو زرعة الرازي ت (٢٦٤هـ).

***

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧١).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٣/ ٢٧١).

(٣) وهو حديث (أحصوا هلال شعبان لرمضان) كتاب الصوم، باب: ما جاء في إحصاء هلال شعبان لرمضان ح (٦٨٧).

❊ المبحث الخامس: أشهر تلاميذه:

تلقى العلمَ عن الإمام الترمذي خلق كثير يصعب إحصاؤهم، من أشهرهم(١):

١ ـ أبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزي التاجر.

٢ ـ أبو سعيد الهيثم بن كُليب الشاشي.

٣ ـ أبو العباس محمد بن محبوب المحبوبي المروزي

٤ ـ أحمد بن يوسف النسفي.

٥ ـ أبو الحارث أسد بن حمدويه.

٦ ـ داود بن نصر بن سهيل البزدوي.

٧ ـ عبد بن محمد بن محمود النسفي.

٨ ـ محمد بن مكي بن فوج.

٩ ـ محمد بن المنذر بن سعيد الهروي.

١٠ ـ أبو جعفر محمد بن سفيان بن النضر النسفي.

ويكفي الإمامَ الترمذيَّ فخراً سماعُ شيخه الإمام أبي عبد الله البخاري منه حديثين على سبيل المذاكرة(٢):

الأول: حديث أبي سعيد مرفوعاً: «يا علي، لا يحل لأحد أن يُجنب في المسجد غيري وغيرُك»(٣).

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٢٦/ ٢٥١)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٣/ ٢٧٢)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (٩/ ٣٨٧).

(٢) انظر: «مقدمة تحفة الأحوذي» للمباركفوري (ص٣٣٨).

(٣) انظر: «جامع الترمذي»، كتاب المناقب (٥/ ٦٣٩) ح (٣٧٢٧).

قال الترمذي: «وقد سمع مني محمد بن إسماعيل هذا الحديث واستغربه».

والثاني: حديث ابن عباس في قول الله عز وجل: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا﴾ قال: اللِّينة النخلة[١].

قال الترمذي: «سمع مني محمد بن إسماعيل هذا الحديث».

***

*** المبحث السادس: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه[٢]:**

اجتمعت للإمام الترمذي مزايا وخصالٌ، من لزوم السنَّة، وسعةِ الحفظ، والزهد في الدنيا، وغير ذلك، ما دفع العلماء إلى الثناء عليه، وإعطائه مكانته العلمية. وإليك أبرز أقوال الأئمة في الثناء عليه:

قال الترمذي: «قال لي محمد بن إسماعيل يعني البخاري: ما انتفعتُ بك أكثر مما انتفعتَ بي»[٣].

وقال الحاكم: «سمعتُ عمر بن علّك يقول: مات البخاري فلم يُخَلِّف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد»[٤].

وقال أبو سعد الإدريسي: «كان أحد الأئمة الذين يُقتدى بهم في علم الحديث، صنَّف كتاب الجامع والعلل والتواريخ تصنيفَ رجل عالم متقنٍ، كان يُضرب به المثل في الحفظ»[٥].

---

(١) انظر: «جامع الترمذي»، كتاب التفسير، باب: ومن سورة الحشر (٥/ ٤٠٨) ح (٣٣٠٣).

(٢) انظر: «مقدمة تحفة الأحوذي» للمباركفوري (ص٣٣٩).

(٣) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٩/ ٣٨٩).

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٣/ ٢٧٣).

(٥) انظر: «طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص٢٨٢).

وقال ابن حبان: «كان ممن جمع وصنّف وحفظ وذاكر»[١].

وقال المزي: «أحد الأئمة الحفاظ المبرزين، ومن نفع الله به المسلمين»[٢].

وقال الذهبي: «الحافظ العلم الإمام البارع»[٣].

وقال أيضاً: «جامعُه قاضٍ له بإمامته وحفظه وفقهه»[٤].

وقال ابن كثير: «هو أحد أئمة هذا الشأن في زمانه»[٥].

وقد وصفه ابن حزم بأنه مجهول، وردَّ الأئمة على ابن حزم وخطَّؤوه في ذلك[٦].

فمن ذلك قول الذهبي: «ثقة مُجمَعٌ عليه، ولا التفات إلى قول أبي محمد ابن حزم فيه في الفرائض من كتاب الإيصال: «إنه مجهول»، فإنه ما عرفه، ولا درى بوجود «الجامع» ولا «العلل» اللذَين له»[٧].

وذكر الذهبي في «السير» في ترجمة ابن حزم أن «جامع الترمذي» و«سنن ابن ماجه» ما رآهما ابن حزم، ولا أُدخلا الأندلس إلا بعد موته[٨].

وقال ابن كثير: «وجهالةُ ابن حزم لأبي عيسى... لا تَضرُّه في دينه ودنياه، ولا تضع من قَدْره عند أهل العلم، بل تحطُّ من منزلة ابن حزم عند الحفاظ»[٩].

---

(١) «الثقات» (٩/ ١٥٣).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٢٥٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٠).

(٤) المصدر السابق (١٣/ ٢٧٦).

(٥) «البداية والنهاية» (١٤/ ٦٤٧).

(٦) انظر: «مقدمة تحفة الأحوذي» للمباركفوري (ص٣٤٢).

(٧) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٦٧٨).

(٨) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٠٢).

(٩) «البداية والنهاية» (١٤/ ٦٤٧).

وقال ابن حجر: «وأما أبو محمد ابن حزم فإنه نادى على نفسه بعدم الاطلاع»(١).

***

* المبحث السابع: منزلته في الجرح والتعديل:

الإمام الترمذي من أئمة الجرح والتعديل الذين يُعْتَدُّ بقولهم، إلا أنه وُصف بأنَّ فيه شيئاً من التساهل في الحكم على الرجال والأحاديث.

قال ابن القيم: «الترمذي يصحح أحاديث لم يتابعه غيره على تصحيحها، بل يُصحح ما يُضعفه غيره أو يُنكره»(٢).

وقال الذهبي بعد ذكره للمتشددين في الجرح والتعديل: «وقسم في مقابلة هؤلاء كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي متساهلون»(٣).

وقال أيضاً: «جامعه قاضٍ له بإمامته وحفظه وفقهه، ولكن يترخَّص في قبول الأحاديث ولا يُشدد، ونَفَسُه في التضعيف رَخْو»(٤).

وقال الألباني: «تساهُلُ الترمذي إنكارُه مكابرةٌ، لشهرته عند العلماء»(٥).

ولعلّ تساهل الترمذي هو عند تفرده، وأما إذا وافقه غيره فلا.

قال المباركفوري: «عدم اعتمادهم على تصحيح الترمذي وتحسينه إنما هو إذا تفرد بالتصحيح أو التحسين، وأما إذا وافقه في ذلك غيره من أئمة الحديث فلا»(٦).

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٨٨).

(٢) «الفروسية» (ص٢٤٣).

(٣) «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والعديل» (ص١٧٢).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٦).

(٥) «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (٣/ ٣٠).

(٦) «مقدمة تحفة الأحوذي» للمباركفوري (ص٣٤٨).

* المبحث الثامن: عقيدته:

كان الإمام الترمذي على عقيدة أهل الحديث، أهل السنة والجماعة، حيث نقل عقيدة أهل السنة والجماعة في مواضع متعددة في «جامعه»[١]، منها:

١ ـ عند حديث «إنّ الله يقبل الصدقة ويأخذها بيمينه...»[٢].

قال الإمام الترمذي: «وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبه هذا من الروايات والصفات، ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، قالوا: قد تَثبت الروايات في هذا، ويؤمَن بها ولا يتوهم، ولا يُقال: كيف هكذا. روي عن مالك وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أَمِرُّوها بلا كيف. وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة، وأما الجهمية فأنكروا هذه الروايات، وقالوا: هذا تشبيه».

٢ ـ عند حديث «من قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يتوجأ بها في بطنه في نار جهنم، خالداً مخلداً فيها أبداً...» الحديث[٣].

ذكر الإمام الترمذي رواية أخرى دون قوله: «خالداً مخلداً فيها أبداً» ثم قال الإمام الترمذي: «وهذا أصح، لأنَّ الروايات إنما تجيء بأنَّ أهل التوحيد يعذَّبون في النار ثم يُخرجون منها، ولم يُذكر أنهم يخلَّدون فيها».

***

(١) للشيخ طارق عوض الله رسالة بعنوان (عقيدة أهل السنة والجماعة للإمام الحافظ أبي عيسى الترمذي) ذكر فيها عدداً من نصوص أهل السنة والجماعة في العقيدة من جامع الإمام الترمذي فلتراجع.

(٢) «جامع الترمذي»، كتاب الزكاة، باب: ما جاء في فضل الصدقة (٣/ ٤١) ح (٦٦٢).

(٣) «جامع الترمذي»، كتاب الطب، باب: ما جاء فيمن قتل نفسه (٤/ ٣٨٦) ح (٢٠٤٤).

*** المبحث التاسع: أشهر مؤلفاته[1]:**

للإمام الترمذي مؤلفات عديدة، من أشهرها:

١ ـ «الجامع»: وهو أشهر مؤلفاته، وسيأتي الكلام عليه.

٢ ـ «العلل الصغير»: وهو جزء لطيف، مطبوع في خاتمة «الجامع»، صنفه كمقدمة أو مدخل لكتابه «الجامع».

٣ ـ «العلل الكبير»: هو عبارة عن عدة أحاديث يرويها الإمام الترمذي بأسانيده، ثم يعقبها بالحكم على كل حديث منها إما بكلامه، وإما بكلام شيوخه الذين يذكرهم، وقد كان النصيب الأوفر من الحكم على هذه الأحاديث للإمام البخاري رحمه الله.

٤ ـ «الشمائل المحمدية»: جمع فيه أربعَ مئة حديث في صفات النبي ﷺ الخِلْقِيَّةِ والخُلُقِيَّة.

٥ ـ «تسمية أصحاب رسول الله ﷺ»: وغالبه سرد لأسماء الصحابة رضي الله عنهم.

وهذه الكتب السابقة هي التي وصلت إلينا، أما كتبه الأخرى فقد فُقدت، وهي:

٦ ـ «الزهد».

٧ ـ «الأسماء والكنى».

٨ ـ «التفسير».

٩ ـ «التاريخ».

١٠ ـ «الموقوف».

* * *

---

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٩/ ٣٨٩)، و«مقدمة تحفة الأحوذي» للمباركفوري (ص٣٤٠)، و«تراث الترمذي العلمي» للشيخ أكرم ضياء العمري (ص١٤)، و«المدخل إلى جامع الإمام الترمذي» للدكتور الطاهر الأزهر خذيري (ص٣٨).

* المبحث العاشر: وفاته[١]:

توفي الإمام الترمذي - رحمه الله - في بلده تِرْمِذ، بقرية بُوْغ، وذلك في الثالث عشر من شهر رجب سنة (٢٧٩هـ).

رحم الله الإمام الترمذي، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

* * *

(١) انظر: «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٤/ ٢٧٨).

الفصل الثاني

دراسة جامع الإمام الترمذي

وفيه أحد عشر مبحثاً:

المبحث الأول: اسم الكتاب.

المبحث الثاني: سبب تأليف الإمام الترمذي لجامعه.

المبحث الثالث: موضوع جامع الترمذي.

المبحث الرابع: عدد كتب، وأبواب، وأحاديث جامع الترمذي.

المبحث الخامس: أشهر رواة جامع الترمذي.

المبحث السادس: قيمة جامع الترمذي العلمية، ومنزلته بين الكتب الستة.

المبحث السابع: ميّزات جامع الإمام الترمذي.

المبحث الثامن: شرط الإمام الترمذي في جامعه.

المبحث التاسع: منهج الإمام الترمذي في جامعه.

المبحث العاشر: الإسناد العالي عند الإمام الترمذي في جامعه.

المبحث الحادي عشر: عناية العلماء بجامع الإمام الترمذي.

***

الفصل الثاني

دراسة جامع الإمام الترمذي

*** المبحث الأول: اسم الكتاب:**

اشتهر كتاب الترمذي رحمه الله بتسميات مختلفة[1]:

١ ـ «الجامع» وهو أشهرها.

والجامع: هو الكتاب الذي يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها؛ من العقائد، والأحكام، والرِّقاق، والآداب، وما يتعلق بالتفسير، والتاريخ، والسير، والفتن، والمناقب، والمثالب وغير ذلك[2].

٢ ـ «الجامع الصحيح».

٣ ـ «الجامع الكبير».

٤ ـ «الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ، ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل».

٥ ـ «السنن».

وكل هذه التسميات موجودة على طُرَرِ مخطوطات الكتاب.

---

(١) انظر: «مقدمة تحفة الأحوذي» للمباركفوري (ص٣٦٨)، و«الأحاديث الحسان الغرائب في جامع الترمذي» للدكتور عبد الباري الأنصاري (ص٣٢).

(٢) انظر: «الرسالة المستطرفة» (ص٤٢).

وبعض هذه التسميات غير دقيقة، منها: «السنن»، لأنَّ «جامع الترمذي» يتضمن أبواباً كثيرة غير الأحكام، كالتفسير والعقائد والمناقب والفتن وغيرها.

وكذلك تسميته بـ «الجامع الصحيح» غير دقيقة، لأن الكتاب فيه الصحيح والحسن والضعيف والمنكر والشديد الضعف، بل والموضوع.

والذي يظهر أنَّ التسمية اللائقة بموضوعه وواقعه اثنتان:

الأولى: «الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ، ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل» لأنها مطابقة لواقع الكتاب ومنهج مصنفه.

والثانية: «الجامع الكبير» لأنَّ الإمام الترمذي يورد وراء حديث الباب ما ورد عن الصحابة رضي الله عنهم مما يشهد لأحاديث الباب.

***

*** المبحث الثاني: سبب تأليف الإمام الترمذي لجامعه:**

أقدم الإمام الترمذي على جمع كتابه «الجامع» رجاء منفعة الناس، ولأنه رأى الأئمة قبله ولجوا في باب التصنيف والكتابة في حديث رسول الله ﷺ ولم يتحرجوا في ذلك، ونفع اللهُ بما كتبوه، فكأنه وجد فيهم الأسوة في ذلك فبادر إلى تأليف «الجامع».

قال الترمذي رحمه الله: «وإنما حمَلَنا على ما بيَّنا في هذا الكتاب من قول الفقهاء وعلل الحديث لأنَّا سُئلنا عن هذا فلم نفعله زماناً، ثم فعلناه لِـمَا رجونا فيه من منفعة الناس، لأنَّا قد وجدنا غير واحد من الأئمة تكلَّفوا من التصنيف ما لم يُسبقوا إليه، منهم: هشام بن حسان، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج، وسعيد بن أبي عَروبة، ومالك بن أنس، وحماد بن سلمة، وعبد الله بن المبارك، ويحيى بن زكريا بن أبي

زائدة، ووكيع بن الجرَّاح، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من أهل العلم والفضل صنَّفوا فجعل الله في ذلك منفعة كثيرة، فنرجو لهم بذلك الثواب الجزيل عند الله لِمَا نفع اللهُ به المسلمين، فهم القدوة فيما صنَّفوا»[١].

***

*** المبحث الثالث: موضوع «جامع الترمذي»:**

موضوع «جامع الترمذي» هو أحاديث الأحكام التي يَستدلُّ بها الفقهاء، بالإضافة إلى أحاديث في التفسير والعقيدة والمناقب والفتن وغيرها، كما أنه يضم جزءاً كبيراً من أقوال الفقهاء، ونقداً وتعليلاً للأحاديث[٢].

***

*** المبحث الرابع: عدد كتب، وأبواب، وأحاديث «جامع الترمذي»:**

عدد كتب «جامع الترمذي» هي (٥١) كتاباً حسب طبعة الشيخ أحمد شاكر، أما طبعة الشيخ بشار فلم تذكر الكتب من أساسه.

وأما عدد الأبواب فهي (٢٢٣١) باباً حسب طبعة الشيخ بشار، أما طبعة الشيخ أحمد شاكر فلم تذكر الأبواب، فاكتفت بالكتب عن الأبواب.

وأما عدد أحاديث «جامع الترمذي» فهي (٣٩٥٦) حديثاً حسب ترقيم الشيخين أحمد شاكر وبشار عواد معروف[٣].

***

---

(١) انظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/ ٣٦٤).

(٢) انظر: «المدخل إلى جامع الإمام الترمذي» للدكتور الطاهر الأزهر خذيري (ص٤٤).

(٣) المصدر السابق (ص٥٩).

* **المبحث الخامس: أشهر رواة «جامع الترمذي»[(١)]:**

لجامع الترمذي رواة كُثر، من أشهرهم:

١ ـ أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي المروزي ت (٣٤٦هـ). ونسخ جامع الترمذي المطبوعةُ الآن بروايته.

٢ ـ أبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود التاجر المروزي.

٣ ـ أبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي ت (٣٣٥هـ).

٤ ـ أبو ذر محمد بن إبراهيم بن محمد الترمذي.

٥ ـ أبو علي محمد بن محمد الهروي ت (٣٢٤هـ).

٦ ـ أبو محمد الحسن بن إبراهيم القطان ت (٣٤٣هـ).

* * *

* **المبحث السادس: قيمة «جامع الترمذي» العلمية، ومنزلته بين الكتب الستة[(٢)]:**

يعتبر «جامع الترمذي» من أعظم دواوين السنة التي تلقتها الأمة بالقبول، وقد أثنى عليه جمع من أهل العلم:

قال الإمام الترمذي: «صنفتُ هذا الكتاب، فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به، وعرضتُه على علماء العراق فرضوا به، وعرضتُه على علماء خراسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما كان في بيته نبي يتكلم»[(٣)].

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٣/ ٢٧٢)، و«مقدمة تحفة الأحوذي» للمباركفوري (ص٣٦٠) و«الأحاديث الحسان الغرائب في جامع الترمذي» للدكتور عبد الباري الأنصاري (ص٤٩).

(٢) نظر: «مقدمة تحفة الأحوذي» للمباركفوري (ص٣٥٥)، (ص٣٦٤).

(٣) انظر: «التقييد لمعرفة رواة السنن» لابن نقطة (ص٩٧).

وقال أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: «سمعتُ الإمام أبا إسماعيل عبدالله ابن محمد الأنصاري بهراة، وجرى بين يديه ذكر أبي عيسى الترمذي وكتابه، فقال: كتابه عندي أنفع من كتاب البخاري ومسلم، لأنَّ كتابي البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحِّر العالم، وكتاب أبي عيسى يصل إلى فائدته كل أحد من الناس»(١).

وقال ابن الأثير: «وهذا كتابه الصحيح أحسن الكتب، وأكثرها فائدة، وأحسنها ترتيباً، وأقلها تكراراً، وفيه ما ليس في غيره: من ذكر المذاهب، ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب، وفيه جرح وتعديل، وفي آخره كتاب «العلل»، قد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قَدْرُها على من وقف عليها»(٢).

وقال الذهبي: «في الجامع علم نافع، وفوائد غزيرة، ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لو لا ما كدَّره بأحاديث واهية، بعضها موضوع، وكثير منها في الفضائل»(٣).

وقال ابن كثير: «وكتاب الجامع أحد الكتب الستة التي يرجع إليها العلماء في سائر الآفاق»(٤).

وقد اختلف أهل العلم ـ رحمهم الله ـ في منزلة «جامع الترمذي» بين الكتب الستة على ثلاثة أقوال:

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (١/ ١٧٢).

(٢) «جامع الأصول» (١/ ١٩٣).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٤).

(٤) «البداية والنهاية» (١٤/ ٦٤٧).

القول الأول: أنه ثالث الكتب الستة: بعد الصحيحين. وهو ما ذهب إليه حاجي خليفة[١].

القول الثاني: أنه رابع الكتب الستة: بعد الصحيحين و«سنن أبي داود». ويفهم هذا من رموز ابن حجر في «تهذيب التهذيب» و«تقريب التهذيب» والسيوطي في «الجامع الصغير»، فإنَّ أصحاب هذه الكتب عند رمزهم لمن أخرج الحديث يجعلون «جامع الترمذي» بعد الصحيحين و«سنن أبي داود»، وقبل «سنن النسائي» و«سنن ابن ماجه».

القول الثالث: أنه خامس الكتب الستة: بعد الصحيحين، و«سنن أبي داود»، و«سنن النسائي».

قال الذهبي: «وبإخراج الترمذي لحديث المصلوب والكلبي انحطت رتبة جامعه عن رتبة سنن أبي داود والنسائي»[٢].

قال المباركفوري متعقباً الذهبي: «فيما قال الحافظ الذهبي من انحطاط رتبة «جامع الترمذي» عن سنن أبي داود والنسائي عندي نظر، والظاهر هو ما في «كشف الظنون» من أنه ثالث الكتب الصحاح الستة، فإنَّ الترمذي وإن أخرج للمصلوب والكلبي وأمثالهما لكنَّه بيَّن ضعفه، فيكون حديث المصلوب وأمثاله عنده من باب الشواهد والمتابعات»[٣].

فقد رجَّح المباركفوري ما قاله حاجي خليفة أنَّه في المرتبة الثالثة بعد الصحيحين.

---

(١) «كشف الظنون» (١/ ٥٥٩).

(٢) «تاريخ الإسلام» (٣/ ٩٦١).

(٣) «مقدمة تحفة الأحوذي» (ص٣٦٤).

* **المبحث السابع: ميّزات «جامع الترمذي»[(١)]:**

يمتاز «جامع الترمذي» بميزات لا توجد في بقية كتب السنة، منها:

١ ـ أنَّ الإمام الترمذي يختصر طرق الحديث، فيذكر في الباب حديثاً واحداً أو اثنين، ويشير إلى البقية بقوله: «وفي الباب».

٢ ـ يذكر اختلاف الصحابة والتابعين وفقهاء المذاهب المتبوعة في المسائل الفقهية.

٣ ـ عنايته ببيان درجة الحديث.

٤ ـ تميُّزه بمصطلحات خاصة به. كقوله: «حديث حسن غريب» ونحو ذلك.

* * *

* **المبحث الثامن: شرط الإمام الترمذي في «جامعه»[(٢)]:**

لم يصرح الإمام الترمذي عن شرطه في «جامعه»، وإنما كان قصده جمع الأحاديث التي يستدل بها الفقهاء، فقال رحمه الله في أول كتاب «العلل»: «جميع ما في هذا الكتاب معمول به، وقد أخذ به بعض العلماء، ما خلا حديثين، حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أنَّ النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في المدينة من غير خوف ولا سفر، وحديث النبي ﷺ: «إذا شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه»»[(٣)].

قال ابن طاهر المقدسي: «وأما أبو عيسى الترمذي فكتابه وحده على

---

(١) انظر: «المدخل إلى جامع الإمام الترمذي» للدكتور الطاهر الأزهر خذيري (ص٦٠).

(٢) انظر: «مقدمة تحفة الأحوذي» للمباركفوري (ص٣٦١).

(٣) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/ ٥٥).

أربعة أقسام: قسم صحيح مقطوع به، وهو ما وافق فيه البخاريَّ ومسلماً. وقسم على شرط الثلاثة دونهما كما بيَّنَّا. وقسم أخرجه للضدِّية، وأبان عن علته ولم يغفله. وقسم رابع أبان هو عنه، فقال: ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء»[١].

وقال الحازمي: «وفي الحقيقة شرط الترمذي أبلغ من شرط أبي داود، لأن الحديث إذا كان ضعيفاً، أو مطلعه من حديث أهل الطبقة الرابعة، فإنه يبين ضعفه وينبِّه عليه، فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات، ويكون اعتماده على ما صح عند الجماعة، وعلى الجملة فكتابه مشتمل على هذا الفن، فلهذا جعلنا شرطه دون شرط أبي داود»[٢].

وقال ابن رجب: «واعلم أن الترمذي رحمه الله خرّج في كتابه الحديثَ الصحيح، والحديث الحسن، وهو ما نزل عن درجة الصحيح وكان فيه بعضُ ضعف، والحديث الغريب كما سيأتي. والغرائب التي خرَّجها فيها بعض المناكير، ولا سيما في كتاب الفضائل، ولكنه يبيّن ذلك غالباً ولا يسكت عنه. ولا أعلمه خرّج عن متهم بالكذب، متفق على اتهامه حديثاً بإسناد منفرد إلا أنه قد يخرج حديثاً مروياً من طرق، أو مختلَفاً في إسناده، وفي بعض طرقه متهم. وعلى هذا الوجه خرَّج حديث محمد بن سعيد المصلوب، ومحمد بن السائب الكلبي»[٣].

***

(١) «شروط الأئمة الستة» (ص٨٨).

(٢) «شروط الأئمة الخمسة» (ص٥٧).

(٣) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦١٢).

*** المبحث التاسع: منهج الإمام الترمذي في «جامعه»[(١)]:**

١ ـ قسَّم الترمذي «جامعه» إلى كتب، بدأها بـ(كتاب الطهارة) وختمها بـ(كتاب المناقب)، وألحق بالجامع كتاباً سماه «العلل الصغير» ثم قسَّم الكتاب إلى أبواب، جعل في كل باب أحاديث، يختلف عددها من باب لآخر.

٢ ـ جعل أبواب كتابه تحمل عناوين المسائل التي روى الأحاديث من أجلها.

٣ ـ أحياناً يكتفي بقوله: (باب) دون عنوان، وهي للدلالة على اتصال اللاحق بالسابق.

٤ ـ يبيّن ما إذا كان العمل على هذا الحديث أو لا.

٥ ـ يُتبع الأحاديث التي يوردها بأقوال الصحابة ومن بعدهم من التابعين والفقهاء في المسألة التي تضمنها الحديث.

٦ ـ يُرجِّح أحياناً في المسألة الفقهية إذا كان ثمة خلاف[(٢)].

٧ ـ يتكلم على درجة الحديث ورجال الإسناد، وما اشتمل عليه الإسناد من علل.

٨ ـ ذكره الاختلاف في الرفع والوقف، وترجيحه بينهما أحياناً[(٣)].

٩ ـ ذكره الاختلاف في الوصل والإرسال، وترجيحه بينهما أحياناً[(٤)].

---

(١) انظر: «مقدمة تحفة الأحوذي» للمباركفوري (ص٣٨٦)، و«تدوين السنة» للدكتور محمد مطر الزهراني (ص١٣٨)، و«منهاج المحدثين» للشيخ علي عبد الباسط مزيد (ص٣٥٩)، و«المدخل إلى جامع الإمام الترمذي» للدكتور الطاهر الأزهر خذيري (ص٦٠).

(٢) انظر على سبيل المثال: الحديث رقم (١٢٤٥).

(٣) انظر على سبيل المثال: الحديث رقم (٧٨) و(٢٤١) و(٣٤٩).

(٤) انظر على سبيل المثال: الحديث رقم (٦١) و(٤٢٢) و(١٠٢٤).

١٠ ـ تكنيته ـ غالباً ـ الرواة المشهورين بأسمائهم[١].

١١ ـ تسميته ـ غالباً ـ الرواة المشهورين بكناهم[٢].

١٢ ـ يشرح ـ أحياناً ـ الكلمات الغريبة في الحديث[٣].

١٣ ـ أحياناً يذكر اختلاف الرواة في الألفاظ[٤].

١٤ ـ استعماله لصيغة التحويل، كما هو الحال عند الإمام مسلم[٥].

***

*** المبحث العاشر: الإسناد العالي عند الإمام الترمذي في «جامعه»:**

أعلى ما عند الترمذي في «جامعه» من الأسانيد هي الثلاثيات، وهو حديث واحد.

وقال علي القاري: «وأعلى أسانيده ما يكون واسطتان بينه وبين النبي ﷺ، وله حديث واحد في سننه بهذا الطريق، وهو: «يأتي على الناس زمان الصابر فيهم على دينه كالقابض على الجمر»، فإسناده أقرب من إسناد البخاري ومسلم وأبي داود، فإن لهم ثلاثيات».

وتعقبه المباركفوري قائلاً: «ليس الأمر كما قال القاري، فإنَّ الترمذي روى هذا الحديث في «جامعه» في (كتاب الفتن)[٦] هكذا: حدثنا إسماعيل بن موسى

---

(١) انظر على سبيل المثال: الحديث رقم (٢٢٨) و(٢٤١).

(٢) انظر على سبيل المثال: الحديث رقم (٨) و(١٤).

(٣) انظر على سبيل المثال: الحديث رقم (٤٩١) و(٦٦٩) و(٨٠٩).

(٤) انظر على سبيل المثال: الحديث رقم (٢١٥).

(٥) انظر على سبيل المثال: الحديث رقم (١) و(٢) و(٣).

(٦) رقم الحديث (٢٢٦٠).

الفزاري ابن ابنة السدي الكوفي، حدثنا عمر بن شاكر، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «يأتي على الناس زمان الصابر فيهم على دينه كالقابض على الجمر». قال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه.

فليس بين الترمذي وبين النبي ﷺ في إسناد هذا الحديث واسطتان، بل فيه ثلاث وسائط: إسماعيل بن موسى، وعمر بن شاكر، وأنس بن مالك، فهذا الحديث ثلاثي»[١].

وعمر بن شاكر: هو البصري، وهو ضعيف كما في «التقريب»[٢]، لكن للحديث شواهد يتقوى بها، ولذلك حكم الشيخ الألباني بصحته[٣].

* * *

*** المبحث الحادي عشر: عناية العلماء بـ«جامع الترمذي»:**

لجامع الإمام الترمذي قيمة ومكانة عالية، لذا فقد أولاه كبار الحفاظ والمحدثين عناية خاصة.

أولاً: أشهر طبعات جامع الترمذي[٤]:

١ ـ طبعة مصطفى البابي الحلبي: بتحقيق الشيخ أحمد شاكر، إلا أنه لم يتمه، وقد أتم هذه الطبعة كل من: محمد فؤاد عبد الباقي، وكمال يوسف الحوت.

٢ ـ طبعة دار الغرب الإسلامي: بتحقيق د/ بشار عوّاد معروف، وقد اعتمد المحقق على سبع نسخ مطبوعة للكتاب، ونسخة واحدة مخطوطة.

---

(١) «مقدمة تحفة الأحوذي» للمباركفوري (ص٣٤٨).

(٢) «تقريب التهذيب» ت (٤٩١٧).

(٣) انظر: «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٣/ ٣١) ح (٩٥٧).

(٤) انظر: «المدخل إلى جامع الإمام الترمذي» للدكتور الطاهر الأزهر خذيري (ص٥٣)، و«من أفضل طبعات الكتب الستة» للدكتور خالد الرادادي (ص١٨).

٣ ـ طبعة مؤسسة الرسالة: بتحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، في ستة مجلدات، وقد ذكروا أنهم اعتمدوا على ستِّ نسخ خطية.

٤ ـ طبعة دار الصديق: بتحقيق عصام موسى هادي، مضبوطة ومقابلة على ست نسخ خطية، ومخرَّجةٌ أحاديثها على الكتب الستة وتحفة الأشراف، مع تخريج قول الترمذي: وفي الباب.

٥ ـ طبعة دار التأصيل: في خمسة مجلدات، مضبوط على نسختين خطيتين، وتمتاز بميّزات أخرى عن الطبعات السابقة.

٦ ـ طبعة بتحقيق عزت الدعاس: وقد اعتمد في عمله على أكثر طبعات سابقة مع أصل خطي.

٧ ـ طبعة بتحقيق عادل مرشد: في مجلد واحد، دار الأعلام ـ عمان، ولم يرجع إلى أصل خطي، إنما اعتمد على طبعات سابقة.

٨ ـ طبعة دار السلام بالرياض: في مجلد واحد، أثبتوا النص من الطبعة الهندية والمصرية، واهتموا بالتصحيح اهتماما جيداً.

ثانياً: أشهر كتب رجال «جامع الترمذي»[1]:

١ ـ «شيوخ أبي عيسى الترمذي» لأبي بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون.

٢ ـ «السلسبيل فيما تكلم فيه الترمذي بجرح أو تعديل» لمحمد بن عبد الله الشنقيطي.

---

(١) انظر: «تدوين السنة» للدكتور محمد مطر الزهراني (ص٢٣١)، و«الأحاديث الحسان الغرائب في جامع الترمذي» للدكتور عبد الباري الأنصاري (ص٧٥).

٣ ـ «المتروكون ومروياتهم في كتاب الجامع للإمام الترمذي» دراسة حديثية نقدية، تقدم بها موسى سكر بوقس الأندونيسي، لنيل شهادة (الماجستير)، من كلية الشريعة بمكة المكرمة ـ جامعة أم القرى فيما بعد ـ عام (١٣٩٤هـ).

ثالثاً: أشهر الكتب التي اعتنت بالحكم على أحاديث «جامع الترمذي»:

١ ـ «صحيح سنن الترمذي» للشيخ للألباني.

٢ ـ «ضعيف سنن الترمذي» للشيخ للألباني.

٣ ـ «الأحاديث التي حسَّنها أبو عيسى الترمذي، وانفرد بإخراجها عن أصحاب الكتب الستة» للدكتور عبدالرحمن بن صالح محيي الدين. وأصله رسالة (ماجستير) في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، عام (١٤٠١هـ).

٤ ـ «الأحاديث الغريبة في جامع الترمذي» رسالة تقدم بها الدكتور محمد علي محمد صالح، لنيل شهادة (الدكتوراه)، في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، عام (١٤٠٥هـ).

٥ ـ «الأحاديث الحِسَان الغَرَائب في جامع الإمام التِّرِمذي» جمعاً ودراسةً حديثية، رسالة تقدم بها الدكتور عبد الباري بن حماد بن محمد الأنصاري لنيل الدرجة العالية الدكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، عام (١٤٢٣هـ).

رابعاً: أشهر المستخرجات على «جامع الترمذي»[1]:

١ ـ «المستخرج على جامع الترمذي» للحافظ أبي علي الحسن بن علي الطوسي ت (٣١٢هـ).

---

(١) انظر: «المدخل إلى جامع الإمام الترمذي» للدكتور الطاهر الأزهر خذيري (ص٥٨).

٢ ـ «المستخرج على جامع الترمذي» للحافظ أبي بكر أحمد بن علي ابن منجويه ت (٤٢٨هـ).

خامساً: أشهر مختصرات «جامع الترمذي»(١):

١ ـ «مختصر جامع الترمذي» لسليمان بن عبد القوي الطُّوفي ت (٧١٦هـ).

٢ ـ «مختصر جامع الترمذي» لفخر الدين محمد بن عقيل البالسي ت (٧٢٩هـ).

٣ ـ «الكوكب المضيء المنتزَع من سنن الترمذي» ليحيى بن حسن بن أحمد بن عثمان ت (٧٦٩هـ).

٤ ـ «مختصر سنن الترمذي» لأبي الفضل محمد بن عبد المحسن القلعي ت (١١٤٧هـ).

سادساً: أشهر شروح «جامع الترمذي»(٢):

١ ـ «النفح الشذي في شرح جامع الترمذي» لابن سيد الناس ت (٧٣٤هـ). وأدركته المنيَّة قبل إتمامه، وصل فيه إلى (باب: ما جاء أن الأرض كلَّها مسجد إلاَّ المقبُرة والحمام).

٢ ـ «عارضة الأحوذي في شرح جامع الترمذي» للحافظ أبي بكر ابن العربي المالكي ت (٥٤٣هـ).

---

(١) انظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة (١/ ٥٥٩)، و«المدخل إلى جامع الإمام الترمذي» للدكتور الطاهر الأزهر خذيري (ص٥٨).

(٢) انظر: «مقدمة تحفة الأحوذي» للمباركفوري (ص٣٦٩)، و«المدخل إلى جامع الإمام الترمذي» للدكتور الطاهر الأزهر خذيري (ص٥٦)، و«الأحاديث الحسان الغرائب في جامع الترمذي» للدكتور عبد الباري الأنصاري (ص٦٨).

٣ ـ «شرح جامع الترمذي» للحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي ت (٨٠٦هـ) وهو إكمال شرح ابن سيد الناس، ولم يكمله أيضاً، بلغ فيها إلى (كتاب البر والصلة)، (باب: ما جاء في الشفقة على المسلم).

٤ ـ «شرح الترمذي» للحافظ ابن رجب الحنبلي ت (٧٩٥هـ)، وهو مفقود، ولم يبق منه إلا «العلل»، وجزء يسير من (كتاب اللباس).

٥ ـ «شرح زوائد الترمذي على الصحيحين وأبي داود» للحافظ ابن الملقن ت (٨٠٤هـ).

٦ ـ «شرح جامع الترمذي» للحافظ سراج الدين البُلقيني ت (٨٠٥هـ) ولم يتمه.

٧ ـ «قوت المغتذي على جامع الترمذي» للحافظ جلال الدين السيوطي ت (٩١١هـ).

٨ ـ «تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي» للعلّامة عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري ت (١٣٥٥هـ)، وهو شرح حافلٌ، قدّم له بمقدمة على نمط «هدي الساري» للحافظ ابن حجر، تكلم فيها على علم الحديث ومصنفاته المختلفة، ثم على ما يتعلق بـ «جامع الترمذي»، من ترجمة مصنفه، ومنهجه، وفضائل كتابه، ورتبه، وشرطه، وشروحه، ومصطلحاته.

***

الباب الخامس

ترجمة الإمام النسائي ودراسة سننه

وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة الإمام النسائي.

الفصل الثاني: دراسة سنن الإمام النسائي.

***

الفصل الأول

ترجمة الإمام النسائي

وفيه عشرة مباحث:

المبحث الأول: كنيته، واسمه، ونسبه، ونسبته.

المبحث الثاني: ولادته.

المبحث الثالث: نشأته، ورحلاته.

المبحث الرابع: أشهر شيوخه.

المبحث الخامس: أشهر تلاميذه.

المبحث السادس: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المبحث السابع: منزلته في الجرح والتعديل.

المبحث الثامن: عقيدته.

المبحث التاسع: أشهر مؤلفاته.

المبحث العاشر: وفاته.

* * *

الفَصْلُ الأوَّلُ

ترجمة الإمام النسائي

*** المبحث الأول: كنيته، واسمه، ونسبه، ونسبته(١):**

هو الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني النَّسائي.

والنسائي: نسبة إلى (نَسا) بفتح النون والسين، وهي بلدة بخراسان، وتقع حالياً على سفح جبل في جنوب تركمانستان. ولا وجود لهذه البلدة في هذا الزمن.

أما سبب تسميتها بهذا الاسم فيقول السمعاني: «سمعتُ أن هذه البلدة سميت بهذا الاسم في ابتداء الإسلام، لأن المسلمين لما أرادوا فتحها كان رجالها غُيَّباً عنها فحاربت النساءُ الغزاة، فلما عرفت العرب ذلك كفوا عن الحرب، لأن النساء لا يحارَبن، وقالوا: وضعنا هذه القرية في النَّسا، يعنون: التأخير حتى يعود وقت عود رجالهن»(٢).

وقد فتحها المسلمون في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه سنة (٣٢هـ) على يد عبدالله بن عامر بن كريز القرشي رحمه الله.

---

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٧١/ ١٧٠)، و«وفيات الأعيان لابن خِلِّكان» (١/ ٧٧)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٣٢٨) ت (٤٨)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٤/ ١٢٥)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (١٤/ ٧٩٢).

(٢) «الأنساب» (١٣/ ٨٤ ـ ٨٥).

*** المبحث الثاني: ولادته:**

تكاد المصادر تتفق على أن الإمام النسائي ولد بنَسا سنة (٢١٥هـ).

وقد سُئل الإمام النسائي عن سنة مولده فقال[١]: «يشبه أن يكون في سنة خمس عشرة ومئتين»[٢].

وقيل: إنه وُلد سنة (٢١٤هـ)، قال تلميذه أبو سعيد عبدالرحمن بن أحمد بن يونس، صاحب «تاريخ مصر»: «رأيت بخطي في مسوداتي أنَّ مولده بنسا في سنة خمس عشرة ـ وقيل: أربع عشرة ـ ومئتين»[٣].

ولعله ولد في آخر سنة أربع عشرة، وأول خمس عشرة، فمن قال بالأول اعتبر الكسر، ومن قال بالثاني لم يعتبر الكسر.

وقد أغرب ابن الأثير[٤] والسيوطي[٥] فقالا: إن مولده سنة (٢٢٥هـ).

***

*** المبحث الثالث: نشأته ورحلاته:**

طلب الإمام النسائي العلم في صغره، فكانت أول رحلة له في طلب العلم خارج بلده سنة (٢٣٠هـ) وكان عمره يومئذ خمس عشرة سنة، حيث رحل إلى بغلان، قاصداً المحدث قتيبة بن سعيد البغلاني، فأقام عنده سنة وشهرين[٦].

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١/ ٣٣٨).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» (١/ ٣٣٨).

(٣) انظر: «وفيات الأعيان» (١/ ٧٨).

(٤) «مقدمة جامع الأصول» (١/ ١١٥).

(٥) «حسن المحاضرة» (١/ ٣٤٩).

(٦) انظر: «تهذيب الكمال» (١/ ٣٣٨).

ومن المعروف أن العلماء كانوا يأخذون العلم عن علماء بلدهم قبل أن يرحلوا لطلب العلم خارج بلدهم، مما يدل على أن الإمام النسائي طلب العلم قبل سن الخامسة عشر.

قال الذهبي: «وطلب العلم في صغره»[١].

واستمر الإمام النسائي في رحلاته العلمية في خراسان، ثم رحل إلى الحجاز والجزيرة ومصر والشام والعراق[٢] والثغور، واستوطن بمصر[٣].

قال المزي: «طاف البلاد، وسمع بخراسان، والعراق، والحجاز، ومصر، والشام، والجزيرة من جماعة يطول ذكرهم»[٤].

***

*** المبحث الرابع: أشهر شيوخه:**

إنَّ الرحلات الكثيرة إلى البلاد المختلفة التي حظي بها الإمام النسائي جعلته يأخذ عن شيوخ كُثُر في مختلف العلوم، وخاصة في علم الحديث، فقد روى في رحلاته هذه عن كبار المحدثين.

قال ابن حجر: «سمع من خلائق لا يحصون»[٥].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٢٥).

(٢) ومع ذلك لم يترجم له الخطيب البغدادي في تاريخه.

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٤/ ١٢٧)، و«المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» لابن الجوزي (١٣/ ١٥٦)، و«التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» لابن نقطة (١/ ١٥١).

(٤) «تهذيب الكمال» (١/ ٣٢٩).

(٥) «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٦).

وعدد شيوخه في «السنن الصغرى» (٣٣٥) شيخاً، وعدد شيوخه في «السنن الكبرى» الذين لم تَرِدْ لهم رواية في «السنن الصغرى» (١١٢) شيخاً.

وذكر ابن عساكر في كتابه: «المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل» (٤٤٤) شيخاً من شيوخه.

وقد أَلَّف الإمام النسائي رسالة باسم «تسمية الشيوخ» ذكر فيها بعض شيوخه، وعددهم (١٩٦) شيخاً[١].

ومن أشهر شيوخه:

١ ـ إسحاق بن راهويه المروزي ت (٢٣٨هـ).

٢ ـ عثمان بن محمد بن أبي شيبة ت (٢٣٩هـ).

٣ ـ قتيبة بن سعيد البغلاني ت (٢٤٠هـ).

٤ ـ علي بن حُجر المروزي ت (٢٤٤هـ).

٥ ـ عمرو بن علي الفلاس ت (٢٤٩هـ).

٦ ـ الحارث بن مسكين ت (٢٥٠هـ).

٧ ـ محمد بن بشار العَبْدي البصري المعروف بـ (بُنْدار) ت (٢٥٢هـ).

٨ ـ محمد بن المثنى العَنَزي البصري، المعروف بـ (الزَّمِن) ت (٢٥٢هـ).

٩ ـ الإمام محمد بن إسماعيل البخاري ت (٢٥٦هـ).

١٠ ـ محمد بن يحيى بن عبد الله الذُّهْلي النيسابوري ت (٢٥٨هـ).

* * *

---

(١) انظر: «المدخل إلى سنن الإمام النسائي» للنورستاني (ص٣٤).

❊ المبحث الخامس: أشهر تلاميذه:

إنَّ الرحلات التي قام بها الإمام النسائي جعلته يأخذ العلم عن حفَّاظ عصره، وبالتالي علا إسناده، وكثرت رواياته، فرحل إليه طلاب الحديث من أقطار العالم.

قال الذهبي: «رحل الحفاظ إليه، ولم يبق له نظير في هذا الشأن»(١).

وقد سرد الحافظ المزي (٥٧) راوياً عنه(٢).

ومن أشهر تلاميذه:

١ ـ أبو بشر الدولابي محمد بن أحمد بن حماد ت (٣١٠ هـ).

٢ ـ أبو عَوَانَةَ يعقوب بن إسحاق الإسفراييني ت (٣١٦هـ).

٣ ـ أبو جعفر الطَّحَاوي أحمد بن محمد بن سلامة ت (٣٢١هـ).

٤ ـ أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي ت (٣٢٢هـ).

٥ ـ أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن الأعرابي ت (٣٤٠هـ).

٦ ـ أبو سعيد بن يونس ـ صاحب «تاريخ مصر» ت (٣٤٧هـ).

٧ ـ أبو حاتم محمد بن حبان البستي ت (٣٥٤هـ).

٨ ـ أبو القاسم الطبراني سليمان بن أحمد ت (٣٦٠هـ).

٩ ـ أحمد بن محمد بن إسحاق بن السُّنِّي ت (٣٦٤هـ).

١٠ ـ أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني الحافظ ت (٣٦٥هـ).

❊❊❊

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٢٧).

(٢) «تهذيب الكمال» (١/ ٣٢٩).

* **المبحث السادس: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه:**

لقد حاز الإمام النسائي تقدير العلماء في عصره وبعد وفاته، وأثنوا عليه، وذلك لتقدمه في العلم، وخاصة في علم الحديث.

وهذه نبذة من ثناء العلماء عليه:

قال أبو علي الحافظ: «أخبرنا أبو عبد الرحمن النسائي الإمام في الحديث بلا مدافعة»(١).

وقال أبو أحمد بن عدي الحافظ: «سمعت منصوراً الفقيه وأحمد بن محمد بن سلامة الطحَاوي يقولان: أبو عبد الرحمن النسائي إمام من أئمة المسلمين»(٢).

وقال الدارقطني: «أبو عبد الرحمن مقدَّم على كل من يُذكر بهذا العلم من أهل عصره»(٣).

وقال السهمي(٤): «سُئل الدارقطني: إذا حدَّث أبو عبد الرحمن النسائي وابن خزيمة بحديثٍ أيهما تقدِّمه؟ فقال: أبو عبد الرحمن، فإنه لم يكن مثله، ولا أقدِّم عليه أحداً»(٥).

وقال المزي: «أحد الأئمة المبرزين، والحفاظ المتقنين، والأعلام المشهورين»(٦).

وقال الذهبي: «وكان من بحور العلم، مع الفهم، والإتقان، والبصر، ونقد الرجال، وحسن التأليف»(٧).

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٣١)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٣٣٣).

(٢) «الكامل في ضعفاء الرجال» (١/ ١٤٦).

(٣) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص ٨٣).

(٤) «سؤالات السهمي» للدارقطني (ص ١٣٣) ترجمة (١١١).

(٥) «سؤالات السهمي» للدارقطني (ص ١٣٣) ترجمة (١١١).

(٦) «تهذيب الكمال» (١/ ٣٢٩).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٢٧).

* **المبحث السابع: منزلته في الجرح والتعديل:**

يعدُّ الإمام النسائي أحد أبرز أئمة الجرح والتعديل ونقد الرجال، وقد تقدم ثناء أهل العلم عليه، وبيان مكانته في علم الحديث والعلل.

وقد ذكره الذهبي ضمن الطبقة السادسة في كتابه «ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل»[١].

وقد ألَّف الإمام النسائي كتاباً في الضعفاء والمتروكين، تكلَّم فيه عن قريبٍ من (٧٠٠) راوٍ.

وهناك رسالة علمية في الرجال الذين تكلم فيهم الإمام النسائي[٢]، وبلغ عددهم فيها (٢٦٧٩) رجلاً[٣].

ويعتبر الإمام النسائي من المتشددين في الجرح والتعديل.

قال أبو طالب أحمد بن نصر الحافظ: «مَن يصبر على ما يصبر عليه أبو عبد الرحمن النسائي؟! كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة، فما حدَّث بها، وكان لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة بها»[٤].

وقال الحافظ ابن طاهر: «سألتُ سعد بن علي الزنجاني عن رجل فوثقه، فقلتُ: قد ضعفه النسائي. فقال: يا بني! إن لأبي عبد الرحمن شرطاً في الرجال أشدَّ من شرط البخاري ومسلم».

---

(١) ترجمة رقم (٣٦٣).

(٢) رسالة دكتوراه في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، لفضيلة الدكتور قاسم علي سعد.

(٣) انظر: «المدخل إلى سنن الإمام النسائي» للنورستاني (ص٤٧).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (١/ ٣٣٥).

قال الذهبي معلقاً: «صَدَقَ، فإنه ليَّن جماعة من رجال صحيحي البخاري ومسلم»(١).

وقال الذهبي في ترجمة الحارث بن عبد الله الأعور: «وحديث الحارث في السنن الأربعة، والنسائي مع تعنته في الرجال، فقد احتج به وقوى أمره»(٢).

***

*** المبحث الثامن: عقيدته:**

الإمام النسائي على عقيدة أهل السنة والجماعة، ويتبيَّن ذلك من خلال مؤلفاته التي ألَّفها، وخاصة (كتاب الإيمان وشرائعه) من «سننه الصغرى»، فقد ذكر فيه أبواباً تتفق مع عقيدة أهل السنة والجماعة.

وقد نسب إليه بعضُ أهل العلم التشيعَ:

قال ابن خلكان: «وكان يتشيع»(٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وتشيُّع أمثاله من أهل العلم بالحديث كالنسائي وابن عبد البر وأمثالهما لا يبلغ إلى تفضيله على أبي بكر وعمر»(٤).

وقال الذهبي: «فيه قليلُ تشيعٍ وانحراف عن خصوم الإمام علي كمعاوية وعمرو، والله يسامحه»(٥).

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٣١).

(٢) «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٣٧) ت (١٦٢٧).

(٣) «وفيات الأعيان» (١/ ٧٧).

(٤) «منهاج السنة النبوية» (٧/ ٢٦٢).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٣٣).

وقال ابن كثير: «وقد قيل عنه: إنه كان ينسب إليه شيء من التشيع»[(١)].

وقال ابن تغري بردي: «وكان فيه تشيُّع حسنٌ»[(٢)].

والسبب في نسبة بعض أهل العلم له هذا التشيع يعود لأمرين:

١ ـ أنه صنف في فضائل علي رضي الله عنه في دمشق ـ رغم كثرة المخالفين ـ.

٢ ـ كلامه في معاوية رضي الله عنه، وذلك عندما سئل: ألا تُخرج فضائل معاوية؟ فقال: أي شيء أُخرج؟ حديث: «اللهمَّ لا تُشْبِعْ بطنَه»؟[(٣)].

وقد ردَّ العلماء هذه التهمة[(٤)]:

أولاً: الجواب عن الأمر الأول قد أوضحه النسائي نفسُه، وذلك أنه دخل دمشق وأهلُ الشام موقفهم من علي معروف ومشتهر، فبادر بتصنيفه «خصائص علي» رجاء أن يهديهم الله تعالى إلى الحق في مسألة تفضيل علي على معاوية رضي الله عنهما.

ثانياً: وأما الجواب عن الأمر الثاني، فالنسائي لم يقصد الغض من معاوية، ولكن جرى أهل العلم والفضل على أنهم إذا رأوا بعض الناس غلَوا في بعض الأفاضل، أنهم يطلقون فيهم بعض كلمات لكي يكفَّ الناس عن الغلو فيه.

وذكر المزي عن الحافظ ابن عساكر أنه روى قول النسائي في معاوية، ثم

---

(١) «البداية والنهاية» (١١/ ١٢٤).

(٢) «النجوم الزاهرة» (٣/ ١٨٨).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (١/ ٣٣٨). والحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب: من لعنه النبي ﷺ أو سبه أو دعا عليه، وليس هو أهلاً لذلك كان له زكاة وأجراً ورحمة (٤/ ٢٠١٠) رقم الحديث (٢٦٠٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) انظر: «مقدمة تحقيق خصائص علي» لأبي إسحاق الحويني (ص ١٦، ١٧، ١٨).

قال: «وهذه الحكاية لا تدل على سوء اعتقاد أبي عبد الرحمن في معاوية بن أبي سفيان، وإنما تدل على الكف عن ذكره بكل حال»(١).

ويدل على هذا أن النسائي سئل عن معاوية فقال: «إنما الإسلام كدارٍ لها باب، فباب الإسلام الصحابة، فمن آذى الصحابة فإنما أراد الإسلام، كمن نقر الباب إنما يريد دخول الدار، قال: فمن أراد معاوية فإنما أراد الصحابة»(٢).

ومما يؤكد ذلك:

١ ـ أن الإمام النسائي لما صنف كتاب «فضائل الصحابة» أخرج فيه أولاً فضائل الشيخين وعثمان وجعل علياً هو الرابعَ(٣).

٢ ـ وأيضاً أخرج في كتابه «فضائل الصحابة» حديثاً في فضل عمرو بن العاص رضي الله عنه(٤).

***

* المبحث التاسع: أشهر مؤلفاته(٥):

كان الإمام النسائي من المكثرين في التصنيف، وعامة كتبه تدور في إطار السنَّة بين الحديث والعلل والرجال.

---

(١) المصدر السابق (١/ ٣٣٩).

(٢) المصدر السابق (١/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠).

(٣) انظر: «فضائل الصحابة» (ص٣).

(٤) انظر: «المصدر السابق» (ص ٥٩).

(٥) انظر: «مقدمة تحقيق السنن الكبرى» للنسائي بإشراف شعيب الأرناؤوط (١/ ١٧ ـ ٢١)، و«مقدمة عمل اليوم والليلة» للنسائي بتحقيق فاروق حمادة (ص ٢٨).

وقد قال ابن الأثير: «له كتب كثيرة في الحديث والعلل وغير ذلك»(١).

ومن هذه المصنفات ما هو مطبوع، ومنها ما يزال مخطوطاً، ومن أشهر مؤلفاته:

١ ـ «السنن الصغرى» وسيأتي الكلام عليه.

٢ ـ «السنن الكبرى».

٣ ـ «تسمية من لم يروِ عنه غير رجل واحد».

٤ ـ «الطبقات».

٥ ـ «تسمية فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم».

٦ ـ «خصائص علي رضي الله عنه».

٧ ـ «الضعفاء والمتروكون».

٨ ـ «عمل اليوم والليلة».

٩ ـ «الإمامة والجماعة».

١٠ ـ «عِشرة النساء».

١١ ـ «الإعراب».

١٢ ـ «فضائل الصحابة».

١٣ ـ «فضائل القرآن».

١٤ ـ «تفسير القرآن».

***

---

(١) «جامع الأصول» (١/ ١١٥).

* **المبحث العاشر: وفاته:**

استقر الإمام النسائي في مصر، إلا أنه خرج منها قبل موته بثلاثة أشهر ونصف، وقد اتفقت المصادر على أنه توفي سنة (٣٠٣هـ)، إلا أنه اختُلف في الشهر الذي توفي فيه، وفي المكان.

فذهب الدارقطني[١] والحاكم[٢] إلى أنه توفي بمكة في شعبان.

وذهب أبو سعيد ابن يونس والطحاوي إلى أنه توفي في فلسطين لثلاث عشرة خلت من صفر[٣].

وقد رجح الذهبي ما قاله ابن يونس والطحاوي، فقال بعد أن ساق رواية ابن يونس: «هذا أصح، فإن ابن يونس حافظ يقظ، وقد أخذ عن النسائي، وهو به عارف»[٤].

رحم الله الإمام النسائي وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

* **فائدة:** الإمام النسائي آخر أصحاب الكتب الستة ولادةً ووفاةً.

* * *

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٤/ ١٣٣) و«تهذيب الكمالذ» (١/ ٣٤٠).

(٢) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٨٣). وانظر: «تهذيب الكمال» (١/ ٣٣٩) و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٤/ ١٣٢).

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٤/ ١٣٣) و«تهذيب الكمال» للمزي (١/ ٣٤٠).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٣٣).

الفصل الثاني

دراسة سنن الإمام النسائي

وفيه عشرة مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب.

المبحث الثاني: هل السنن الصغرى من تصنيف الإمام النسائي أو تلميذه ابن السُّنّي؟

المبحث الثالث: موضوع سنن النسائي.

المبحث الرابع: عدد كتب، وأبواب، وأحاديث سنن النسائي.

المبحث الخامس: أشهر رواة سنن النسائي.

المبحث السادس: قيمة سنن النسائي العلمية، ومنزلته بين الكتب الستة.

المبحث السابع: شرط الإمام النسائي في سننه.

المبحث الثامن: منهج الإمام النسائي في سننه.

المبحث التاسع: الإسناد العالي في سنن النسائي.

المبحث العاشر: عناية العلماء بسنن النسائي.

* * *

الفصل الثاني

دراسة سنن الإمام النسائي

*** المبحث الأول: اسم الكتاب[1]:**

لسنن الإمام النسائي أربعة أسماء:

الأول: «المجتبى» ـ بالباء ـ لأنَّ النسائي اصطفاه وانتقاه من «السنن الكبرى». وقد سمَّاه بهذا الاسم عدد من العلماء، كابن الأثير[2] والذهبي[3]، وغيرهما.

الثاني: «السنن الصغرى» تمييزاً له عن «السنن الكبر»، وقد سمَّاه بهذا الاسم عدد من العلماء، كالسيوطي[4]، وابن العماد[5]، وغيرهما.

الثالث: «سنن النسائي»: وهو الاسم الذي اشتَهر به الكتاب عند المتأخرين[6].

الرابع: «الصحيح» وقد سمَّاه بهذا الاسم عدد من العلماء: كابن منده، وابن السكن، وأبو علي النيسابوري، والدارقطني، وابن عدي، والخطيب البغدادي، وغيرهم[7].

---

(١) انظر: «المدخل إلى سنن الإمام النسائي» للنورستاني (ص٥٥).

(٢) انظر: «جامع الأصول» (١/ ١٩٧).

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٣١).

(٤) انظر: «حسن المحاضرة» (١/ ٣٤٩).

(٥) انظر: «شذرات الذهب» (٤/ ١٦).

(٦) انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (١/ ٣٢٨)، و«توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين (٩/ ٧٠)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٣٦).

(٧) انظر: «النكت على مقدمة ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٧٥).

ولعل مقصودهم من هذه التسمية: تحرِّيه وشدةُ شرطه إذا قورن بشرطِ غيره من أصحاب السنن.

والصواب: أنه لا يصح إطلاق الصحة عليه، بل فيه الصحيح المخرج في الصحيحين، وفيه ما هو على شرطهما، وفيه ما هو صحيح على شرط غيرهما، وفيه الضعيف، وقد بيَّنه النسائي نفسه.

***

*** المبحث الثاني: هل «السنن الصغرى» من تصنيف الإمام النسائي أو تلميذه ابن السُّنّي[(١)]؟**

الذي عليه أكثر أهل العلم أن «السنن الصغرى» من تصنيف الإمام النسائي، اختصره من «السنن الكبرى».

بينما يرى الإمام الذهبيُّ[(٢)] وتبعه ابن ناصر الدين الدمشقيُّ[(٣)] أن «السنن الصغرى» من انتقاء ابن السني.

والراجح في هذه المسألة ما عليه أكثر أهل العلم من أنَّ «المجتبى» من تأليف الإمام النسائي.

ومن أقوى الأدلة على ذلك:

١ ـ وجود نسخ خطيَّة قديمة تفيد بأنَّ «المجتبى» من تصنيف الإمام النسائي.

---

(١) انظر: «المدخل إلى سنن الإمام النسائي» للنورستاني (ص٦٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٢٥٦) في ترجمة ابن السني.

(٣) انظر: «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» (٣/ ٤٨) في ترجمة ابن السني المتوفى سنة ٣٦٤هـ.

٢ ـ أنَّ ابن السني ذاتَه نصَّ على أنَّه سمع «المجتبى» من النسائي في مواضع من الكتاب[١].

٣ ـ أنَّ في «المجتبى» أحاديث ليست في «السنن الكبرى»، فإنْ كان ابن السني هو المختصِرَ لها، فمن أين له هذه الأحاديث؟

وقد حرَّر هذه المسألة وأجاد في تفصيلها الدكتور فاروق حمادة في مقدمة تحقيقه لكتاب «عمل اليوم والليلة» للنسائي[٢]، ورجّح ما عليه أكثر أهل العلم من أن «السنن الصغرى» هي من تصنيف الإمام النسائي. وذكر الأدلة على ذلك.

***

*** المبحث الثالث: موضوع «سنن النسائي»:**

عنوان الكتاب وما فيه من كتب وأبواب يُشعر بأن موضوعه أحاديث الأحكام التي يستدلُّ بها الفقهاء، بالإضافة إلى نقد وتعليل لبعض الأحاديث.

***

*** المبحث الرابع: عدد كتب، وأبواب، وأحاديث «سنن النسائي»[٣]:**

بلغ عدد الكتب التي ذكرها الإمام النسائي في «السنن الصغرى» (٥٣) كتاباً.

وأما عدد الأبواب فقد بلغت (٢٥٧٢) باباً.

وأما عدد الأحاديث فقد بلغت (٥٧٥٨) حديثاً حسب ترقيم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وهو شامل للأحاديث المكررة.

---

(١) انظر على سبيل المثال: الحديث رقم (٤١٤٩)، والحديث رقم (٥٥٤٠).

(٢) (ص ٦٩ ـ ٧٣).

(٣) انظر: «المدخل إلى سنن الإمام النسائي» للنورستاني (ص٨١).

وأما عدد أحاديث «السنن الكبرى» فقد بلغت (١١٩٤٩) حديثاً حسب طبعة مؤسسة الرسالة.

ويجب التنبيه على أنَّه ثمة أبواب وأحاديث في «السنن الصغرى» انفردت عن «السنن الكبرى».

كما انفرد «السنن الصغرى» عن «الكبرى» بكتاب واحد، وهو (كتاب الإيمان وشرائعه).

ويلاحظ أيضاً بين «السنن الصغرى» و«السنن الكبرى» اختلاف في ترتيب الأبواب داخل الكتب.

* * *

*** المبحث الخامس: أشهر رواة «سنن النسائي»[1]:**

أولاً: رواة «السنن الصغرى»: «المجتبى».

لم يروِ سنن الإمام النسائي الصغرى إلا راوٍ واحد، وهو ابن السني: أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري، المعروف بابن السني ت (٣٦٤هـ).

ولعلّ هذا من الأسباب التي حملت البعض على زعم كونه هو الذي اختصره من «السنن الكبرى».

ثانياً: رواة «السنن الكبرى».

رواه عن الإمام النسائي عدد كثير من تلاميذه، من أشهرهم:

١ ـ عبد الكريم ابن الإمام النسائي ت (٣٤٤هـ).

٢ ـ أبو عبد الله محمد بن القاسم القرطبي، المعروف بابن سيّار ت (٣٢٧هـ).

---

(١) انظر: «المدخل إلى سنن الإمام النسائي» للنورستاني (ص٧٢).

٣ ـ أبو بكر محمد بن معاوية بن عبد الرحمن القرطبي، المعروف بابن الأحمر ت (٣٥٨هـ).

والنسخ المتوفرة الآن من «السنن الكبرى» والمطبوع منها أكثرُها من رواية ابن سيّار، وابن الأحمر.

قال السَّخاويُّ بعد ذكره لرواة السنن: «وبين رواياتهم اختلاف في اللفظ، والتقديم والتأخير، والزيادة والنقص، وأكبرُها وأتمها روايةُ ابن الأحمر»(١).

***

*** المبحث السادس: قيمة «سنن النسائي» العلمية، ومنزلته بين الكتب الستة:**

اتفق العلماء على أنَّ «سنن النسائي» أحد الكتب الستة الأصول التي يُرجع إليها في معرفة الحديث، وإليك بعضَ أقوال أهل العلم في الثناء عليه:

قال الحاكم: «فأما كلام أبي عبد الرحمن على فقه الحديث فأكثر من أن يذكر في هذا الموضع، ومن نظر في كتاب السنن له تحيَّر في حسن كلامه»(٢).

وقال ابن رشيد: «كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً، وأحسنها ترصيفاً، وكأنَّ كتابه جامع بين طريقتي البخاري ومسلم، مع حظ كبير من بيان العلل»(٣).

وقال السخاوي: «ولَعَمْري كتابه بديع لمن تدبَّره، وتفهَّم موضوعَه وكرَّره، وكم جواهر اشتمل عليها، وأزاهر انتعشت الأرواح بالدخول إليها»(٤).

---

(١) «بغية الراغب المتمني في ختم النسائي رواية ابن السني» (ص٥٢).

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص٨٢).

(٣) «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٤٨٤).

(٤) «بغية الراغب المتمني في ختم النسائي رواية ابن السني» (ص٤٥).

وتأتي منزلة «سنن النسائي» في الدرجة الثالثة، بعد الصحيحين، وذلك لقوة شرطه في الرجال وتحرِّيه، وقلة الأحاديث الضعيفة.

قال ابن رجب ـ بعد أن ذكر شرط الترمذي ـ: «وأبو داود قريب من الترمذي في هذا، بل هو أشد انتقاداً للرجال منه. وأما النسائي فشرطه أشد من ذلك، ولا يكاد يُخرِّج لمن يغلب عليه الوهم، ولا لمن فحش خطؤه وكثر»[(١)].

وقال ابن حجر: «فكم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي، تجنب النسائي إخراج حديثه، بل تجنب النسائي إخراج أحاديث جماعة من رجال الصحيحين.

وقال سعد بن علي الزنجاني: إن لأبي عبد الرحمن شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم».

وفي الجملة كتاب النسائي أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً[(٢)]. انتهى.

ويفهم من رموز ابن حجر في «تهذيب التهذيب» و«تقريب التهذيب» والسيوطي في «الجامع الصغير» أنه في المرتبة الخامسة بعد «الصحيحين» و«سنن أبي داود» و«جامع الترمذي»، فإنَّ أصحاب هذه الكتب عند رمزهم لمن أخرج الحديث يجعلون «سنن النسائي» بعد «الصحيحين» و«سنن أبي داود» و«جامع الترمذي»، وقبل «سنن ابن ماجه».

***

(١) «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٩٨).

(٢) «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٤٨٤).

* المبحث السابع: شرط الإمام النسائي في «سننه»[١]:

ينبغي أن يُعلم أن أكثر الأئمة ـ ومنهم الإمام النسائي ـ لم يبينوا شروطهم في كتبهم، وإنما استخرجها مَن بعدَهم بالنظر إلى كتبهم.

والذي يظهر أن مِن شرطه في «سننه» عدم اشتراط الصحة، وأنه ترك الرواية عن بعض الضعفاء أمثال ابنِ لهيعةَ ومَن دونَه.

قال النسائي: «لما عزمتُ على جمع السنن استخرتُ الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعضُ الشيء، فوقعت الخيرة على تركهم، فنزلتُ في جملة من الحديث كنتُ أعلو فيها عنهم»[٢].

وقال الحافظ أبو طالب أحمد بن نصر: «مَن يصبر على ما يصبر عليه النسائي؟ كان عنده حديثُ ابن لهيعة ترجمةً ترجمةً فما حدَّث منها بشيء»[٣].

وقال ابن منده: «سمعت محمد بن سعد البارودي بمصر يقول: كان من مذهب أبي عبدالرحمن النسائي أن يُخرج عن كل من لم يُجمَع على تركه»[٤].

والمراد: أنه يُخرج لكلِّ مَن لم يُجمَع على تركه من قِبَلِ المتشدِّدين والمعتدلين، فإذا جرَّحه المتشدِّد ووثقه المعتدل فإنه يُخرج له، لأنه لم يُجمَع على تركه[٥].

ولذا فإنَّ أحاديث «سنن النسائي» فيها الصحيح، والحسن، والضعيف، والمنكر.

***

(١) انظر: «المدخل إلى سنن الإمام النسائي» للنورستاني (ص١١٤).

(٢) المصدر السابق (١/ ٤٨٣).

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص٣٦).

(٥) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٧٥).

*** المبحث الثامن: منهج الإمام النسائي في «سننه»(١):**

١ ـ رتَّب كتابه على الكتب والأبواب.

٢ ـ يحرص في الباب الواحد على إخراج الحديث الصحيح إذا وجده، فإن لم يجد أخرج بعض الأحاديث الضعيفة التي يرى أن رواتها المضعَّفين ممن لم يُجمع الأئمة على ضعفهم وترك حديثهم(٢).

٣ ـ حكمه على الأحاديث في الغالب(٣).

٤ ـ أحياناً يصدِّر الباب بالاختلاف على الراوي(٤).

٥ ـ أحياناً يبيِّن أصح ما في الباب(٥).

٦ ـ الاهتمام بتمييز ألفاظ المتون(٦).

٧ ـ عنايته بتمييز صيغ التحديث للرواة(٧).

٨ ـ تقطيعه للحديث الواحد في أبواب متفرقة(٨).

---

(١) انظر: «المدخل إلى سنن الإمام النسائي» للنورستاني (ص١١١).

(٢) انظر على سبيل المثال: الحديث رقم (١٧٠).

(٣) انظر على سبيل المثال: الأحاديث رقم (١٧٨٢) و(٥١٣٤) و(٣٢٢٩).

(٤) انظر على سبيل المثال: باب الاختلاف على حبيب بن أبي ثابت في حديث ابن عباس في الوتر (٣/ ٢٣٦).

(٥) انظر على سبيل المثال: الحديث رقم (٤٢٥١).

(٦) انظر على سبيل المثال: الأحاديث رقم (٢٠) و(٥٣١) و(١٢٥١).

(٧) على سبيل المثال: كانت بينه وبين شيخه الحارث بن مسكين جفوة، فكان النسائي يحضر مجلسه متخفياً من وراء الباب، فإذا أراد أن يروي عنه قال: قُرئ على الحارث بن مسكين وأنا أسمع. ولم يكن يقو: أخبرنا أو حدثنا مع أنه كان يستطيع ذلك.

(٨) مثاله: تقطيعه لحديث عائشة رضي الله عنها (أنّ النبي ﷺ كان يصوم شعبان كلّه، ويتحرى =

٩ ـ بيانه الحديث المنقطع[١].

١٠ ـ بيانه الحديث المرسل[٢].

١١ ـ يعتني بنقد الرجال، وهو في الغالب لا يسكت عن الضعيف، بل يبيِّنه[٣].

١٢ ـ يبيِّن المهمل، ويوضِّح المبهم[٤].

١٣ ـ يشير للمتفِق والمفترق[٥].

١٤ ـ يُفسِّر الغريب أحياناً[٦].

١٥ ـ أحيانا يورد كلاماً من عنده يدل على فقه الحديث[٧].

***

*** المبحث التاسع: الإسناد العالي في «سنن النسائي»[٨]:**

أسانيد النسائي بشكل عام أسانيد عالية، فقد روى عن قتيبة بن سعيد، وأبي داود، وابن راهويه، ومحمد بن بشار، وهذا راجع لتبكيره بالسماع.

ومن الملاحظات المهمة في «سنن النسائي»: أنه لا يوجد فيها أيُّ حديث ثلاثي

= صيام الاثنين والخميس). حديث (٢١٨٦) و(٢٣٥٦).

(١) انظر على سبيل المثال: الأحاديث رقم (٤٣٨) و(٤٤٧) و(١٤٠٤).

(٢) انظر على سبيل المثال: الأحاديث رقم (٣٠٦) و(١٦٦٥) و(١٧٣٨).

(٣) انظر على سبيل المثال: الأحاديث رقم (١٣١٧) و(١٤٣٢) و(٣٨٤٢).

(٤) انظر على سبيل المثال: الأحاديث رقم (١٤) و(١٥) و(١٧).

(٥) انظر على سبيل المثال: الحديث رقم (٢٧٢٨).

(٦) انظر على سبيل المثال: الأحاديث رقم (٤٢) و(٥٣) و(٣٥٦٧).

(٧) انظر على سبيل المثال: الحديث رقم (٥٦١٠).

(٨) انظر: «المدخل إلى سنن الإمام النسائي» للنورستاني (ص١٥١).

الإسناد، وأعلى أسانيدها رباعي، وربما كان هذا ناتجاً من شدة تحرِّيه، حتى إنه ترك حديث ابن لهيعة من طريق قتيبة، وهي طريق عالية.

والأحاديث النازلة عند النسائي في «سننه» هي الأحاديث العشارية[1].

* * *

* **المبحث العاشر: عناية العلماء بـ«سنن النسائي»:**

يعدُّ هذا الكتاب من أهم دواوين السنة وكتب الحديث، وقد أولاه العلماء عناية تدل على مكانته عندهم، إلا أنَّ اعتناءهم به دون اعتنائهم بالـ«صحيحين»، و«سنن أبي داود»، و«جامع الترمذي».

أولاً: أشهر طبعات «سنن النسائي»[2]:

١ ـ طبعة دار التأصيل: في (٩) مجلدات، حقق الكتاب على (٨) نسخ خطية، بالإضافة إلى الطبعة الهندية.

٢ ـ طبعة «سنن النسائي» بشرح السيوطي وحاشية السندي، المحقق: مكتب تحقيق التراث الإسلامي، الناشر: دار المعرفة بيروت، عدد الأجزاء: (٨) في أربع مجلدات، توزيع: مكتبة المؤيد بالرياض.

٣ ـ طبعة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة بشرح السيوطي وحاشية السندي: وقد صدر عن دار البشائر الإسلامية.

٤ ـ «المجتبى» ومعه «زهر الربى على المجتبى» للحافظ السيوطي: الطبعة الهندية الأولى سنة (١٣٥٠هـ)، مجلدين ضخمين، عليه حواشٍ وتعليقات نفيسة.

---

(١) انظر على سبيل المثال: الحديث رقم (٩٩٦).

(٢) انظر: «من أفضل طبعات الكتب الستة» للدكتور خالد الردادي (ص٢٣).

٥ ـ الطبعة المصرية بالأزهر: إدارة محمد عبداللطيف بشرح السيوطي وحاشية السندي، قوبلت على عدة نسخ خطية، وهي أربع مجلدات كبار بثمانية أجزاء.

٦ ـ طبعة بيت الأفكار الدولية: في مجلد واحد، وصَدَّرها الناشر بقوله: طبعة مميزة بضبط النص فيها وتحقيقها، وتمييز أقوال المصنف عن الحديث، وتخريج الأحاديث من البخاري ومسلم، ووضع أحكام الشيخ الألباني عليها، وترجمة المصنف وأشياء أخرى.

٧ ـ طبعة مكتبة المعارف: تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، في مجلد واحد، وصَدَّرها الناشر بقوله: طبعة مميزة بضبط نصها، ووضع الحكم على الأحاديث والآثار، وفهرست الأطراف والكتب والأبواب.

ثانياً: أشهر كتب رجال «سنن النسائي»[(١)]:

١ ـ «تسمية شيوخ أبي عبد الرحمن النسائي» لأبي محمد عبد الله بن محمد الجهني.

٢ ـ «شيوخ النسائي» لأبي علي الحسين بن محمد الجَيَّاني ت (٤٩٨هـ).

٣ ـ «رجال النسائي» لأبي محمد عبد العزيز بن محمد الدروقي ت (٥٢٤هـ).

٤ ـ «شيوخ النسائي» لأبي بكر محمد بن إسماعيل بن محمد بن خلفون الأزدي ت (٦٣٦هـ).

٥ ـ «الرواة الذين ترجم لهم النسائي في كتابه الضعفاء والمتروكين وأخرج لهم في سننه» للدكتور عواد الخلف.

---

(١) انظر: «المدخل إلى سنن الإمام النسائي» للدكتور محمد النورستاني (ص١٠٦).

ثالثاً: أشهر الكتب التي اعتنت بالحكم على أحاديث «سنن النسائي»:

١ ـ «صحيح سنن النسائي» للشيخ الألباني.

٢ ـ «ضعيف سنن النسائي» للشيخ الألباني.

٣ ـ «الأحاديث التي أعلها النسائي بالاختلاف على الرواة في كتابه المجتبى» جمعاً ودراسة للدكتور عمر إيمان أبي بكر.

رابعاً: أشهر مختصرات «سنن النسائي»:

ـ «مختصر سنن النسائي» للدكتور مصطفى البغا.

خامساً: أشهر زوائد «سنن النسائي» على بقية الكتب الستة:

ـ «إسعاد الرائي بأفراد وزوائد النسائي على الكتب الخمسة» لسيد كسروي حسن.

سادساً: أشهر شروح «سنن النسائي»[1]:

١ ـ «زَهْر الرُّبَى على المجتبى»: لجلال الدين السيوطي ت (٩١١هـ).

٢ ـ «حاشية السندي على سنن النسائي» للعلامة أبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي ت (١١٣٨هـ).

٣ ـ «تيسير اليسرى بشرح المجتبى من السنن الكبرى» للعلامة عبد الرحمن البهكلي ت (١٢٤٨هـ)، وصل فيه إلى كتاب الحج، ولم يتمه، وقد حقِّق في رسائل علمية بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

٤ ـ «شروق أنوار المنن الكبرى الإلهية بكشف أسرار السنن الصغرى النسائية» للشيخ محمد المختار الشنقيطي ت (١٤٠٥هـ). وهو شرح نفيس واسع، لكنه توفي رحمه الله قبل أن يكمله.

---

(١) انظر: «المدخل إلى سنن الإمام النسائي» للدكتور محمد النورستاني (ص١٠٣).

٥ ـ «التعليقات السلفية على سنن النسائي» لمحمد عطاء الله حنيف ت (١٤٠٩هـ).

٦ ـ «ذخيرة العقبى في شرح المجتبى» للشيخ محمد بن علي بن آدم الإثيوبي، وهو شرح أجاد فيه وأفاد، لكنْ فيه طولٌ وتكرار.

***

البَابُ السَّادِسُ

ترجمة الإمام ابن ماجه، ودراسة سننه

وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة الإمام ابن ماجه.

الفصل الثاني: دراسة سنن الإمام ابن ماجه.

***

الفصل الأول

ترجمة الإمام ابن ماجه

وفيه عشرة مباحث:

المبحث الأول: كنيته، واسمه، ونسبه، ونسبته.

المبحث الثاني: ولادته.

المبحث الثالث: نشأته، ورحلاته.

المبحث الرابع: أشهر شيوخه.

المبحث الخامس: أشهر تلاميذه.

المبحث السادس: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المبحث السابع: منزلته في الجرح والتعديل.

المبحث الثامن: عقيدته.

المبحث التاسع: أشهر مؤلفاته.

المبحث العاشر: وفاته.

***

الفَصْلُ الأَوَّلُ

ترجمة الإمام ابن ماجه

*** المبحث الأول: كنيته، واسمه، ونسبه، ونسبته[1]:**

هو الإمام الحافظ الكبير الحجة المفسِّر، أبو عبد الله محمد بن يزيد الرَّبَعي مولاهم، القَزْوِيني.

والرَّبَعي: بفتح الراء والباء المنقوطة بواحدة وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى ربيعة بن نزار، وقلما يستعمل ذلك؛ لأن ربيعة بن نزار شَعبٌ واسع فيه قبائل عظام وبطون وأفخاذ، استُغني بالنسب إليها عن النسب إلى ربيعة[2].

ولا يُدرى إلى أيِّ هذه القبائل والبطون والأفخاذ يُنسب ابن ماجه[3].

والقَزْوِيني: بفتح القاف وسكون الزاي وكسر الواو والياء المنقوطة باثنتين من تحتها وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى قزوين، وهي إحدى المدائن المعروفة بنواحي أصبهان[4].

---

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥٦/ ٢٧٠)، و«وفيات الأعيان» لابن خِلِّكان (٤/ ٢٧٩)، و«تهذيب الكمال» (٢٧/ ٤٠) ت (٥٧١٠)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٣/ ٢٧٧)، و«التدوين في أخبار قزوين» (٢/ ٤٩)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (١٤/ ٦٠٨).

(٢) انظر: «الأنساب» للسمعاني (٦/ ٧٦) ت (١٧٤٨).

(٣) انظر: «وفيات الأعيان» لابن خِلِّكان (٤/ ٢٧٩).

(٤) انظر: «الأنساب» للسمعاني (١٠/ ٤١١) ت (٣٢٣٥).

وتقع حالياً بإيران شمال غربي مدينة طهران.

وقد فُتحت قزوين في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وأصبح البراء بن عازب رضي الله عنه أول والٍ عليها سنة (٢٤هـ) ومنذ ذلك الوقت دخلها الإسلام، واستوطنها الفاتحون العرب، وتسرب إليها اللسان العربي، وما كاد يطل القرن الثالث الهجري حتى اكتسبت قزوين شهرة كبيرة في فن الحديث، وبرز فيه عدد كبير من المحدثين.

و(ماجَهْ): بفتح الميم والجيم بينهما ألف: لقب أبيه. وقيل: لقب جده. وقيل: اسم أمه. والأول أصح[١].

واختلف العلماء المتأخرون في ضبط (الهاء) من (ماجه)؛ فمنهم من قال: إنها هاء ساكنة، ومنهم من قال: إنها تاء مربوطة. ومنهم من جوَّز الأمرين.

والراجح هو القول الأول، بأنها هاء ساكنة؛ فإن بعض الأسماء تبقى هاؤها وقفاً ووصلاً وهي (ماجَهْ ـ سِيْدَهْ ـ مَنْدَهْ...) ثم إنَّ الهاء أصلية فتثبت[٢].

***

* **المبحث الثاني: ولادته:**

تكاد المصادر التي ترجمت للحافظ ابن ماجه تُجمع على أنّه ولد بقزوين سنة (٢٠٩هـ).

***

---

(١) انظر: «التدوين في أخبار قزوين» (٢/ ٤٩)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٥٣٢).

(٢) انظر: «خاتمة سنن ابن ماجه» لمحمد فؤاد عبد الباقي (٢/ ١٥٢٠)، و«المدخل إلى سنن الإمام ابن ماجه» للشيخ نور الدين مسعي (ص١٧).

*** المبحث الثالث: نشأته، ورحلاته:**

كانت قزوين حاضرة من حواضر العلم، تموج بالحركة والنشاط العلمي، وتزخر بحلقات العلماء والفقهاء.

في هذا الجو العلمي عاش ابن ماجه حياته الأولى، فحفظ القرآن الكريم، وتردد على حلقات المحدثين التي امتلأت بها مساجد قزوين، حتى حصَّل قَدْرًا كبيرًا من الحديث، ثم تطلع إلى الرحلة في طلب الحديث، كما هي عادة العلماء(١).

وكان الإمام ابن ماجه من الأئمة الرحَّالين؛ قال المزي في ترجمته: «ذو التصانيف النافعة، والرحلة الواسعة»(٢).

وقد خرج ـ رحمه الله ـ سنة (٢٣٠هـ) في طلب الحديث ومشافهة الشيوخ، والتلقي عليهم، وكان عمره آنذاك (٢٢) سنة، فرحل إلى: خراسان، والبصرة، والكوفة، وبغداد، والشام، ومكة، والمدينة، ومصر، وغيرها من الأمصار(٣).

***

*** المبحث الرابع: أشهر شيوخه:**

رحلات الحافظ ابن ماجه إلى بلاد مختلفة مكَّنته من لقاء كثير من الأئمة والمحدِّثين، والأخذ منهم، والرواية عنهم.

قال المزي: «سمع بخراسان، والعراق، والحجاز، ومصر، والشام ـ وغيرها من البلاد ـ جماعةً يطول ذكرهم، قد ذكرنا منهم في كتابنا هذا مَن وقفنا عليه منهم». ومن أشهر شيوخه:

---

(١) انظر: «مقدمة ابن ماجه» لمحمد مصطفى الأعظمي (١/ ١٥).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٤٠).

(٣) انظر: «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٧٩).

١ ـ علي بن محمد الطَّنافِسي ت (٢٣٣هـ).

٢ ـ محمد بن عبد الله بن نُمير الهَمْداني الكوفي ت (٢٣٤هـ).

٣ ـ أبو بكر ابن أبي شيبة ت (٢٣٥هـ).

٤ ـ محمد بن الصبَّاح الجَرْجَرائي ت (٢٤٠هـ).

٥ ـ محمد بن رُمح بن المهاجر التُّجيبي مولاهم، المصري ت (٢٤٢هـ).

٦ ـ هشام بن عمار السُّلَمي الدمشقي ت (٢٤٥هـ).

٧ ـ محمد بن العلاء بن كُريب الهَمْداني الكوفي ت (٢٤٧هـ).

٨ ـ محمد بن بشار العَبْدي البصري المعروف بـ (بُنْدار) ت (٢٥٢هـ).

٩ ـ محمد بن المثنى العَنَزي البصري، المعروف بـ (الزَّمِن) ت (٢٥٢هـ).

١٠ ـ محمد بن يحيى بن عبد الله الذُّهْلي النيسابوري ت (٢٥٨هـ).

* * *

*** المبحث الخامس: أشهر تلاميذه:**

بعد رحلة شاقة استغرقت أكثر من خمسة عشر عامًا عاد ابن ماجه إلى قزوين، واستقر بها، منصرفًا إلى التأليف والتصنيف ورواية الحديث، بعد أن طارت شهرته، وقصده الطلاب من كل مكان، حتى صار ـ كما قال الذهبي ـ: «حافظ قزوين في عصره»[١].

وكان من أشهر من تتلمذ على يديه وأخذ عنه العلم:

١ ـ أبو عبد الله محمد بن عيسى الصفَّار القزويني ت (٣٠٧هـ).

---

(١) «سير أعلم النبلاء» (١٣/ ٢٧٧).

٢ ـ أبو الحسن علي بن سعيد بن عبد الله العسكري ت (٣١٣هـ).

٣ ـ أحمد بن إبراهيم القزويني ت (٣٢٧هـ).

٤ ـ أبو داود سليمان بن يزيد بن سليمان القزويني ت (٣٣٩هـ).

٥ ـ أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة القزويني القطَّان ت (٣٤٥هـ).

٦ ـ أبو الطيّب أحمد بن روح بن زياد الشعراني البغدادي ت (٣٦٩هـ).

* * *

*** المبحث السادس: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه:**

أطبق جميع من ذكره على عدالته وإمامته، ومكانته العلمية العالية، وإليك بعض أقوال أهل العلم في الثناء عليه:

قال أبو يعلى الخليلي: «ثقة كبير، متفق عليه، محتج به، له معرفة بالحديث وحفظ»[1].

وقال الرافعي: «إمام من أئمة المسلمين، كبير متقن، مقبول بالاتفاق»[2].

وقال ابن خِلِّكان: «كان إماماً في الحديث عارفاً بعلومه وجميع ما يتعلق به»[3].

وقال الذهبي: «الحافظ، الكبير، الحجة، المفسر»[4].

وقال أيضاً: «كان ابن ماجه حافظاً ناقداً صادقاً، واسع العلم»[5].

---

(١) المصدر السابق (١٣/ ٢٧٩).

(٢) «التدوين في أخبار قزوين» (٢/ ٤٩).

(٣) «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٧٩).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٧).

(٥) المصدر السابق.

وقال ابن كثير: «صاحب كتاب السنن المشهورة، وهي دالة على عمله وعلمه، وتبحره واطلاعه، واتباعه للسنة النبوية في الأصول والفروع»(١).

***

*** المبحث السابع: منزلته في الجرح والتعديل:**

تقدم وصف العلماء لابن ماجه بالحفظ والنقد والصدق والإمامة في الحديث، وهذا يدلُّ على سعة علمه بأحوال الرجال وأحوال مروياتهم.

وقد ذكره الذهبي ضمن الطبقة السادسة في كتابه «ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل»(٢).

إلا أنه ليس من المكثرين للكلام في هذا الباب، فلا تكاد تجد له في «السنن» إلا كلمات يسيرة في مواضع قليلة(٣).

ويظهر من خلال صنيعه في «السنن» أنه كان من المتساهلين، بدليل إخراجه حديث رواة كثيرين من الضعفاء والمتروكين والوضاعين، كما سيأتي.

***

*** المبحث الثامن: عقيدته:**

كان الإمام ابن ماجه على عقيدة أهل السنة والجماعة، ويدل على ذلك تراجمه للأبواب الدالة على عقيدة السلف الصالح، وخاصة الأبواب التي ترجم لها في مقدمة كتابه «السنن»، كـ: (باب اتباع سنة رسول الله ﷺ)، و(باب

---

(١) «البداية والنهاية» (١٤/ ٦٠٨).

(٢) ترجمة (٣٦١).

(٣) انظر على سبيل المثال الأحاديث رقم: (٦١)، (٢٥٦)، (١٧٥٢)، (٢٠٥١).

اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين)، و(باب اجتناب البدع والجدل)، و(باب اجتناب الرأي والقياس)، و(بابٌ في الإيمان والقدر)، و(باب فضائل أصحاب رسول الله ﷺ)، و(بابٌ في ذكر الخوارج)، و(باب فيما أنكرت الجهمية)، وغيرها من الأبواب المنشورة في «سننه».

قال ابن كثير: «صاحِب كتاب السنن المشهورة، وهي دالة على عمله وعلمه وتبحره واطلاعه واتباعه للسنة في الأصول والفروع»(١).

* * *

*** المبحث التاسع: أشهر مؤلفاته(٢):**

رغم أنَّ الإمام ابن ماجه كان عالماً، إلا أنه لم يكن من المكثرين في التأليف، ولم تذكر المصادر التي ترجمت له سوى ثلاثة كتب، وهي:

١ ـ كتاب «السنن» وقد طبقت شهرته الآفاق، وبه عُرف ابن ماجه، واحتل مكانته المعروفة بين كبار الحفاظ والمحدثين. وسيأتي الكلام عليه.

٢ ـ «تفسير القرآن»: وصفه ابن كثير بأنه تفسير حافل(٣).

٣ ـ «التاريخ»: أرَّخ فيه من عهد الصحابة إلى عصره، وظل موجودًا بعد وفاته مدة طويلة، قال الحافظ ابن طاهر المقدسي المتوفى سنة (٥٠٧هـ): «رأيتُ له بقزوين تاريخاً على الرجال والأمصار، من عهد الصحابة إلى عصره»(٤).

---

(١) «البداية والنهاية» (١٤/ ٦٠٨).

(٢) انظر: «المدخل إلى سنن الإمام ابن ماجه» للشيخ نور الدين مسعي (ص٣٤).

(٣) المصدر السابق (١٤/ ٦٠٩).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٤١).

وقال عنه ابن كثير بأنه «تاريخ كامل»[١].

ووصفه ابن خلكان بأنه «تاريخ مليح»[٢].

ومن المؤسف أننا في الوقت الحاضر لا ندري شيئاً عن «تفسيره» ولا عن «تاريخه».

***

* **المبحث العاشر: وفاته:**

أمضى ابن ماجه بقية عمره في قزوين خادمًا للحديث معنيًّا بروايته، مقبلاً على تلاميذه، حتى توفي يوم الاثنين، ودفن يوم الثلاثاء الموافق (٢٢) من رمضان (٢٧٣هـ)، وله أربع وستون سنة.

وقيل: مات سنة خمس وسبعين[٣].

والأول أصح، كما قال الذهبي[٤].

وقد رثاه محمد بن الأسود القزويني بأبيات أولُها:

لقد أوهى دعائمَ عرشِ علمٍ وضَعْضَعَ ركنَه فَقْدُ ابن ماجه[٥]

رحم اللهُ الإمامَ ابن ماجه رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جناته، جزاء ما بذله لخدمة الإسلام والمسلمين.

***

---

(١) «البداية والنهاية» (١٤/ ٦٠٩).

(٢) «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٩٧).

(٣) انظر: «تهذيب التهذيب» (٩/ ٥٣١).

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٩).

(٥) انظر: «تهذيب التهذيب» (٩/ ٥٣٢).

الفصل الثاني

دراسة سنن الإمام ابن ماجه

وفيه عشرة مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب.

المبحث الثاني: موضوع سنن ابن ماجه.

المبحث الثالث: ميزات سنن ابن ماجه.

المبحث الرابع: عدد كتب، وأبواب، وأحاديث سنن ابن ماجه.

المبحث الخامس: أشهر رواة سنن ابن ماجه.

المبحث السادس: قيمة سنن ابن ماجه العلمية، ومنزلته بين الكتب الستة.

المبحث السابع: شرط الإمام ابن ماجه في سننه.

المبحث الثامن: منهج الإمام ابن ماجه في سننه.

المبحث التاسع: الإسناد العالي في سنن ابن ماجه.

المبحث العاشر: عناية العلماء بسنن ابن ماجه.

***

الفَصْلُ الثَّانِي

دراسة سنن الإمام ابن ماجه

*** المبحث الأول: اسم الكتاب:**

عامة من ترجم للإمام ابن ماجه سمَّى كتابه بالسنن، وهو مشهور بالإضافة إلى مؤلفه، فيقال: «سنن ابن ماجه».

وقد ورد عن ابن ماجه تسميته لكتابه بـ«السنن»، حيث قال: «عرضت هذه «السنن» على أبي زرعة الرازي، فنظر فيه، وقال: أظن إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع، أو أكثرها»(1).

* * *

*** المبحث الثاني: موضوع «سنن ابن ماجه»:**

عنوان الكتاب وما فيه من كتب وأبواب يُشعر بأن موضوعه أحاديث الأحكام التي يستدلُّ بها الفقهاء.

* * *

*** المبحث الثالث: ميِّزات «سنن ابن ماجه»(2):**

١ ـ ترجم لأبواب كتابه بعناوين تجمع بين الدقة والإيجاز، مع حسن الترتيب.

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٨).

(٢) انظر: «المدخل إلى سنن الإمام ابن ماجه» للشيخ نور الدين مسعي (ص٤٦).

قال ابن كثير: «وهو كتاب قوي التبويب في الفقه»[١].

٢ ـ كثرة زوائده على الكتب الخمسة.

قال ابن حجر: «وإنما عدل ابن طاهر ومن تبعه عن عدِّ «الموطأ» إلى عدِّ «ابنِ ماجه»، لكون زيادات «الموطأ» على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيرةً جداً، بخلاف ابن ماجه، فإن زياداته أضعاف زيادات «الموطأ»».

وقد أحصى الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي هذه الأحاديث الزوائد حيث بلغت (١٣٣٩) حديثاً، منها (٤٢٨) حديثاً صحيح الإسناد، ومنها (١٩٩) حديثاً حسن الإسناد، ومنها (٦١٣) حديثاً ضعيف الإسناد، ومنها (٩٩) حديثاً ما بين واهٍ أو منكر أو مكذوب.

٣ ـ سرده للأحاديث باختصار من غير تكرار في الغالب.

قال صديق حسن خان: «وفي الواقع: الذي فيه من حسن الترتيب، وسرد الأحاديث بالاختصار من غير تكرار، ليس في أحد من الكتب»[٢].

٤ ـ أخلى كتابه من الموقوفات والمقطوعات إلا المقدمة.

***

*** المبحث الرابع: عدد كتب، وأبواب، وأحاديث «سنن ابن ماجه»:**

قال أبو الحسن القطان: «جملة كتاب السنن هو اثنان وثلاثون كتاباً، فيها ألف باب وخمسُ مئة باب، فمن جملة الأبواب أربعة آلاف حديث»[٣].

---

(١) «الباعث الحثيث» (ص ٢٤١).

(٢) «الحطة في ذكر الصحاح الستة» (ص٢٢١).

(٣) انظر: «التقييد لمعرفة رواة السنن المسانيد» (ص ١٢٠).

ومثله في عدد الكتب قول الذهبي: «وعدد كتب «سنن ابن ماجه» اثنان وثلاثون كتاباً»[١].

ولقد قام الأستاذ المحقق محمد فؤاد عبد الباقي ـ رحمه الله ـ بإحصاء دقيق لكتب وأبواب وأحاديث «سنن ابن ماجه» فكانت (٣٧) كتاباً، و(١٥١٥) باباً، و(٤٣٤١) حديثاً.

بينما بلغت الأحاديث في نسخة الأعظمي (٤٣٩٧) حديثاً.

ولعل السبب في اختلاف أعداد الكتب والأبواب والأحاديث وترتيبها يعود إلى اختلاف الروايات للكتاب الواحد، خصوصاً عندما يكون الكتاب مشهوراً ويرويه جماعة كبيرة من العلماء، والله أعلم.

وما ذكره أبو الحسن القطان من عدد الأحاديث هو عدد تقريبي، من باب التغليب أو التقريب، كما هي العادة في الأعداد الكبيرة.

***

*** المبحث الخامس: أشهر رواة «سنن ابن ماجه»:**

من رواة «سنن ابن ماجه» المشهورين ستةٌ، أربعة ذكرهم الرافعي[٢]، وزاد عليه ابن حجر[٣] اثنين، وهؤلاء الستة هم:

١ ـ أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة القزويني القطَّان.

٢ ـ سليمان بن يزيد القزويني.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٨٠).

(٢) «التدوين في أخبار قزوين» (٢/ ٤٩).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٩/ ٥٣٢).

٣ ـ أبو جعفر محمد بن عيسى المطوعي الأبهري.

٤ ـ أبو بكر حامد بن ليثويه الأبهري.

٥ ـ سعد بن محمد البروجردي الملقب بـ (سعدون).

٦ ـ إبراهيم بن دينار الورّاق الجَوسَقي الهمداني.

فهؤلاء ستة من رواة «سنن ابن ماجه»، وأشهرهم أبو الحسن القطَّان، ومن طريقه اشتَهر «سنن ابن ماجه»، وبه يتصل الإسناد، وبقية الروايات اندثرت في وقت مبكر.

وهذه الروايات بينها شيء من التفاوت، فقد ذكر المزي بعض الزيادات في رواية إبراهيم بن دينار على رواية غيره[١].

وذكر ابن حجر أنه وقف على نسخة صحيحة مجوَّدة من رواية سعدون عن ابن ماجه، وفيها عدة أحاديث في الطهارة لم يرها في رواية غيره[٢].

ولرواية أبي الحسن القطان زيادات على «سنن ابن ماجه»، أغلبها موجود في (كتاب الطهارة)، وله كلام في تعليل بعض الأحاديث.

قال ابن نقطة: «حدث بكتاب «السنن» لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه، القزويني، وله فيها زيادات عن جماعة من شيوخه»[٣].

وقال الذهبي: «وفي غضون كتابه أحاديث يعلها صاحبه الحافظ أبو الحسن ابن القطان»[٤].

***

---

(١) «تحفة الأشراف» (١١/ ٣٧٤) ح (١٦٠٠١).

(٢) «النكت الظراف بهامش تحفة الأشراف» (٤/ ٣٥) ح (٤٥١١).

(٣) «التقييد لمعرفة رواة السنن المسانيد» (ص٤٠١).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٩).

*** المبحث السادس: قيمة «سنن ابن ماجه» العلمية، ومنزلته بين الكتب الستة:**

يعدُّ هذا الكتاب أحد أهم دواوين الإسلام وأصول السنة، وقد أثنى عليه غير واحد أهل العلم:

قال ابن ماجه: «عرضت هذه السنن على أبي زرعة الرازي، فنظر فيه وقال: أظن إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع، أو أكثرها»(١).

وقال محمد بن طاهر: «ولعمري إن كتاب أبي عبد الله بن ماجه من نظر فيه علم مزية الرجل؛ من حسن الترتيب، وغزارة الأبواب، وقلة الأحاديث، وترك التكرار»(٢).

وقال الرافعي: «ويُقْرن «سننه» بـ «الصحيحين» و«سنن أبي داود» و«النسائي» و«جامع الترمذي»، وسمعت والدي ـ رحمه الله ـ يقول: عُرض كتاب «السنن» لابن ماجه على أبي زرعة الرازي فاستحسنه»(٣).

وقال ابن كثير: «وهو كتاب قوي التبويب في الفقه»(٤).

وقال ابن حجر: «كتابه في السنن جامع جيد كثير الأبواب والغرائب»(٥).

ويُعد «سنن ابن ماجه» سادسَ الكتب الستة، والسببُ الذي جعل مرتبته دون الكتب الخمسة هو إخراجه لرجال متَّهمين بالكذب وسرقة الأحاديث.

---

(١) المصدر السابق (١٣/ ٢٧٨).

(٢) انظر: «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» (ص ١٢٠).

(٣) «التدوين في أخبار قزوين» (٢/ ٤٩).

(٤) «الباعث الحثيث» (ص٢٤١).

(٥) «تهذيب التهذيب» (٩/ ٥٣١).

قال الذهبي: «وإنما غض من رتبة «سننه» ما في الكتاب من المناكير، وقليلٍ من الموضوعات»(١).

وأوّل من جعله سادسَ الكتب الستة محمد بن طاهر المقدسي في كتابيه: «أطراف الكتب الستة» و«شروط الأئمة الستة». ثم تبعه على ذلك الحافظ عبد الغني المقدسي في كتابه: «الكمال في أسماء الرجال»، ثم تابعهما الحفاظ على ذلك إلى يومنا هذا.

ومن أهل العلم من جعل «الموطأ» للإمام مالك سادسَ الكتب الستة؛ لأنه أعلى درجة من «سنن ابن ماجه»، كما فعل رزين بن معاوية في كتابه «التجريد للصحاح الستة»، وابن الأثير في كتابه «جامع الأصول».

ومنهم من جعل «سنن الدارمي» سادس الكتب الستة، كمغلطاي والعلائي، لأنه قليل الرجال الضعفاء والأحاديث المنكرة والشاذة.

والسبب في جعل «سنن ابن ماجه» أحد الكتب الستة: هو كثرة زوائده على الكتب الخمسة.

قال ابن حجر: «وإنما عدل ابن طاهر ومن تبعه عن عد «الموطأ» إلى عدِّ «ابن ماجه» لكون زيادات «الموطأ» على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيرة جداً، بخلاف «ابن ماجه»، فإن زياداته أضعاف زيادات «الموطأ» فأرادوا بضمِّ كتاب ابن ماجه إلى الخمسة تكثير الأحاديث المرفوعة، والله أعلم»(٢).

***

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٨).

(٢) «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٤٨٧).

*** المبحث السابع: شرط الإمام ابن ماجه في «سننه»:**

كثير من العلماء المصنفين لم يبيِّنوا شرطهم في مؤلفاتهم، وإنما يُعرف شرطهم من خلال سبر كتبهم، ومن هؤلاء العلماء الإمام ابن ماجه، فهو لم يُبِن عن شرطه في كتابه «السنن».

قال محمد بن طاهر: «اعلم أن البخاري ومسلماً ومَن ذكرنا بعدهم ـ أهل السنن ـ لم ينقل عن أحد منهم أنه قال: شرطتُ أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم، فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم»[(١)].

قال ابن الملقن: «وأما سنن أبي عبد الله بن ماجه القزويني: فلا أعلم له شرطاً»[(٢)].

والذي يظهر من صنيع ابن ماجه في كتابه «السنن» أنه قصد جمع أحاديث الأحكام التي استدلَّ بها الفقهاء دون اشتراط الصحة، فتجد في «سننه» الصحيح، والحسن، والضعيف، والمنكر، بل والموضوع.

قال الحافظ ابن حجر: «وفي الجملة فكتاب النسائي أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً، ويقاربه كتاب أبي داود وكتاب الترمذي، ويقابله في الطرف الآخر كتاب ابن ماجه، فإنه تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث»[(٣)].

***

---

(١) «شروط الأئمة الستة» (ص١١).

(٢) «البدر المنير» (١/ ٣٠٧).

(٣) «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٤٨٤).

*** المبحث الثامن: منهج الإمام ابن ماجه في «سننه»:**

كتاب «السنن» لابن ماجه كتاب يجمع أحاديث الأحكام التي يَستدلُّ بها الفقهاء، وقد نهج الإمام ابن ماجه منهج الإمام أبي داود والترمذي والنسائي في سننهم، لذلك جاء منهجه في سننه يقارب منهج من سبقه في تصنيف السنن. ويتضح منهجه في سننه في النقاط الآتية:

١ ـ افتتح كتابه بمقدمةٍ نفيسة، اشتملت على الحثِّ على اتباع سنة الرسول ﷺ، ثم اتباع سنة الخلفاء الراشدين، واجتناب البدع والجدل، واجتناب الرأي والقياس، وباب في الإيمان والقدر، وفضائل الصحابة، والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ، والرد على بعض الفرق الضالة كالجهمية، وإظهار فوائد العلم ومزاياه.

٢ ـ رتب كتابه ترتيباً فقهياً على الكتب والأبواب، فيذكر الكتاب، ويذكر تحت كل كتاب أبواباً، وتحت كل باب عدة أحاديث.

٣ ـ ترجم لأبواب كتابه بعناوين تجمع بين الدقة والإيجاز.

٤ ـ يذكر الأحاديث بأسانيدها.

٥ ـ يسرد الأحاديث في موضع واحد بلا تكرار في الغالب[١].

٦ ـ لا يحكم على ما يورده من الأحاديث إلا نادراً[٢].

٧ ـ يستعمل طريقة التحويل عند نقطة الالتقاء بقوله: «قالا» أو «قالوا»[٣].

---

(١) انظر على سبيل المثال الحديث رقم: (٢٧٧)، والحديث رقم (٢٧٨)، والحديث رقم (٢٧٩).

(٢) انظر على سبيل المثال الحديث رقم: (١٣٨٥)، والحديث رقم (١٥٦٨)، والحديث رقم (٢٥١٤).

(٣) انظر على سبيل المثال الحديث رقم: (٣٩)، والحديث رقم (١٧٧).

٨ ـ يستعمل العطف على الشيوخ بكثرة دون الإشارة غالباً إلى صاحب اللفظ، وربما ميّز صاحب اللفظ[١].

٩ ـ يسوق ابن ماجه أسانيد الشواهد والمتابعات ويعقبها بقوله: «مثله» أو: «نحوه»[٢].

١٠ ـ يعرِّف ببعض الرواة ويميّزهم[٣].

١١ ـ التنبيه على التفرُّد، وغرابة أحاديث الرواة[٤].

١٢ ـ يشرح أحياناً الألفاظ الغريبة الواردة في الحديث[٥].

١٣ ـ نادراً ما يرجّح بين الأحاديث المتعارضة[٦].

* * *

*** المبحث التاسع: الإسناد العالي في «سنن ابن ماجه»:**

أعلى ما عند ابن ماجه في «سننه» من الأسانيد هي الثلاثيات، وعددُها خمسة[٧]، غير أنَّ جميعها ضعيفة لا تصح، يرويها ابن ماجه بإسناد واحد، من طريق شيخه جُبارة بن مغلِّس، عن كثير بن سُليم الضَّبي، عن أنس بن مالك رضي الله عنه. وجُبارة وكثير كلاهما ضعيفان.

وأنزلُ ما عنده في «سننه» من الأسانيد هي الثمانيات، وهي قليلة[٨].

---

(١) انظر على سبيل المثال الحديث رقم: (٢٠٠٢)، والحديث رقم (٢٩٧٦).

(٢) انظر على سبيل المثال الحديث رقم: (٤٤)، والحديث رقم (٧٠).

(٣) انظر على سبيل المثال الحديث رقم: (٢٨٣٥)، والحديث رقم (٢٧٨١).

(٤) انظر على سبيل المثال الحديث رقم: (٢١٤٣)، والحديث رقم (١١٠٨)، والحديث رقم (٢١٦٢).

(٥) انظر على سبيل المثال الحديث رقم: (٧٥٦)، والحديث رقم (٢١٩٣).

(٦) انظر على سبيل المثال الحديث رقم: (١٥١٨).

(٧) وهي ذات الأرقام: (٣٢٦٠)، (٣٣١٠)، (٣٣٥٦)، (٣٤٧٩)، (٤٢٩٢).

(٨) انظر على سبيل المثال الحديث رقم: (٥٥٧).

* **المبحث العاشر: عناية العلماء بـ«سنن ابن ماجه»:**

حاز كتاب «سنن ابن ماجه» عنايةً من أهل العلم، إلا أنَّ تلك العناية كانت دون غيرها من بقية الكتب الستة، ومن هذه العناية:

أولاً: أشهر طبعات «سنن ابن ماجه»(١):

١ ـ طبعة بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، في مجلدين، طُبعت في دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، وصوَّرتها كثير من الدور بعد ذلك، وهي المشتهِرة بين الناس، وهي متوفرة في كثير من المكتبات.

٢ ـ طبعة بتحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، في أربعة مجلدات، طبعها على نسخة خطية وحيدة، وبسبب ذلك نقصت طبعته أكثر من خمسين حديثًا عن طبعة محمد فؤاد عبد الباقي.

٣ ـ طبعة بتحقيق: الدكتور بشار عواد، في خمسة مجلدات، اعتمد فيها على الطبعتين المتقدمتين مع مخطوطة جار الله المنسوخة أول القرن السابع، ونسخة الأوقاف ببغداد، وهي متأخرة جداً في القرن الثاني عشر، والمسند الجامع له، وتحفة الأشراف، ثم انتقد الطبعتين السابقتين انتقادًا حادًّا جدًّا.

٤ ـ «سنن ابن ماجه» بشرح السندي، بحاشية تعليقات «مصباح الزجاجة» للبوصيري، تحقيق: الشيخ خليل مأمون شيحا، ملونة ومرقمة حسب «المعجم المفهرس»، و«تحفة الأشراف»، الناشر: دار المعرفة بيروت، عدد المجلدات خمسة مع الفهارس، وهي طبعة جيدة.

٥ ـ طبعة بتحقيق: عصام موسى هادي، ضبطت على (٧) نسخ خطية، ومضاف

---

(١) انظر: «من أفضل طبعات الكتب الستة» للدكتور خالد الردادي (ص٢٥).

إليها آخر أحكام الإمام الألباني، وذكر رقم الحديث في «تحفة الأشراف»، وتمييز زيادات ابن القطان وأشياء أخرى، نشرتها دار الصديق ومؤسسة الريان، في مجلد واحد.

٦ ـ طبعة مؤسسة الرسالة: في (٥) مجلدات، قام بتحقيقها: شعيب الأرناؤوط وآخرون، اعتمدوا على (٣) نسخ خطية غاية في الجودة، ومن مميزاتها العناية بتخريج الأحاديث ودراستها والحكم عليها.

٧ ـ طبعة بتحقيق: علي الحلبي، وهي مطبوعة مع «زوائد» البوصيري، وفيها انتقد طبعة فؤاد عبد الباقي كصنيع بشار عواد، وقال: إنه اعتمد فيها على نسخة في القرن الثامن مقابلة على نسخة الحافظ المنذري، ونسخة أخرى في كوبريلي من القرن الثامن أيضاً، ومن ميزاتها تصحيحها على إحدى الطبعات الهندية القديمة، والمسند الجامع.

٨ ـ طبعة بيت الأفكار الدولية: ذكر فيها كلام البوصيري على الأحاديث، وتخريج الأحاديث من البخاري ومسلم، مع أحكام الشيخ الألباني، وفهارس للمواضيع وللأحاديث والآثار، في مجلد واحد.

٩ ـ «سنن ابن ماجه مع أحكام الألباني»: تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: مكتبة المعارف، في مجلد واحد، صدَّرَها الناشر بقوله: طبعة مميزة بضبط نصها مع تمييز زيادات أبي الحسن القطان، ووضع الحكم على الأحاديث والآثار، وفهرست الأطراف والكتب والأبواب.

ثانياً: أشهر كتب رجال «سنن ابن ماجه»:

١ ـ «المجرّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه» للحافظ الذهبي.

٢ ـ «المتروكون الذين انفرد بهم ابن ماجه» للدكتور عبد الله مراد علي.

ثالثاً: أشهر الكتب التي اعتنت بالحكم على أحاديث «سنن ابن ماجه»:

١ ـ «صحيح سنن ابن ماجه» للشيخ للألباني.

٢ ـ «ضعيف سنن ابن ماجه» للشيخ للألباني.

٣ ـ «إتمام الحاجة إلى صحيح سنن ابن ماجه» للشيخ عبد الله بن صالح العبيلان.

رابعاً: أشهر زوائد «سنن ابن ماجه» على الكتب الستة:

ـ «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» للحافظ للبوصيري ت (٨٤٠هـ).

تكلّم فيه على أحاديث «سنن ابن ماجه» الزائدة على الكتب الخمسة، وسكت عن بعضها.

خامساً: أشهر شروح «سنن ابن ماجه»[١]:

١ ـ «الإعلام بسنته عليه السلام» للعلامة علاء الدين مغلطاي الحنفي ت (٧٦٢هـ). لكنه لم يكمله.

٢ ـ «ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجه» لابن المُلقن عمر بن علي الشافعي ت (٨٠٤هـ).

٣ ـ «الديباجة في شرح سنن ابن ماجه» لمحمد بن موسى الدَّمِيري القاهري ت (٨٠٨ هـ). ومات قبل إتمامه.

٤ ـ «مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه» لجلال الدين لسيوطي ت (٩١١هـ).

٥ ـ «ما تدعو إليه الحاجة على سنن ابن ماجه» لمحمد بن رجب الزُّبَيْري القاهري الشافعي ت (٩١٣هـ).

---

(١) انظر: «المدخل إلى سنن الإمام ابن ماجه» للشيخ نور الدين مسعي (ص١٢٨).

٦ ـ «كفاية الحاجة في شرح ابن ماجه» لأبي الحسن محمد بن عبدالهادي السندي الحنفي ت (١١٣٨هـ).

٧ ـ «إنجاح الحاجة شرح سنن ابن ماجه» لعبد الغني الدهلوي ت (١٢٩٥هـ).

٨ ـ «نور مصباح الزجاجة في شرح سنن ابن ماجه» لعلي بن سليمان ت (١٣٠٠هـ).

٩ ـ «حاشية على سنن ابن ماجه» لفخر الحسن بن عبد الرحمن الكنكوهي ت (١٣١٥هـ).

١٠ ـ «رفع العجاجة عن سنن ابن ماجه» لوحيد الزمان اللكنوي ت (١٣٣٨هـ).

١١ ـ «مفتاح الحاجة بشرح سنن ابن ماجه» لمحمد بن عبد الله العلوي ت (١٣٦٦هـ).

١٢ ـ «إنجاز الحاجة شرح سنن ابن ماجه» لمحمد بن علي جنباز.

١٣ ـ «مشارق الأنوار الوهّاجة ومطالع الأسرار البهّاجة» لمحمد بن علي ابن آدم ابن موسى الأثيوبي.

***

الخاتمة

الحمد لله الذي منَّ عليَّ بإتمام هذا البحث، وأسأله سبحانه أن يكون خالصاً لوجهه الكريم، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله الأطهار، وصحابته الأبرار، وبعد:

فقد جمعتُ في هذا البحث ـ بفضل الله ومعونته وتوفيقه ـ ما تقدم ذكره من دراسة للكتب الستة، وتراجم مؤلفيها، فما كان فيه من صواب فذلك من فضل الله، وما كان فيه من خطأ فمني ومن الشيطان، وأستغفر الله وأتوب إليه،

وهذه أهم النتائج التي توصلتُ إليها من هذا البحث:

١ ـ الكتب الستة: لقب أُطلق على ستة مؤلفات في علم الحديث، لكونها أصح وأجمع الكتب المؤلفة في هذا الفن، وهذه الكتب هي:

«صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»، و«سنن أبي داود»،

و«جامع الترمذي»، و«سنن النسائي»، و«سنن ابن ماجه».

٢ ـ كانت الكتب الستة خمسةَ كتب ـ الستة إلا سنن ابن ماجه ـ وأولُ مَن عدَّ «سنن ابن ماجه» سادسَ الكتب الستة الحافظُ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي ت (٥٠٧هـ).

٣ ـ من أهل العلم من جعل «موطأ» الإمام مالك سادس الكتب الستة، كما صنع رزين بن معاوية العبدري السرقسطي ت (٥٣٥هـ) في كتابه «التجريد في

الجمع بين الصحاح»، وتبعه أبو السعادات المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير ت (٦٠٦هـ) في «جامع الأصو».

٤ ـ من أهل العلم من جعل «سنن الدارمي» سادس الكتب الستة، كمغلطاي والعلائي.

٥ ـ الكتب الستة هي كتب أصول الإسلام، وعليها مدار الدين.

٦ ـ تلقَّت الأمة ما جاء في صحيحي البخاري ومسلم من الأحاديث بالقبول، وأجمعوا على صحة كل ما فيهما إلا ألفاظاً يسيرة جداً أخرجها البخاري ومسلم ليبينوا عِلَّتها.

٧ ـ إطلاق الصحة على السنن الأربعة لا يصح، فإنَّ أصحابها لم يشترطوا صحة الأحاديث التي فيها، فهي تشتمل على الحديث الصحيح، والحسن، والضعيف، بل وفي بعضها المنكر والموضوع، بعضها نبَّه عليها صاحب الكتاب نفسُه، وبعضها بيَّنها غيره من العلماء. ومن أطلق الصحة عليها فهو من باب التغليب.

٨ ـ صنفت مؤلفات في الجمع بين الكتب الستة، من أشهرها كتاب «جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ» لمجد الدين المبارك ابن محمد بن الأثير الجزري ت (٦٠٦هـ). جمع فيه «الصحيحين»، و«موطأ» الإمام مالك، و«جامع الترمذي»، و«سنن أبي داود»، و«سنن النسائي».

٩ ـ صنفت مؤلفات في أطراف الكتب الستة، من أشهرها كتاب «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي ت (٧٤٢هـ).

١٠ ـ صنفت مؤلفات في رجال الكتب الستة، من أشهرها كتاب «تهذيب

الكمال في أسماء الرجال» للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبدالرحمن المزي ت (٧٤٢هـ). هذَّب فيه كتاب «الكمال في معرفة أسماء الرجال» لأبي محمد عبدالغني بن عبد الواحد المقدسي، واستدرك عليه.

١١ ـ من أشهر المؤلفات في شروط الكتب الستة كتاب «شروط الأئمة الستة» للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي ت (٥٠٧هـ).

١٢ ـ من أشهر الكتب في دراسة الكتب الستة وترجمة مؤلفيها «الحطة في ذكر الصحاح الستة» للعلامة أبي الطيب محمد صديق خان القِنَّوجي ت (١٣٠٧هـ).

١٣ ـ أصحاب الكتب الستة كلهم على عقيدة أهل السنة والجماعة.

١٤ ـ يعتبر الإمام البخاري من أئمة الجرح والتعديل المعتدلين.

١٥ ـ موضوع صحيحي البخاري مسلم هو الأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ، بينما موضوع السنن الأربعة هو أحاديث الأحكام التي يستدلُّ بها الفقهاء.

١٦ ـ عدد أحاديث «صحيح البخاري» بالمكرر (٧٣٩٧) حديثاً، سوى المعلقات، والمتابعات، والموقوفات. وبغير المكرر: (٢٦٠٢).

وعدد أحاديث «صحيح مسلم» نحو (٤٠٠٠) حديثاً دون المكرر.

وعدد أحاديث «سنن أبي داود» نحو (٤٨٠٠) حديثاً.

وعدد أحاديث «السنن الصغرى» للإمام النسائي (٥٧٥٨) حديثاً.

وعدد أحاديث «سنن ابن ماجه» (٤٣٤١) حديثاً.

١٧ ـ يعتبر «صحيح البخاري» أصح الكتب المصنفة في الحديث النبوي، وفي مقدمتها.

١٨ ـ شرط الإمام البخاري في قبول الرواية أجود من شرط الإمام مسلم، فالإمام البخاري اشترط في قبول الرواية ثبوت السماع مع المعاصرة واللُّقي، واكتفى مسلم بالمعاصرة فقط.

١٩ ـ تعتبر رواية محمد بن يوسف بن مطر الفَرَبْرِي ت (٣٢٠هـ) أهم الروايات وأشهرها لـ «صحيح البخاري».

٢٠ ـ يُعدُّ الحافظ ابن حجر أكثر العلماء اطلاعاً على أشهر روايات «صحيح البخاري»، ويظهر ذلك من خلال ما أودعه في كتابه «فتح الباري» من ذكر لهذه الروايات وذكر الاختلاف بينها.

٢١ ـ الرواة المتكلَّم فيهم في «صحيح البخاري» أقل بكثير من الرواة المتكلم عليهم في «صحيح مسلم».

٢٢ ـ الأحاديث التي انتُقدت على «صحيح البخاري» أقل من الأحاديث التي انتُقدت على «صحيح مسلم».

٢٣ ـ ترجيح وتفضيل «صحيح البخاري» على «صحيح مسلم» من حيث الجملة، لا أنَّ كل حديث في «صحيح البخاري» هو أفضل وأرجح من كل حديث في «صحيح مسلم».

٢٤ ـ أصحاب الكتب الستة لم يُنقل عن أحد منهم أنه قال: شرطتُ أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم، فيُعلم بذلك شرط كل رجل منهم.

٢٥ ـ شرط البخاري ومسلم في صحيحيهما هو شرط الحديث الصحيح من اتصال السند، وعدالة الرواة وضبطهم، وعدم الشذوذ والعلة.

٢٦ ـ للإمام البخاري شرط زائد ليكون سند الحديث صحيحاً وهو: أن يثبُتَ لقاء الراوي من شيخه، ولو مرة واحدة، فلم يكتف بمجرد المعاصرة وإمكانية اللقاء، بل لا بد عنده من ثبوت الاجتماع مع السلامة من التدليس.

٢٧ ـ أصحاب الكتب الستة رتبوا كتبهم على الكتب والأبواب الفقهية.

٢٨ ـ أفرد الحافظ ابن حجر المعلّقات التي في «صحيح البخاري» في مصنف مستقل سماه: «تغليق التعليق» جمع فيه معلقات الإمام البخاري، ووصلها من طرق أخرى مع الكلام على أسانيدها.

٢٩ ـ أعلى ما عند الإمام البخاري في صحيحه من الأسانيد هو الثلاثي، وقد بلغت (٢٢) حديثاً. جُلُّها عن المكي بن إبراهيم، عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع. وقد أفردها بعض أهل العلم بالتأليف. وأنزلُ ما عنده من الإسناد هو التُّساعي.

٣٠ ـ من أفضل طبعات «صحيح البخاري» الطبعة السلطانية المطبوعة ببولاق، والتي قام بتصويرها واعتنى بها الشيخ محمد زهير الناصر، وصوَّرتها دار طوق النجاة في أربعة مجلدات كبار.

٣١ ـ دار التأصيل: اعتنت بطباعة الكتب الستة اعتناء متميزاً.

٣٢ ـ يُعَدُّ الإمام مسلم من أئمة الجرح والتعديل، إلا أنَّ كلامه في الرجال قليل.

٣٣ ـ من أعظم شروح «صحيح البخاري» كتاب «فتح الباري» لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢هـ). جعل له مقدمة وافية في عشرة فصول أسماها «هدي الساري» للكلام على الصحيح وشرطه وتراجمه، وتقطيع الأحاديث فيه، وسياق مَن طعن في رجال الصحيح، والجواب عنهم، ونحو ذلك.

٣٤ ـ تراجم الأبواب الموجودة في «صحيح مسلم» ليست من الإمام مسلم، وإنما هي من وضع بعض شرَّاحه، وأشهرها ما وضعه الإمام النووي.

٣٥ ـ النسخ المطبوعة من «صحيح مسلم» كلها من رواية أبي اسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان ت (٣٣٨هـ)، إلا أنَّه لم يسمع الصحيح كاملاً من الإمام مسلم، بل إن له فوتاً لم يسمعه، يُقال فيه: أخبرنا إبراهيم عن مسلم. وذلك الفوت في (كتاب الحج)، وفي أول (الوصايا)، وفي أحاديث (الإمارة) و(الخلافة).

٣٦ ـ يُعدُّ «صحيح مسلم» عند جمهور العلماء في المرتبة الثانية بعد «صحيح البخاري»، وإن كان بعض المغاربة قد فضَّله على «صحيح البخاري».

٣٧ ـ ليس في «صحيح مسلم» بعد خطبته إلا الحديث السرد.

٣٨ ـ الإمام البخاري كان يرى جواز الرواية بالمعنى، وجواز تقطيع الحديث من غير تنصيص على اختصاره، بخلاف الإمام مسلم.

٣٩ ـ الإمام مسلم اقتصر في صحيحه على الأحاديث المسندة إلى رسول الله ﷺ، دون أقوال الصحابة وغيرهم، بخلاف الإمام البخاري في صحيحه فإنه يذكر الموقوفات والمقطوعات.

٤٠ ـ الإمام مسلم يجمع طرق الحديث في مكان واحد، بخلاف البخاري فإنه يفرقها في أماكن متعددة، أما مسلم فلا يفعل ذلك إلا نادراً.

٤١ ـ الإمام مسلم إذا أسند الحديث إلى جماعة من شيوخه فإنه يعيِّن من له اللفظُ منهم غالباً، أما الإمام البخاري فعِيب عليه الجمع بين عدة رواة قد اتفقوا في المعنى، وليس ما أورده لفظ كل واحد منهم، وسكوته عن بيان ذلك.

٤٢ ـ اقتصر الإمام مسلم في صحيحه على المرفوع دون الموقوف، وعلى المتصل دون المعلق، فليس فيه إلا (١٤) حديثاً معلقاً على أعلى عدد ذُكر، وإلا فهي (١٢) ستة منها وصلها في صحيحه، وأما الموقوفات فهي قليلة جداً عنده لا تقارن بما عند البخاري.

٤٣ ـ ذهب الإمام مسلم إلى أن الإسناد المعنعَن السالمَ صاحبُه من التدليس له حكم الاتصال إذا تعاصر المعنعِن والمعنعَن عنه، وإن لم يثبت اجتماعهما، أي: إذا أمكن اللقاء فحسب، وشنَّع على من اشترط اللُّقي بين الراوي ومن روى عنه.

٤٤ ـ عاب عائبون مسلماً بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء أو المتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية الذين ليسوا من شرط الصحيح، وقد أجاب ابن الصلاح عن هذا الانتقاد بأربعة أجوبة.

٤٥ ـ انتُقد على الإمام مسلم أنّ في صحيحه عدة أحاديث مروية بالوِجادة، وهي منقطعة، وقد أجاب عن هذا الانتقاد الرشيد العطار والسيوطي.

٤٦ ـ ذهب جمهور المحدثين إلى أنَّ عنعنات المدلِّسين في الصحيحين محمولة على الاتصال.

٤٧ ـ بدأ الإمام مسلم صحيحه بمقدمة بيَّن فيها سبب تأليفه الصحيح، ثم ذكر مجموع ما أسند إلى رسول الله ﷺ وأنه ثلاثة أقسام، ثم ذكر (باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذب)، ثم (باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ) في أبواب، وختم مقدمته بـ(باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن).

٤٨ ـ شرطُ الإمام مسلم في المقدمة ليس هو شرطه في صحيحه. ومما يدل

ذلك أن أصحاب كتب التراجم يرمزون للراوي عند مسلم في الصحيح بحرف (م)، وله في المقدمة بـ(مق)كما في «تهذيب التهذيب» وغيره.

٤٩ ـ يعتني الإمام مسلم في صحيحه بالتمييز بين (حدثنا) و(أخبرنا)، وكان مذهبه الفرقَ بينهما، وأن (حدثنا) لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة، و(أخبرنا) لما قرئ على الشيخ.

٥٠ ـ يعتني الإمام مسلم في صحيحه بضبط ألفاظ الأحاديث عند اختلاف الرواة.

٥١ ـ يعتني الإمام مسلم في صحيحه بتلخيصه لطرق الحديث. وذلك بجمعه للشيوخ بالعطف، وجمع الأسانيد بالتحويل.

٥٢ ـ أعلى ما عند الإمام مسلم في صحيحه من الأسانيد هو الرباعي، وليس عنده ثلاثيات.

٥٣ ـ من أفضل طبعات «صحيح مسلم» الطبعة التركية (العامرة)، وأهم ما يميز هذه الطبعة هو ندرة التصحيفات والأخطاء الإملائية فيها. وقد صوَّرتها دورٌ عدة. وقامت دار المنهاج ودار طوق النجاة بتصويرها تصويراً عالي الجودة، وقد اعتنى بها الشيخ محمد زهير الناصر، في أربعة مجلدات كبار.

٥٤ ـ من أشهر شروح «صحيح مسلم» كتاب «المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج» للإمام النووي ت (٦٧٦هـ).

٥٥ ـ البخاري وأبو داود أفقه أهل الصحيح والسنن المشهورة.

٥٦ ـ يعدُّ الإمام أبو داودَ من الأئمة المعتدلين في الجرح والتعديل.

٥٧ ـ من أشهر تلاميذ الإمام أبي داود: الإمام الترمذي، وقد روى عنه في «جامعه» ثلاثة أحاديث.

٥٨ ـ أقل الكتب الستة كتباً «سنن أبي داود»، وعددها (٣٦) كتاباً.

٥٩ ـ أشهر وأصح روايات «سنن أبي داود» رواية أبي علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي البصري ت (٣٣٣هـ). وهي المقدَّمة عند علماء المشرق، وسبب ذلك أن اللؤلؤي أطال ملازمة أبي داود، وكان هو الذي يقرأ السنن حينما يعرض أبو داود كتابه «السنن» على طلبة العلم إلى أن توفي أبو داود، وهي المرادة بـ (السنن لأبي داود) عند الإطلاق.

٦٠ ـ أكمل روايات «سنن أبي داود» رواية أبي بكر محمد بن بكر بن محمد بن عبدالرزاق بن داسة التمّار البصري ت (٣٤٦هـ). وهي المشتهرة في بلاد المغرب، وسبب تقديمهم لها أنها أكثر أحاديثاً من رواية اللؤلؤي، وقد اعتمدها الخطابي في شرحه «معالم السنن». وهي تقارب رواية اللؤلؤي، والاختلاف بينهما غالباً بالتقديم والتأخير.

٦١ ـ يشير المزي في كتابه «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» إلى الاختلاف بين روايات «سنن أبي داود».

٦٢ ـ اعتمد العظيم آبادي في كتابه «عون المعبود شرح سنن أبي داود» على نسخ من رواية اللؤلؤي، ونسخة من رواية ابن داسة، ويذكر الفرق بينهما، وكذلك يذكر الفرق بين الروايات الأخرى نقلاً عن المزي في كتابه «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف».

٦٣ ـ ما أورده الإمام أبو داود في سننه من الأحاديث هي أصح ما عرفه في ذلك الباب، إلا أنه لم يلتزم بإخراج الصحيح فقط، بل أخرج الصحيح وغيره.

٦٤ ـ يبيِّن الإمام أبو داود الحديث المنكر، والشديد الضعف.

٦٥ ـ ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي، بل هو على أقسام: منه ما هو في الصحيحين أو على شرط الصحة، ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته، ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد. وهذان القسمان كثير في كتابه جداً، ومنه ما هو ضعيف، لكنه من رواية من لم يُجمع على تركه غالباً. وكل هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها.

٦٦ ـ أعلى ما عند الإمام أبي داود في سننه من الأحاديث هو الرباعيات، وهي كثيرة، وأطول إسناد عنده وأنزله هو العُشاري.

٦٧ ـ من أفضل طبعات «سنن أبي داود» الطبعة الحجرية في الهند، حيث اعتمد على (١١) نسخة من رواية اللؤلؤي، وواحدة من رواية ابن داسة، واستفاد من كلام المزي في الروايات الأخرى. وقد أُعيد نشر هذا الكتاب وصفَّ على الطباعة الحديثة، وجُعل في الأعلى متن السنن وفي الأسفل «عون المعبود»، نشره محمد بن عبد المحسن السلفي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة النبوية بضبط عبد الرحمن بن محمد عثمان في (١٤) جزءاً، إلا أنَّ الطبعة الحجرية أدق وأضبط.

٦٨ ـ أفضل من اعتنى بالسنن الأربعة في الحكم على أحاديثها العلامة الألباني رحمه الله.

٦٩ ـ من أحسن شروح «سنن أبي داود» المطبوعة كتاب «عون المعبود على

سنن أبي داود» للشيخ أبي عبد الرحمن شرف الحق محمد أشرف بن أمير العظيم آبادي المتوفى بعد (١٣٢٩هـ). رجع فيه إلى عشر نسخ من رواية اللؤلؤي، ونسخة من رواية ابن داسة، وقد قابل بين هذه النسخ كلّها.

٧٠ ـ روى الإمام الترمذي في جامعه حديثاً واحداً عن الإمام مسلم.

٧١ ـ يكفي الإمام الترمذي فخراً سماع شيخه الإمام أبي عبد الله البخاري منه حديثين على سبيل المذاكرة.

٧٢ ـ الإمام الترمذي من أئمة الجرح والتعديل الذين يُعْتَدُّ بقولهم، إلا أنه وُصف بأنَّ فيه شيئاً من التساهل في الحكم على الرجال والأحاديث.

٧٣ ـ وصف ابنُ حزم الإمامَ الترمذي بأنه مجهول، وردَّ الأئمة على ابن حزم وخطَّؤوه في ذلك.

٧٤ ـ عدد أحاديث «جامع الترمذي» هي (٣٩٥٦) حديثاً.

٧٥ ـ نسخ «جامع الترمذي» المطبوعة الآن هي برواية أبي العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي المروزي ت (٣٤٦هـ).

٧٦ ـ اختلف العلماء في منزلة «سنن أبي داود» و«جامع الترمذي» و«سنن النسائي» بعد اتفاقهم على أنهم بعد الصحيحين، وقبل «سنن ابن ماجه».

٧٧ ـ يتميّز الإمام الترمذي في جامعه بذكر اختلاف الصحابة والتابعين وفقهاء المذاهب المتبوعة، ويبيّن أقوالهم في المسائل الفقهية. كما يتميّز بعنايته ببيان درجة الحديث.

٧٨ ـ أعلى ما عند الترمذي في جامعه من الأسانيد هي الثلاثيات، وهو حديث واحد.

٧٩ـ من أفضل طبعات «جامع الترمذي» طبعة دار الصديق، بتحقيق عصام موسى هادي، مضبوطة ومقابلة على ست نسخ خطية، ومخرَّجة أحاديثها على الكتب الستة و«تحفة الأشراف»، مع تخريج قول الترمذي: (وفي الباب).

٨٠ـ من أفضل شروح «جامع الترمذي» كتاب «تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي» للعلامة عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري ت (١٣٥٥هـ). وهو شرح حافلٌ، قدَّم له بمقدمة على نمط «هدي الساري» للحافظ ابن حجر، تكلم فيها على علم الحديث ومصنفاته المختلفة، ثم على ما يتعلق بـ «جامع الترمذي»، من ترجمة مصنفه، ومنهجه، وفضائل كتابه، ورتبه، وشرطه، وشروحه، ومصطلحاته.

٨١ـ يُعتبر الإمام النسائي من المتشددين في الجرح والتعديل.

٨٢ـ نسب بعضُ أهل العلم التشيعَ إلى الإمام النسائي، وقد ردّ العلماء هذه التهمة.

٨٣ـ الذي عليه أكثر أهل العلم أن «السنن الصغرى» من تصنيف الإمام النسائي، اختصره من «السنن الكبرى»، وليست من تصنيف تلميذه ابن السني.

٨٤ـ عدد أحاديث «السنن» الصغرى للإمام النسائي (٥٧٥٨) حديثاً.

٨٥ـ ثمة أبواب وأحاديث في «السنن الصغرى» للنسائي انفردت عن «السنن الكبرى»، وأما بالنسبة للكتب، فقد انفرد «السنن الصغرى» عن «الكبرى» بكتاب واحد، وهو (كتاب الإيمان وشرائعه). كما أنه يلاحظ بينهما اختلاف في ترتيب الأبواب داخل الكتب.

٨٦ـ لم يروِ «السنن الصغرى» إلا راوٍ واحد، وهو: أبو بكر أحمد محمد بن

إسحاق الدينوري، المعروف بابن السني ت (٣٦٤هـ). ولعلّ هذا من الأسباب التي حملت البعض على زعم كونه هو الذي اختصره من «السنن الكبرى».

٨٧ ـ النسخ المتوفرة الآن من «السنن الكبرى» للنسائي والمطبوع منها أكثرها من رواية ابن سيّار وابن الأحمر.

٨٨ ـ أعلى ما عند النسائي في سننه من الأسانيد هي الرباعيات، وأنزل ما عنده من الأحاديث هي الأحاديث العشارية.

٨٩ ـ من أفضل طبعات سنن الإمام النسائي طبعة دار التأصيل، في (٩) مجلدات، حقق الكتاب على (٨) نسخ خطية، بالإضافة إلى الطبعة الهندية.

٩٠ ـ من أفضل شروح سنن النسائي المطبوعة كتاب «ذخيرة العقبى في شرح المجتبى» للشيخ محمد بن علي بن آدم الإثيوبي.

٩١ ـ الراجح في ضبط هاء ابن ماجه أنها ساكنة.

٩٢ ـ يعتبر الإمام ابن ماجه من أئمة الجرح والتعديل، وكلامه في الرجال قليل. ويظهر من خلال صنيعه في «السنن» أنه كان من المتساهلين، بدليل إخراجه حديث رواة كثيرين من الضعفاء والمتروكين والوضاعين.

٩٣ ـ لم يصل لنا من مؤلفات الإمام ابن ماجه إلا سننه.

٩٤ ـ يمتاز «سنن ابن ماجه» بكثرة زوائده على الكتب الخمسة حيث بلغت (١٣٣٩) حديثاً.

٩٥ ـ عدد أحاديث «سنن ابن ماجه» (٤٣٤١) حديثاً حسب إحصاء الأستاذ المحقق محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله.

٩٦ ـ غضَّ من رتبة «سنن ابن ماجه» ما فيه من المناكير، وقليل من الموضوعات.

٩٧ ـ افتتح الإمام ابن ماجه سننه بمقدمة نفيسة، اشتملت على الحث على اتباع سنة الرسول ﷺ، ثم اتباع سنة الخلفاء الراشدين، واجتناب البدع والجدل، واجتناب الرأي والقياس، وباب في الإيمان والقدر، وفضائل الصحابة، والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ، والرد على بعض الفرق الضالة كالجهمية، وإظهار فوائد العلم ومزاياه.

٩٨ ـ أعلى ما عند ابن ماجه في سننه من الأسانيد هي الثلاثيات، وعددها خمسة، غير أنَّ جميعها ضعيفة لا تصح، يرويها ابن ماجه بإسناد واحد، من طريق شيخه جُبارة بن مغلِّس، عن كثير بن سُليم الضَّبي، عن أنس بن مالك رضي الله عنه. وجُبارة وكثير كلاهما ضعيفان. وأنزلُ ما عنده في سننه من الأسانيد هي الثُّمانيات، وهي قليلة.

٩٩ ـ من أفضل طبعات «سنن ابن ماجه» طبعة بتحقيق: عصام موسى هادي، ضبطت على (٧) نسخ خطية، ومضاف إليها آخر أحكام الإمام الألباني، وذكر رقم الحديث في «تحفة الأشراف»، وتمييز زيادات ابن القطان وأشياء أخرى نشرتها دار الصديق ومؤسسة الريان في مجلد واحد.

١٠٠ ـ من أفضل شروح «سنن ابن ماجه» المطبوعة كتاب «مشارق الأنوار الوهّاجة ومطالع الأسرار البهّاجة» لمحمد بن علي بن آدم بن موسى الأثيوبي.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

***

فهرس المصادر والمراجع

١ ـ الأحاديث الحِسَان الغَرَائب في جامع الإمام التِّرْمِذي جمعاً ودراسةً حديثية، رسالة تقدم بها الدكتور عبد الباري بن حماد بن محمد الأنصاري لنيل الدرجة العالية الدكتوراه في الجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية، عام ١٤٢٣هـ.

٢ ـ أسد الغابة، للعلامة أبي الحسن علي بن أبي الكرم الجزري، ابن الأثير، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤٠٩هـ.

٣ ـ اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد ابن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: د/ ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة السابعة ١٤١٩هـ.

٤ ـ إكمال الإكمال، للعلامة أبي بكر محمد بن عبد الغني ابن نقطة الحنبلي، تحقيق: د/ عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٥ ـ إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي، تحقيق: د/ يحيى إسماعيل، دار الوفاء، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٦ ـ الإمام مسلم وصحيحه، للعلامة عبد المحسن بن حمد العباد البدر، الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية.

٧ ـ الأنساب، للحافظ أبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار الفاروق الحديثة.

٨ـ الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة، للعلامة عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني، المطبعة السلفية، بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ.

٩ ـ الباعث الحثيث، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية.

١٠ ـ بحوث في تاريخ السنة المشرفة، للشيخ أكرم بن ضياء العمري، دار بساط، بيروت، الطبعة الرابعة.

١١ ـ البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

١٢ ـ البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، للعلامة ابن الملقن أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

١٣ ـ البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، للعلامة ابن الملقن سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

١٤ ـ بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: عبد اللطيف محمد الجيلاني، مكتبة أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

١٥ ـ بغية الراغب المتمني في ختم النسائي رواية ابن السني، للعلامة شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق الدكتور عبد اللطيف بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

١٦ ـ بين الإمامين مسلم والدارقطني، للشيخ ربيع بن هادي المدخلي، مكتبة الرشد الرياض.

١٧ ـ تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير والأعلام، للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د/ بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.

١٨ ـ تاريخ التراث العربي الحديث، للدكتور فؤاد سزكين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

١٩ ـ تاريخ بغداد، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: د/ بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٠ ـ تاريخ دمشق، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، طبعة ١٤١٥هـ.

٢١ ـ التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: العربي الدائز الفرياطي، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ.

٢٢ ـ تحرير علوم الحديث، للشيخ عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

٢٣ ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٢٤ ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.

٢٥ ـ تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري، للدكتور محمد بن مطر بن عثمان آل مطر الزهراني، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٢٦ ـ التدوين في أخبار قزوين، للعلامة عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي القزويني، تحقيق: عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، الطبعة ١٤٠٨هـ.

٢٧ ـ تذكرة الحفاظ، للعلامة أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٢٨ ـ تراث الترمذي العلمي، للدكتور أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار بالمدينة النبوية.

٢٩ ـ الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، للحافظ أبي محمد عبد العظيم ابن عبد المنذري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٣٠ ـ تسمية شيوخ أبي داود، لأبي علي الحسين بن محمد الجياني، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٣١ ـ تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود، للدكتور علي بن إبراهيم بن سعود عجين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.

٣٢ ـ تغليق التعليق على صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٣٣ ـ تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٣٤ ـ التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، للعلامة محمد بن عبد الغني بن أبي بكر، ابن نقطة الحنبلي البغدادي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٣٥ ـ تهذيب الأسماء واللغات، للحافظ أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٦ ـ تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٣٧ ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للعلامة أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: د/ بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى١٤١٣هـ.

٣٨ ـ توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الشهير بابن ناصر الدين، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

٣٩ ـ تيسير مصطلح الحديث، للشيخ محمود بن أحمد بن محمود طحان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة العاشرة ١٤٢٥هـ.

٤٠ ـ الثقات، للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البُستي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الهند، طبعة ١٤٠٣هـ.

٤١ ـ جامع الأصول في أحاديث الرسول، للعلامة أبي السعادات المبارك ابن محمد الجزري، المشهور بابن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، التتمة تحقيق: بشير عيون، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، الطبعة الأولى.

٤٢ ـ جامع الترمذي، للحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ.

٤٣ ـ الجامع الصحيح، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

٤٤ ـ الحديث والمحدثون، للشيخ محمد محمد أبو زهو، دار الفكر العربي، القاهرة.

٤٥ ـ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ.

٤٦ ـ الحطة في ذكر الصحاح الستة، لأبي الطيب محمد صديق خان القِنَّوجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ.

٤٧ ـ خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، للإمام أحمد بن شعيب بن

علي الخراساني، النسائي، تحقيق: أحمد ميرين البلوشي، مكتبة المعلا، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٤٨ ـ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤١٠هـ.

٤٩ ـ رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، تحقيق: محمد الصباغ، دار العربية، بيروت.

٥٠ ـ الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للعلامة محمد ابن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة السادسة ١٤٢١هـ.

٥١ ـ روايات الجامع الصحيح ونسخه «دراسة نظرية تطبيقية»، للدكتور جمعة فتحي عبد الحليم، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

٥٢ ـ روايات ونسخ الجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري «دراسة وتحليل»، للدكتور محمد بن عبد الكريم بن عبيد، دار إمام الدعوة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ.

٥٣ ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٥٤ ـ سنن ابن ماجه، للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

٥٥ ـ سنن أبي داود، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ.

٥٦ ـ السنن الصغرى (المجتبى)، للإمام أحمد بن شعيب النسائي، اعتنى به ورقمه: عبدالفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ.

٥٧ ـ سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة دار الاستقامة، مؤسسة الريان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٥٨ ـ سؤالات حمزة بن يوسف السهمي الدارقطني، تحقيق د/ موفق عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٥٩ ـ سير أعلام النبلاء، للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، إشراف: شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ.

٦٠ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، للعلامة عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٦١ ـ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للعلامة أبي القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد الغامدي، دار طيبة، السعودية، الطبعة الثامنة ١٤٢٣هـ.

٦٢ ـ شرح صحيح مسلم، للعلامة أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.

٦٣ ـ شرح علل الترمذي، للعلامة عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: د/ همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٦٤ ـ شروط الأئمة الخمسة، للحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٦٥ ـ شروط الأئمة الستة، للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٦٦ ـ صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج القُشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٦٧ ـ صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، للحافظ أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

٦٨ ـ طبقات الحفاظ، لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٦٩ ـ عقيدة أهل السنة والجماعة للإمام الحافظ أبي عيسى الترمذي، تأليف الشيخ طارق بن عوض الله، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٧٠ ـ علم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية، للشيخ محمد محمود بكار، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية.

٧١ ـ علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع، للدكتور محمد بن مطر بن عثمان آل مطر الزهراني، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٧٢ ـ العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٧٣ ـ عمل اليوم والليلة، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: د/ فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

٧٤ ـ عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل وأثر ذلك في حفظ السنة النبوية، للدكتور صالح بن حامد بن سعيد الرفاعي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية.

٧٥ ـ غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة، للحافظ يحيى بن علي المعروف بالرشيد العطار، تحقيق: محمد خرشافي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٧٦ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالعزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت.

٧٧ ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، للعلامة أبي الخير محمد ابن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

٧٨ ـ الفروسية، للعلامة ابن قيم الجوزية، تحقيق: مشهور بن حسن سلمان، دار الأندلس، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٧٩ ـ فضائل الصحابة، للإمام أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٨٠ ـ فهرسة ابن خير الإشبيلي، لأبي بكر محمد بن خير بن عمر بن

خليفة الإشبيلي، تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٨١ ـ الكامل في ضعفاء الرجال، للحافظ أبي أحمد بن عدي الجرجاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٨٢ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للشيخ مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي المشهور باسم حاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد، تاريخ النشر: ١٩٤١م.

٨٣ ـ الكنى والأسماء، للإمام مسلم بن الحجاج القُشيري، تحقيق: د/ عبد الرحيم القشقري، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٨٤ ـ الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، للعلامة محمد بن يوسف الكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٨٥ ـ مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، طبعة ١٤١٦هـ.

٨٦ ـ المدخل إلى جامع الإمام الترمذي، للدكتور الطاهر الأزهر خذيري، مكتب الشؤون الفنية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.

٨٧ ـ المدخل إلى سنن الإمام ابن ماجه، للشيخ نور الدين بن عبد السلام مسعي، مكتب الشؤون الفنية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ.

٨٨ ـ المدخل إلى سنن الإمام أبي داود، للدكتور محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني، مكتب الشؤون الفنية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ.

٨٩ ـ المدخل إلى سنن الإمام النسائي، للدكتور محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني، مكتب الشؤون الفنية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ.

٩٠ ـ المدخل إلى صحيح الإمام مسلم بن الحجاج، للدكتور محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني، مكتب الشؤون الفنية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.

٩١ ـ مدرسة الحديث في مصر، للشيخ محمد رشاد خليفة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة.

٩٢ ـ مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للعلامة القاضي عياض بن موسى اليحصبي، المكتبة العتيقة ودار التراث.

٩٣ ـ معالم السنن، للعلامة أبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم البستي المعروف بالخطابي، المطبعة العلمية، حلب، الطبعة الأولى ١٣٥١هـ.

٩٤ ـ معجم البلدان، للعلامة أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٥م.

٩٥ ـ معرفة علوم الحديث، للعلامة أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ.

٩٦ ـ مقدمة ابن الصلاح، للعلامة أبي عمرو عثمان ابن عبد الرحمن، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، طبعة ١٤٠٦هـ.

٩٧ ـ مقدمة تحفة الأحوذي، للعلامة محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، ضبطه: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر.

٩٨ ـ من أفضل طبعات الكتب الستة، للدكتور خالد بن قاسم الردادي.

٩٩ ـ المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن

ابن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى، عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

١٠٠ ـ منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد ابن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٠١ ـ منهاج المحدثين في القرن الأول الهجري وحتى عصرنا الحاضر، للشيخ علي عبد الباسط مزيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٠٢ ـ منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، للشيخ أبي بكر كافي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

١٠٣ ـ منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين محمد عتر، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ.

١٠٤ ـ الموقظة في علم مصطلح الحديث، للعلامة أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.

١٠٥ ـ موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين، للشيخ خالد بن منصور بن عبد الله الدريس، مكتبة الرشد، الرياض.

١٠٦ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.

١٠٧ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

١٠٨ ـ نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

١٠٩ ـ النكت على كتاب ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

١١٠ ـ النكت على مقدمة ابن الصلاح، للحافظ أبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

١١١ ـ هدي الساري مقدمة فتح الباري، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد القادر شيبة الحمد، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

١١٢ ـ الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، للعلامة محمد بن محمد بن سويلم أبو شهبة، دار الفكر العربي.

١١٣ ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لشمس الدين أحمد بن محمد ابن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

***

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

* * *